دولة فلسطين

مجلس القضاء الأعلى

التقرير السنوي العاشر
لعام 2015

رام الله – فلسطين

دولة فلسطين

مجلس القضاء الأعلى

التقرير السنوي العاشر لعام

2015

رام الله – فلسطين

الرئيس محمود عباس (أبومازن) حفظه الله

فخامة الرئيس محمود عباس «ابو مازن» حفظه الله

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

تحية الوطن والبناء،،

تهديكم السلطة القضائية ممثلة برئيسها وأعضاء مجلسها وقضاتها وكافة الموظفين العاملين فيها أطيب التحيات والأمنيات لسيادتكم بموفور الصحة والعافية ودوامها .

إنه من دواعي الغبطة والسرور أن نرفع لفخامتكم التقرير السنوي للسلطة القضائية الشامل لكل أوجه تطور العمل فيها، وما حققته من إنجازات لافتة ومؤشرات على نهوض في أدائها نحو جسر الهوة بين ما يرد المحاكم من قضايا وبين ما يفصل منها مقارنة مع الأعوام السابقة. إن العام 2015 وبالرغم من المعوقات والصعوبات التي مر بها القضاء الفلسطيني في نهاية هذا العام؛ إلا أننا استطعنا وبفضل توجيهات فخامتكم المستمرة ودعمكم اللامحدود من اجتياز كل الصعوبات والعقبات التي واجهتنا من خلال تطوير الجهاز القضائي والأجهزة المساندة له، وبالرغم من أن كل المعطيات تفيد بارتفاع نسبة القضايا الواردة للمحاكم؛ إلا أنه واكب ذلك ارتفاع نسبة المفصول من هذه القضايا وهو ما ينبئ بتطور إيجابي في أداء المحاكم نحو سرعة الفصل في القضايا إحقاقاً للحق وتحقيقاً للعدالة، وبما يزيد من ثقة الشعب الفلسطيني بقضائه، وعدم لجوئه للوسائل البديلة، وذلك بفعل تحديث البنية التحتية لمجلس القضاء الأعلى حيث أُنجز حوالي 95 % من مجمع محاكم طولكرم، وتم توسعة محكمة بداية جنين بإضافة طابقين جديدين لها، وإنجاز 80 % من مجمع محاكم قلقيلية وسلفيت، و 60 % من مجمع محاكم الخليل، وقد ترافق ذلك مع زيادة عدد القضاة مع مراعاة النوع الإجتماعي لهذه الزيادة.

ولقد شهد هذا العام تفعيل دور دائرة التفتيش القضائي وزيادة الشفافية ومبادئ الحكم الرشيد في مجمل الجهاز القضائي من خلال الرقابة على عمل المحاكم بتكثيف التفتيش الدوري والمفاجئ عليها، وجرى العمل حثيثاً على تعزيز الإجراءات الخاصة بتنفيذ أحكام المحاكم وتسريعها بما في ذلك المتعلقة بمخالفة أنظمة الحكم المحلي ، كما تم تعزيز القدرة المؤسسية للتعامل مع قضايا عدالة الأطفال والنوع الاجتماعي .

المستشار سامي صرصور

وعلى صعيدٍ آخر أطلق مجلس القضاء الأعلى جهاز الخدمة القضائية الذكية الذاتية الذي طُور من قبل دائرة تكنولوجيا المعلومات التابعة لمجلس القضاء الأعلى حيث يوفر خدمات دائرة التنفيذ وأقلام المحاكم إلكترونياً على مدار 24 ساعة بما في ذلك الأعياد والعطل الرسمية. لقد كرسنا في هذا العام بفضل دعمكم وعطائكم من الأعمال ما كان جاداً ومخلصاً، ومن الجهد ما كان صائباً ومتفوقاً، ومن الإنجازات ما كان ناجحاً ومميزاً، وذلك من أجل حماية حق الإنسان، وتعزيز مواطنته، وإرساء قيم المجتمع المدني، وتوفير البيئة الاقتصادية والاستثمارية، التي لا تكون إلا في كنف قضاءٍ عادل قوامه الحق والإنصاف، ورد المظالم عن أهلها، ومواجهة التحديات المستجدة بإرساء قيم تطوير الجهاز القضائي باعتباره واجباً وطنياً لكافة العاملين في جهازنا القضائي.

إن مجلس القضاء الأعلى إذ يؤكد لفخامتكم حرصه على تعزيز أواصر التعاون مع سلطات الدولة الأخرى، من أجل قضاء قائم على العدل والمساواة خدمة للمشروع الوطني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فإننا نعاهد فخامتكم أن يكون القضاء الفلسطيني حصناً منيعاً في صيانة الحقوق، والدرع الواقي لكرامة الإنسان الفلسطيني، وأن يكون قضاءً ماضياً في الحق كالسيف، حماية للنظام القانوني والدستوري من العبث بهما باعتبار ذلك ركناً أساسياً من أركان دولتنا المنشودة، ولبنة أساسية في إنجاح المشروع الوطني الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير هذا الوطن ورفعته وازدهاره.

دمتم ذخراً لفلسطين أرضاً وشعباً وقضية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير..

المستشار سامي صرصور
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى

السيدات والسادة أعضاء مجلس القضاء الأعلى

أصحاب الشرف السادة القضاة

أصحاب العطوفة والسعادة النائب العام وأعضاء النيابة العامة

عطوفة نقيب المحامين وأعضاء الهيئة العامة

السيدات والسادة

تحية الوطن والحق والعدل

إن ما نقدمه في هذا التقرير من إنجازات تم تحقيقها في هذا العام لا يستأثر بها شخص أو مسؤول بعينه، لأن الجسم القضائي واحد لا يتجزأ، فقد كانت هذه الإنجازات وما حققه الجهاز القضائي من تطور نوعي وكمي في إدائه نتاج عمل مشترك لهذا الجهاز، وبمساندة شركاء العدالة الذين لا ننكر دورهم المؤثر في دفع عجلة الإنجاز نحو تحقيق كل الأهداف التي كان لي ولكم شرف المساهمة في تحقيقها، وإنني على ثقة أنه بمساعدتكم ومعاونتكم سوف نرتقي بالجهاز القضائي نحو غد مشرق، ونحو تحقيق مزيد من التطور والازدهار لصالح قضاء فلسطيني مسقل قادر على إرساء أسس العدالة ومبادئ القانون، وهي القواعد التي لا غنى عنها لبناء دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

المستشار سامي صرصور
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى

الشكر والتقدير

ما كان لهذا الجهد أن يتم وأن يخرج ليرى النور خلال فترة قياسية إلا بفضل جنود أوفياء تفانوا من أجل إنجاح هذا التقرير وإخراجه على النحو الذي أُعد فيه، فقد بذل كافة أعضاء لجنة إعداد التقرير جهوداً مضنية من أجل الوصول إلى كافة البيانات والنتائج التي تضمنها هذا التقرير، وكذلك بفضل توجيهات رئيس مجلس القضاء الأعلى؛ التي أضاءت للجنة الإعداد كل النقاط التي كان يجب أن يتضمنها. لقد كان لتعاون رؤساء وموظفي إدارات مجلس القضاء والموظفين العاملين فيها الأثر البالغ في سرعة الإعداد؛ وذلك لسرعة استجابتهم بتزويد اللجنة بكافة التقارير والبيانات والاستنتاجات عن عمل دوائرهم وعن معيقات العمل لديهم، على نحو مكنها من إعداد هذا التقرير، بحيث أضحى شاملاً لكل أوجه أنشطة مجلس القضاء الأعلى، وكافة دوائره وأقسامه وفروعه، وشاملاً لكل أعمال المحاكم .

إلى كل هؤلاء، وكل من أسهم في إعداد هذا التقرير، أتوجه ببالغ شكري وعمق تقديري لهم، راجياً أن تكون هذه الكلمة بمثابة شكر خاص لكل واحد منهم.

ومعاً وسوياً نحو بناء قضاء فلسطيني شامخ

رئيس لجنة إعداد التقرير

القاضي

أسامـــة الكيـلاني

مبنى محكمة طولكرم

مجلس القضاء الأعلى

الرؤيا، الرسالة، الأهداف، والاختصاصات

مجلس القضاء الأعلى هو الهيئة القضائية العليا التي تمثل السلطة القضائية الفلسطينية، ويشكل الضمانة الأساسية لاستقلال السلطة، حيث يناط به الإشراف الإداري على الجهاز القضائي، وقد أنشئ المجلس بموجب أحكام قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، وحدد القانون عضوية مجلس القضاء الأعلى من:

رئيس المحكمة العليا	رئيساً
أقدم نواب رئيس المحكمة العليا	نائباً
إثنين من قضاة المحكمة العليا	أعضاء
رؤساء محاكم استئناف القدس وغزة ورام الله	أعضاء
النائب العام	عضواً
وكيل وزارة العدل	عضواً

الرؤيا

قضاء مستقل متميز بكفاءة كوادره وجودة أحكامه وفعالية اجراءاته وخدماته، ليعزز العدل والمساواة وسيادة القانون.

الرسالة

إصدار الاجكام القضائية حسب التشريعات النافذة بما يضمن سرعة الفصل في الدعاوى مع الحفاظ على أسس المحاكمة العادلة، تنفيذ الاحكام القضائية و الخدمات القانونية المقدمة من خلال كوادر متخصصة وإجراءات سلسة تعتمد التقنيات الحديثة، والمساهمة في حماية حقوق الإنسان و الحريات العامة و المحافظة على الاستقرار و النظام العام و أمن المجتمع الفلسطيني.

قيم العمل

الإستقلال العدالة الحياد المساءلة الكفاءة

الحداثة النزاهة المساواة

إحترام حقوق الإنسان و الحريات العامة

أهداف المجلس

1. تعزيز استقلال القضاة.
2. ضمان كرامة القضاة ونزاهتهم وكفاءتهم.
3. تأهيل القضاة والموظفين للعمل في السلك القضائي.
4. تطوير أداء المحاكم وتسهيل إجراءات الدعاوى.
5. مأسسة وتطوير مجلس القضاء الأعلى و دوائره.

اختصاصات المجلس

1. رسم السياسة العامة للسلطة القضائية وإبداء الرأي في التشريعات القضائية.
2. إعداد مشروع موازنة السلطة القضائية ورفع التوصية بشأنها والإشراف على تنفيذها.
3. تلقي نتائج تقييم القضاة الصادرة عن دائرة التفتيش والنظر في النتائج بخصوص الترقية، والتنسيب لترقية القضاة.
4. مساءلة القضاة تأديبياً وملاحقتهم وفقاً لأحكام القانون والتنسيب لشغل الوظائف القضائية، ونقلهم وندبهم ووقفهم عن العمل.
5. تلقي الشكاوى المقدمة ضد القضاة والبحث في جديتها والفصل في تظلمات القضاة.
6. وضع النظام الخاص بتدريب القضاة وإقرار أنظمة التدريب الصادرة عن دائرة التدريب وتحديد المناهج والمساقات الدراسية الضرورية لإتمام تأهيل القضاة الجدد.
7. إعداد وإقرار اللائحة الداخلية لمجلس القضاء الأعلى وإعداد وإقرار اللوائح المتعلقة

بالتفتيش القضائي والمكتب الفني وأي لوائح ضمن اختصاص المجلس.

8. تطوير إدارة المحاكم و تقييم أعمال السلطة القضائية وتحديد احتياجاتها.
9. تنظيم شؤون الهيئات والدعاوى وفق القانون.
10. تعيين الهيئات واللجان الدائمة والمؤقتة، والإشراف عليها وفقاً للقانون.
11. تنسيب تعيين وترقية القضاة إلى رئيس السلطة الفلسطينية.
12. تشكيل لجان التحقيق والتأديب والتقرير في إنهاء خدمة القاضي أو ندبه أو إعارته أو الموافقة على تكليفه بمهمة غير قضائية.
13. الموافقة على طلبات إجازات القضاة.
14. التشكيلات القضائية السنوية للقضاة وآلية توزيعهم بين المحافظات.

فريق العمل:

القاضي أسامة الكيلاني	التفتيش القضائي	رئيساً
السيد غيدان بعارة	الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات	عضواً
السيد محمود صبيحات	التخطيط وإدارة المشاريع	عضواً
السيدة لمياء ابو زر	التخطيط وإدارة المشاريع	عضواً
الآنسة كيان الكتوت	الإعلام	عضواً
السيدة سارة ماخو	المكتب الفني	عضواً
السيدة نادية الروم	المكتب الفني	عضواً
السيد عدي زيود	المكتب الفني	عضواً
السيد مخلص شهوان	الدائرة المالية	عضواً
السيد محمد علاونه	الأمانة العامة	عضواً

الفهرس

المقدمة	17
القسم الأول: إدارات ودوائر مجلس القضاء الأعلى	19
الفصل الأول: الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى	21
الفصل الثاني: المكتب الفني	31
الفصل الثالث: دائرة التفتيش القضائي	42
الفصل الرابع: مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى	47
القسم الثاني: إدارات ودوائر مجلس القضاء الأعلى	57
الفصل الأول: إدارة المحاكم	
• دائرة الشؤون الإدارية	59
• دائرة الشؤون المالية	69
• دائرة اللوازم والمخازن	76
الفصل الثاني: دائرة الرقابة والجودة	79
الفصل الثالث: وحدة التخطيط وإدارة المشاريع	83
الفصل الرابع: الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات	100
الفصل الخامس: الرقابة الداخلية	105

القسم الثالث: أعمال المحاكم النظامية	113
مقدمة	115
الفصل الأول: مؤشرات أعمال محاكم الصلح	116
الفصل الثاني: مؤشرات أعمال محاكم البداية	130
الفصل الثالث: مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الاستئنافية	141
الفصل الرابع: مؤشرات أعمال محاكم الاستئناف	155
الفصل الخامس: مؤشرات أعمال محكمة النقض	162
الفصل السادس: مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا	165
الفصل السابع: مؤشرات أعمال المحكمة العليا	167
الفصل الثامن: مؤشرات أعمال المحكمة العليا بصفتها الدستورية	169
الفصل التاسع: مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ	172
الفصل العاشر: مؤشرات الايرادات المالية	178
الفصل الحادي عشر: مؤشرات اعمال دوائر كاتب العدل	180

مقدمة

يشمل هذا التقرير الذي أُعد وللمرة الأولى بجهود ذاتية لموظفي مجلس القضاء الأعلى دون الاستعانة بخبرات خارجية، في طياته منجزات السلطة القضائية خلال العام 2015، وما واجهته من تحديات وصعوبات، ولقد تم تنفيذ العديد من الأهداف ذات الأهمية الاستراتيجية والتي أدت إلى رفعة شأن القضاء الفلسطيني، وأحدثت نقلة نوعية في أدائه؛ فقد تم ترقية خمسة قضاة من محكمة البداية إلى محكمة الاستئناف، وترقية ثماني قضاة بداية إلى درجة رئيس محكمة بداية، وتحسين جودة خدمات العدالة؛ بإطلاق الخدمة القضائية الذكية الذاتية التي توفر خدمات دائرة التنفيذ وأقلام المحاكم على مدار أربع وعشرون ساعة.

وفي إطار سياسة مجلس القضاء في تعزيز أواصر التعاون، وتحقيق التكامل مع شركاء العدالة، فقد تواصلت لقاءات معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى مع شركاء العدالة معالي وزير العدل، وعطوفة النائب العام. أما على صعيد التعاون والتواصل الدولي فقد تواصلت اللقاءات مع الشركاء الرومانيين في لقاءات متعددة، من أجل النهوض بالجهاز القضائي ورفعة شأنه، واكتساب الخبرة الرومانية في مجال التفتيش القضائي. فقد زار بوخارست رئيس مجلس القضاء الأعلى وعطوفة النائب العام ورئيس دائرة التفتيش القضائي في كانون أول من العام 2015 ثم تلى ذلك زيارة لإثنين من قضاة التفتيش القضائي لبوخارست، وكذلك تم تنشيط وتفعيل النوع الإجتماعي من خلال خبيرة النوع الإجتماعي؛ لضمان وصول النساء للقضاء.

وانطلاقاً من إيمان رئيس مجلس القضاء الأعلى الراسخ بتمكين الناطقين باللغة الإنجليزية من الإطلاع على ما يجري لدى القضاء الفلسطيني، فقد أطلق الصفحة الرسمية باللغة الإنجليزية، حيث تنشر هذه الصفحة المواد والمواضيع التي تهم المتابعين للشأن القضائي الفلسطيني من خارج الأوساط العربية، والمعنين بحقوق الإنسان والمؤسسات والمنظمات الدولية .

وقد أولى مجلس القضاء إهتماماً خاصاً بموضوع الطب الشرعي والعلوم الجنائية؛ لرفع كفاءة القضاة العاملين في الحقل الجنائي، فعقد ورشة عمل حول هذا الموضوع استهدف فيها أكثر من 30 من قضاة الصلح والبداية والاستئناف، وذلك ضمن مشروع حوكمة وبناء قدرات الطب الشرعي والعلوم الجنائية المنفذ من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقد تم إطلاق برنامج تدريب المدربين وتطوير المناهج القضائية من خلال المعهد

القضائي، وعقدت دورات تدريبية حول حقوق الطفل الفلسطيني وآلية التعامل مع قضايا الأطفال والنوع الاجتماعي، وذلك من خلال العاملين على تنمية الموارد البشرية بالتعاون مع المعهد القضائي.

وفي سعيه للحد من الاختناق القضائي؛ فقد بادر مجلس القضاء من خلال تطوير مشروع لتحديد العمر الافتراضي للدعوى، والذي يهدف إلى وضع جدول زمني لسير الدعوى من لحظة تسجيلها حتى إصدار حكم نهائي فيها، وذلك من خلال الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع دائرة التخطيط ولجنة العمر الافتراضي، بتطوير نظام خاص بنظام العمر الافتراضي وهو مرتبط ببرنامج ميزان (2).

وفي سعيه كذلك لتطوير البنية التحتية في مباني المحاكم بمختلف المحافظات بهدف توفير بنية عمل مناسبة ورفع كفاءة وفاعلية القضاء؛ دأب على تطوير مرافق مجلس القضاء الأعلى، حيث تم الانتهاء من بناء محكمة طولكرم، وقد تم بناؤها وفقاً للمواصفات الدولية المتفق عليها.

ويعمل المجلس كذلك على توفير الإحصائيات حول أعمال المحاكم، إذ يقوم بإصدار إحصائيات دورية عن عدد القضايا التي تم فصلها في جميع المحاكم النظامية، والقضايا الواردة والمسجلة حديثاً لديها والمدورة لكل قاضٍ على حده، وذلك للارتقاء بعملية التخطيط المستقبلي وقياس مستوى الكفاءة المهنية للعاملين في الجهاز القضائي .

إن هذا التقرير بما تضمنه من معلومات وبيانات يعكس تحدياً لكافة العاملين في السلك القضائي، من أجل تطوير منظومة العدالة وتعزيز سيادة القانون بما يليق بتطلعاتنا وتحقيقاً لرسالة القضاء. ولتكريس مبدأ الحق في الحصول على المعلومة تم إعداد هذا التقرير بصورة تتيح لكل الفئات المعنية الاستفادة من هذه المعلومات والبيانات بصورتها المفصلة، وتوفير مادة علمية لشركائنا في قطاع العدالة، ذلك كله ثمرة التعاون الكامل وحسن الأداء من فريق إعداد هذا التقرير ودوائر مجلس القضاء الأعلى، فشكر خاص لكل واحد منهم.

القسم الاول:
إدارات ودوائر مجلس القضاء الأعلى

الفصل الأول

الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى

مقدمة

تمثل الأمانة العامة عموداً من أعمدة العمل الإداري في مجلس القضاء الأعلى، وهي من الدوائر التي ينظم العمل الإداري فيها بموجب لائحة صادرة عن مجلس القضاء الأعلى بقراره رقم (2) لسنة 2006 بشأن مباشرة مجلس القضاء الأعلى لاختصاصاته، وأبرز الأعمال التي تقوم بها الأمانة العامة هي: إدارة شؤون القضاة وإدارة شؤون دعم (اجتماعات) المجلس واللجان المنبثقة عنه، بالإضافة إلى أعمال أخرى كالشكاوى.

توالت الإنجازات التراكمية للأمانة العامة خلال العام 2015 في مجال اختصاصاتها، والتي حاولت دائرة الأمانة العامة تطوير تنفيذها عبر تطوير تنفيذ المهام والمسؤوليات التي تقوم بها بموجب اللائحة والهيكلية الإدارية، لتنعكس على الإنجازات بصورة أكثر تطوراً من الصورة النمطية السابقة في ضوء الإمكانيات المتوافرة.

كما تولت دوائر الأمانة العامة تحت إشراف الأمين العام والأمين العام المساعد تنفيذ المهمة الرئيسية لها التي تتمثل في الدعم والإسناد الإداري لمكتب رئيس المجلس وباقي الدوائر والمحاكم النظامية.

تشكل دائرتا شؤون القضاة وشؤون المجلس واللجان جناحي الأمانة العامة المكملين لبعضهما للنهوض بالأعباء والمسؤوليات في القيام بواجبات العمل اليومية وما تقتضيه مصلحة العمل.

كما وتقوم الأمانة العامة بإنجاز العديد من المهام التي تحوّل إليها بشكل رئيسي من مكتب رئيس المجلس، ولا مجال لذكرها في التقرير السنوي كإنجازات لكثرتها وتنوع مجالاتها، وهي تبدو جلية في السجلات الخاصة بالأمانة العامة، فقد ورد للأمانة العامة (3150) مراسلة وصدر عنها (3017) مراسلة مختلفة في العام 2015.

دوائر الأمانة العامة (مهامها وإنجازاتها):

أُنيطت بالأمانة العامة خلال العام 2015 مجموعة من الأهداف والنشاطات في الخطة الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى، وحتى نتمكن من بيان إنجازات الأمانة العامة لا بد من ربط ذلك بمهام الدوائر لديها.

دائرة شؤون القضاة:

تتولى دائرة شؤون القضاة إدارة شؤون كل ما يخص السادة القضاة في الجوانب الوظيفية والإدارية والمتابعة المالية.

1.1: الشؤون الوظيفية:

تحتفظ الأمانة العامة بملف وظيفي لكل قاضٍ يحمل رقماً من مقطعين: المقطع الأول يبين الدرجة القضائية للقاضي والمقطع الثاني يبين الرقم المتسلسل للقاضي، ويتم إيداع جميع المراسلات والأوراق التي تخص القاضي في ملفه، ويتم تسجيلها داخل الملف وإعطائها رقماً خاصاً لسهولة تمييزها والرجوع إليها، وإيداع جميع القرارات الخاصة بندب القاضي في الملف، وأرشفة جميع الأوراق إلكترونياً في ملفات إلكترونية خاصة بالقاضي تحمل ذات رقم الملف الورقي.

ملفات القضاة موجودة في خزائن خاصة حسب أرقامها، ويتم الرجوع إليها بكل سهولة حسب الرقم الخاص بها، وهناك وسائل حماية كافية لضمان سلامتها وعدم تلفها أو فقدانها، وذلك من خلال الخزائن الخاصة التي تم تقديمها سابقاً من بعثة الشرطة الأوروبية بواسطة وحدة التخطيط وإدارة المشاريع.

وجدير بالذكر بأنه تم اقتطاع مساحة خاصة لتكون أرشيفاً خاصا بالأمانة العامة، وهو ما انعكس إيجاباً على طريقة حفظ السجلات والملفات ونقوم باستمرار بتحسين آلية الحفظ والتخزين فيه.

وتم خلال العام 2015 تسجيل وحفظ العديد من معاملات القضاة الوظيفية في ملفاتهم، وتم تغيير أرقامها التسلسلية بما يتفق والتطورات الإدارية على القضاة من تعيين وترقية وتقاعد ... الخ.

2.1: الشؤون الإدارية للقضاة:

تتولى دائرة شؤون القضاة متابعة العديد من الأمور الإدارية التي تخص القاضي، وتتواصل الدائرة مع القضاة في كل ما يحتاجونه من أمور تيسّر أعمالهم وتوفر لهم بيئة عمل جيدة بالتنسيق مع دائرة الشؤون الإدارية في المجلس، ومن ذلك:

- الأمور الإدارية الرئيسية وتشمل: (إجازات القضاة، والعلاوات الاجتماعية، والتأمين الصحي، وتنفيذ مراسيم التعيين والترقية، والتصاريح وبطاقات الحواجز، جوازات السفر (خاصة قطاع غزة)، توزيع كتب وإصدارات المكتب الفني، وغيرها)، وقد تم في العام 2015 إنجاز العديد من المعاملات المذكورة آنفاً والتي تتنوع في العدد من وقت لآخر وفق احتياجات القضاة وبناءً على طلبهم.

الجدول التالي يبين إحصائية أعداد القضاة بتاريخ 2015/09/21

الدرجة القضائية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الصلح	71	10	81
البداية	63	9	72
رئيس بداية	8	0	8
الاستئناف	24	11	35
رئيس استئناف	0	0	0
العليا	24	8	32
المجموع	190	38	228

أعداد القاضيات

الدرجة القضائية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الصلح	19	2	21
البداية	10	1	11
رئيس بداية	1	0	1
الاستئناف	4	0	4
العليا	1	1	2
المجموع	35	4	39

- متابعة جدول التوزيع على المحاكم (التشكيلة القضائية) وإعداد مسودات قرارات الانتدابات اللازمة: تم في العام 2015 إعداد جدول مناوبات القضاة التي وردت من المحاكم تمهيداً للدخول في العطلة القضائية وفق متطلبات قانون السلطة القضائية لسنة 2002، كما تم إعداد (309) من مسودات القرارات التي أصبحت نافذة بعد مصادقة المجلس عليها، وهي متعلقة بانتداب القضاة بين الدرجات القضائية، وتم متابعة توزيع القضاة على المحاكم من خلال نموذج التشكيلة القضائية.
- التدريب القضائي والمؤتمرات القضائية، تم في العام 2015 تنسيق انعقاد (25) دورة تدريبية محلية وخارجية للقضاة في مجالات مختلفة، والتي يتم إقرار انعقادها بواسطة لجنة التدريب القضائي أو المعهد القضائي الفلسطيني أو من الجهات المانحة أو من أي جهة أخرى كما سيأتي على تفصيله لاحقاً في البند الخاص باجتماعات لجنة التدريب القضائي، وكانت أعداد الدورات التدريبية وورش العمل الداخلية خلال الفترة موضع الحديث كالآتي:

دورات وورش عمل داخلية

متسلسل	البيان	عدد القضاة المشاركين
1	ورشة عمل تشاركية	2
2	ورشة عمل حول حقوق الإنسان (عليا، استئناف، بداية، صلح)	33
3	برنامج التدريب التمهيدي لقضاة الصلح الجدد لعام 2014	15
4	ورشة التنفيذ الشرعي	9
5	برنامج تدريب متخصص في رعاية الأحداث	14
6	لقاء المائدة المستديرة (المحاكمة العادلة)	16
7	مؤتمر التحكيم الدولي لغرفة التجارة الدولية في فلسطين	14
8	لقاء المائدة المستديرة (مركز جنيف للرقابة والديمقراطية)	11
9	ورشة عمل جرائم الفساد بين القانون والتطبيق	1
10	لقاء الطاولة المستديرة لمناقشة دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة حول (جرائم الفساد بين اشكالية النص والتطبيق الفعلي)	1
11	ورشة عمل حول حقوق الإنسان لقضاة الصلح والبداية	9
12	ورشة عمل حول شرطة الأحداث	13
13	ورشة عمل حول الأمور المستحدثة في الإجراءات الجزائية على ثلاث مراحل	14
152	**مجموع المشاركين الإجمالي**	

دورات خارجية

متسلسل	البيان	عدد القضاة المشاركين
1	دور القضاء الدستوري في تطوير الأنظمة الدستورية/ الكويت	1
2	تدريب حول الملكية الفكرية في الأردن	4
3	الإطلاع على التجربة البريطانية في المحاكم (مركز سيلين البريطاني)	2
4	جولة دراسية لقضاة الأحداث في إطار مشروع رعاية الأحداث	2
5	الاجتماع شبه الإقليمي حول الإجتهادات القضائية	2
11	**المجموع**	

- طباعة المراسلات والردود عليها: يعتبر هذا العمل عملاً إدارياً يومياً يتم من خلاله إعداد الردود على المراسلات الواردة من الجهات المختلفة، كما يتم إعداد المراسلات الصادرة لمختلف الجهات، ويتم حفظ المراسلات في ملفات خاصة، ويتم استخدام برنامج البريد الإلكتروني في المراسلات مع المحاكم ودوائر المجلس.
- كتابة التقارير الإدارية وإعداد الإحصائيات اللازمة: تم كتابة العديد من التقارير حول أقدميات القضاة والتقارير الربعية والنصفية والسنوية، والإحصائيات الدورية حول أعداد القضاة والتغيرات الحاصلة عليها، بما يخدم مصلحة العمل.
- التعاون مع دائرة شؤون المجلس في تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بشؤون القضاة.
- حفظ المراسلات المختلفة في ملفات خاصة، خاصة ملفات المحاكم والتي تتضمن جدول أعمال المحكمة وتقرير الإيرادات الشهري وأية تقارير أخرى تخص عمل المحكمة.

3.1: المتابعة المالية للقضاة:

تقوم دائرة شؤون القضاة بالمتابعة المالية شهرياً عند صدور قسيمة الراتب الخاصة بالقضاة وذلك من خلال:

- متابعة تعديل صرف المواصلات وفقاً لقرارات مجلس الوزراء، وعادة ما يتم اتخاذ هذا الإجراء عند صدور قرار نقل لأحد القضاة، وفي بداية السنة القضائية بشكل رئيسي.
- متابعة تنفيذ العلاوات الدورية على القسيمة، والتأكد من صرفها للمعاملات التي أرسلت لتنفيذها وهو إجراء شهري على قسيمة الراتب.

- بيان وتوضيح الفروقات المترصدة للقضاة على قسيمة الراتب حال وجودها، خاصة فيما يتعلق بسنوات الخدمة.

دائرة شؤون دعم المجلس واللجان

تقوم دائرة شؤون دعم المجلس واللجان بتنسيق انعقاد إجتماعات مجلس القضاء الأعلى الدورية ودعم اللجان المنبثقة عنه، «وتتولى الدائرة إعداد موضوعات مشروع جدول الأعمال، وإبلاغ الأعضاء به واستيفاء كافة الأوراق التي تقدم إلى المجلس أو تعرض على لجانه كما تتولى تحت إشراف رئيس المجلس متابعة تنفيذ قرارات المجلس لدى الجهات ذات العلاقة»[1].

2.1. اجتماعات مجلس القضاء الأعلى:

تم خلال العام 2015 التحضير لانعقاد (15) جلسة لمجلس القضاء الأعلى، من خلال تحضير جداول الاجتماعات، وإرسال الدعوات للسادة الأعضاء بالموعد ومكان الاجتماع، والتواصل مع الأعضاء في شقي الوطن، وتزويد كل عضو بملف يحتوى على أوراق المواضيع التي سوف يتم نقاشها بالجلسة، وجدول يبين ملخص ما تم في الجلسات السابقة. وبعد انعقاد الجلسة نحرص على توفير ما هو مطلوب خلال الجلسة لأعضاء المجلس من أوراق أو ملفات أو استفسارات عن مواضيع تناقش بالجلسة.

2.2. تنفيذ القرارات:

يتم من خلال دائرة شؤون المجلس واللجان تنفيذ القرارات المتخذة في جلسات مجلس القضاء الأعلى ومتابعتها، وبعد الانتهاء من ترتيب إجتماع مجلس القضاء الأعلى، تم طباعة محضر الجلسة، وتنفيذ البنود التي تم اتخاذ أية قرارات بشأنها، سواء إصدار مراسلات لجهات معينه بخصوص قرارات المجلس، أو تكليف لجان منبثقة عنه والتي يترتب عليها إصدار التكاليف ومتابعة أعمال اللجان، أو إصدار قرارات أو تعاميم، أو ردود على مراسلات معروضة على المجلس للجهة المعنية.....الخ

1 مادة 18 من قرار مجلس القضاء الاعلى رقم 2 لسنة 2006 بخصوص قواعد مباشرة مجلس القضاء الاعلى لاختصاصاته.

3.2. دعم اللجان المنبثقة عن المجلس:

تابعت دائرة شؤون المجلس واللجان خلال العام 2015 دعم اللجان المنبثقة عن المجلس كالآتي:

1.3.2. اللجنة المشكلة بموجب القرار رقم 2015/23 والصادر بتاريخ 2015/2/3 بخصوص تشكيل لجنة تختص بدراسة انسجام قيام السادة القضاة بالتدريس في الجامعات وتزويد المجلس بما تتوصل إليه اللجنة من نتائج.

2.3.2. اللجنة المشكلة بموجب القرار رقم 2015/24 والصادر بتاريخ 2015/2/3 بخصوص تشكيل لجنة تختص بدراسة طلبات أعضاء النيابة المتقدمين لوظيفة قضاة صلح في المحافظات الجنوبية ووضع آلية للإختيار وتزويد المجلس بما تتوصل إليه اللجنة من نتائج.

3.3.2 اللجنة المشكلة من أجل دراسة مشروع قانون العفو العام بخصوص القضايا المشمولة بالعفو العام والاستثناءات الواردة في هذا المشروع وتزويد المجلس بتقرير حول ذلك.

4.3.2 اللجنة المشكلة بموجب القرار رقم 2015/98 بتاريخ 2015/5/5 بخصوص تشكيل لجنة تختص بتزويد المجلس بتصور بخصوص الترفيعات لمحاكم البداية والاستئناف ورئاسة محاكم البداية، وتُكلّف اللجنة لغايات دراسة الطلبات المقدمة لشغل وظيفة قضائية في فلسطين واستقطاب محامين من الداخل لذات الغاية وإشعار المجلس بنتيجة الدراسة للطلبات والاستقطابات.

5.3.2 لجنة المسابقة القضائية المشكلة وفق القرار رقم 2015/230 بتاريخ 2015/9/15 لإجراء المسابقة القضائية للمرشحين لتعيين قضاة جدد للصلح وفق الإعلان الصادر عن المجلس بالخصوص.

6.3.2 اللجنة القضائية المشكلة بموجب القرار رقم 2015/285 بتاريخ 2015/11/16 لدراسة مشروع القرار بقانون المعاملات الإلكترونية المحال من أمين عام مجلس الوزراء.

4.2. اجتماعات لجنة التدريب القضائي:

تابعت دائرة شؤون المجلس خلال العام 2015 تنسيق اجتماعات اللجنة، وتحضير جدول الأعمال، حيث عقد اجتماع واحد للجنة التدريب خلال 2015، وتم مناقشة العديد من النقاط من ضمنها الاحتياجات التدريبية للسادة القضاة وأيضاً للموظفين ، وتتم من خلال الدائرة متابعة ما تم نقاشه لتنفيذه في أسرع وقت ممكن وإنجاز ما توصي به اللجنة في قراراتها.

1. الشكاوى:

بذلت دائرة الشكاوى خلال العام 2015 جهوداً مضاعفة في متابعة الشكاوى الواردة من المواطنين ومتابعتها مع الجهات المختصة لضمان حق المواطنين في نيل حقوقهم أثناء مراجعتهم للمحاكم من خلال تقديم شكوى إذا ما كان هناك داعٍ لتقديمها وفق الآلية المعمول بها، بالشكل الذي يحفظ للمرفق القضائي هيبته، من حيث التوصية بحفظ بعض الشكاوى التي لا تشكل مخالفة مسلكية او مهنية، لا سيما وأن القانون حدد طرق الطعن بالأحكام.

وقد بلغت الشكاوى الواردة للدائرة خلال العام 2015 كالآتي:

متسلسل	الشكاوى	عددها	مفصول	غير مفصول
1	محالة لدائرة التفتيش	91	52	39
2	محالة للشؤون الادارية	21	9	12
3	حفظ	10	10	0
4	عدم قبول	5	5	0
5	تنازل	3	3	0
المجموع	130	79	52	

2. إنجازات أخرى:

1.4: تلقي الإنذارات العدلية والمنظمة لدى سفارات دولة فلسطين في الخارج، وذلك من خلال وزارة العدل وإرسالها إلى المحاكم النظامية حسب الأصول، حتى يتسنى تبليغ المنذر إليهم فيها، ومن ثم إعادة الأوراق إلى مرجعها حسب الأصول، حيث بلغ إجمالي عدد الإنذارات الواردة للأمانة العامة خلال 2015 ما يقارب 262 إنذار.

2.4: تشكل الأمانة العامة حلقة التواصل مع مختلف المحاكم لغايات تنفيذ قرارات السادة القضاة بالنسبة للإنابات القضائية مع الدول العربية الشقيقية، إضافة إلى التواصل مع هذه الدول بغية تنفيذ قرارات الإنابات الصادرة عن السادة القضاة في الدول العربية، وذلك لدى المحاكم الفلسطينية وإعادتها إلى مرجعها حسب الأصول، تنفيذاً لإتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي.

3.4: التواصل مع الشرطة الأوروبية وذلك بالنسبة إلى مجموعة المحاكمة العادلة من خلال تمثيل المجلس في مجموعة العمل والتي تضم مختلف أطياف قطاع العدالة في فلسطين، حيث يمثل المجلس فيها الأمين العام المساعد (القضاء والنيابة العامة ونقابة المحامين ووزارة العدل)، وهو مشروع من شأنه الوصول لمعايير المحاكمة الجزائية العادلة في فلسطين من خلال رفع توصيات لرؤساء هذه القطاعات، حيث تم عقد مجموعة من الموائد المستديرة في المحافظات خلال عام 2015 بحضور ممثلي مختلف قطاعات العدالة، ومن ثم وفي ذات العام تم عقد مؤتمراً مركزياً في رام الله بحضور رؤساء هذه القطاعات.

4.4: التواصل مع وزارة الخارجية بغية مراعاة قواعد الحصانة المقررة للهيئات الدولية، ولا سيما وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

5.4: التواصل مع هيئة مكافحة الفساد من خلال لجان عمل مشتركة من أجل الوصول إلى فلسطين خالية من الفساد والوصول إلى الهدف المتمثل في العدالة الناجزة في قضايا الفساد بما يخدم بالنتيجة الصالح العام الفلسطيني.

6.4: التواصل مع دائرة التفتيش القضائي في الشكاوى المحالة من معالي رئيس المجلس، ومتابعة التوصيات التي ترفعها دائرة التفتيش القضائي وتعتمد من رئيس المجلس.

7.4: التواصل مع دائرة الرقابة والجودة في متابعة التوصيات التي ترفعها الدائرة بعد زيارة المحاكم، وذلك بعد اعتمادها من معالي رئيس المجلس، حيث تمت المتابعة مع رؤساء المحاكم بشأن تطوير العمل الإداري.

ثالثاً: المعيقات والعقبات

لا بد من التطوير دائماً وأبداً في العمل الإداري مع مرور الوقت لأنه من سمات التميز، وحتى نضمن تطوير العمل في دوائر الأمانة العامة ينبغي علينا إيجاد حلول للمعيقات والعقبات التي تعرقل تنفيذ الأداء على أكفإ وجه ومن ذلك:

1. قلة التحديث على البرامج الإلكترونية المعمول بها في الأمانة العامة.
2. عدم التطوير على اللائحة الناظمة لعمل الأمانة العامة.
3. النقص المحدود في عدد الكادر الإداري العامل في الأمانة العامة.

رابعاً: التوصيات

1. إدماج تكنولوجيا المعلومات في عمل الأمانة العامة بشكل أكبر.
2. إيجاد التدريب المتخصص المتفق وطبيعة المهام والمسؤوليات المناطة بالأمانة العامة.
3. الإستفادة من تجارب الأمانة العامة لعدد من المؤسسات لتطوير الأداء.
4. تفعيل التواصل بين الأمانة العامة والمعهد القضائي الفلسطيني لتنسيق التدريب القضائي.
5. تعزيز المتابعة والتقييم للأهداف الاستراتيجية المناط بالأمانة العامة وتنفيذها.

الفصل الثاني

المكتب الفني

مقدمة

يهدف هذا التقرير إلى التعريف بدائرة المكتب الفني ومكوناتها ونشأتها وأهميتها وذلك عن طريق تقييم وتقويم سير عمل المحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى المختلفة، وعلاقة المكتب الفني بالمحاكم والدوائر الأخرى، كما ويسلط الضوء على أهم إنجازات دائرة المكتب الفني خلال العام 2015 لتحقيق الأهداف المخطط لها، ورسم السياسات والتطلعات المستقبلية لتطوير عمل الدائرة.

خلفية ونبذة عن دائرة المكتب الفني:

أُنشِئت المحكمة العليا بموجب المادة (23) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001م وبدأت أعمالها عام 2002 وجرى النص على إنشاء مكتب فني بموجب المادة (9) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة (2002) والتي عززتها المادة (26) من قانون تشكيل المحاكم النظامية المذكور أعلاه، وقد نصت المادة (10) من قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002 على اختصاصات المكتب الفني وعززتها كل من المادة (27) من قانون تشكيل المحاكم النظامية والمواد (5و6و8) من اللائحة التنفيذية للمكتب الفني والتي شملت:

- استخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة العليا فيما تصدره من أحكام، وتبويبها ومراقبة نشرها.
- إعداد البحوث القانونية اللازمة، بناء على طلب رئيس المحكمة أو إحدى دوائرها.
- إعداد مشاريع اللوائح التنفيذية لقانون السلطة القضائية، وتقديمها للمجلس للتصديق عليها حسب الأصول.
- عقد الندوات، والدورات التدريبية، والمؤتمرات القانونية، في الداخل والخارج، وما يتبع ذلك من تنسيق مع الجهات المختصة.
- تلقي ما يرد من منح تعليمية، وعرضها على رئيس المجلس، للنظر فيما يتبع بشأنها.

- الموضوعات الخاصة بجميع أوجه التعاون الدولي.
- إعداد أهم القرارات التي يصدرها المجلس، والتي تهم أعضاء السلطة القضائية، لتوزيعها عليهم.
- إعداد المآخذ الفنية، والإدارية، التي يرى رئيس المجلس إبلاغها للقضاة لتلافيها في عملهم.
- إعداد تقنين شامل للمخالفات التأديبية للقضاة والجزاءات المترتبة عليها والإجراءات المتبعة بهذا الشأن، تمهيداً لإصدارها في صورة تشريع يلحق بقانون السلطة القضائية.
- يجوز للمحكمة أن تطلب إعداد مذكرة قانونية بشأن أي طعن معروض عليها.
- إعداد مشاريع قوانين لعرضها على رئيس مجلس القضاء الأعلى ومن ثم إحالتها للتصديق.
- إصدار مجموعة الأحكام والنشرات التشريعية.
- الإشراف على جدول قضايا المحكمة وعرض الطعون المتماثلة والمرتبطة أو التي تحتاج إلى الفصل فيها إلى تقرير مبدأ قانوني واحد على رئيس المحكمة العليا لنظرها أمام هيئة واحدة.
- الإشراف على المكتبة.
- أية مسائل أخرى يطلبها رئيس المحكمة.

وبذلك فقد تطورت مهام واختصاصات المكتب الفني وتوسع الظل القضائي وتنوع وتطورت إدارة المكتب الفني وتفرعت عنها أقسام متعددة لكل منها اختصاصه:

1. التأصيل القضائي 2. البحث العلمي 3. الإحصاء والتحليل الإحصائي 4. التصميم والنشر 5. الحاسوب 6. المكتبات، 7. التدقيق اللغوي، إلا أنه تم تفعيل المكتب الفني عملياً في شهر 2008/10.

وقد بدأ المكتب الفني بمرحلة تحضيرية تمثلت في:

- جمع كافة الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا المنعقدة في رام الله وغزة خلال الست سنوات السابقة 2008-2002.
- إعادة طباعة كافة الأحكام مرة ثانية لوجود نسخة ورقية فقط وعدم وجود نسخة إلكترونية من هذه الأحكام.
- بالتزامن مع عملية طباعة الأحكام تم البدء بعملية استخلاص المبادئ القانونية.
- نشر المبادئ القانونية المستخلصة ورقياً.
- عمل المكتب الفني وبالتعاون مع دائرة التخطيط وإدارة المشاريع في مجلس القضاء الأعلى على وضع خطة استراتيجية لعمل المكتب بغية التغلب على التراكم الحاصل في القضايا نتيجة غياب عملية النشر فترة طويلة تجاوزت ستة أعوام.

أهداف المكتب الفني لعام 2015:

- نشر الوعي القانوني والقضائي في السلطة القضائية.
- دعم وبناء وتمكين مؤسسات السلطة القضائية للقيام بدورها الريادي.
- توفير المعلومات القانونية والقضائية والإدارية لصنّاع القرار في السلطة القضائية والمعنيين.
- التغلب على التراكم في القضايا في نهاية العام 2017.
- الوصول إلى نشرة دورية تشتمل على كل ما يصدر عن المحكمة العليا أولاً بأول.
- تدريب وتأهيل كادر قانوني مميز قادر على استخلاص المبادئ القانونية بشكل علمي، وقادر على إعداد الأبحاث القانونية وإبداء الرأي بشكل قانوني محترف.
- تأهيل الكادر الإداري والإحصائي ليكون قادراً على التعامل مع إعداد الجداول الشهرية والدورية وتحليل واستقراء لإنجازات المحاكم بشكل مهني عالي ودقيق.
- تطوير العمل الإحصائي من حيث طبيعة الجداول الإحصائية التي يعدها قسم الإحصاء في المكتب الفني.
- تدقيق البيانات وجداول أعمال المحاكم الشهرية والدورية الواردة من أقلام المحاكم المختلفة.
- تدقيق البيانات الورقية الواردة من المحاكم ومقارنتها مع البيانات المدخلة إلكترونياً على برنامج الميزان 2 لضمان تطابق البيانات إلكترونياً وورقياً.
- إنشاء مكتبات قانونية في كل محكمة وتزويدها بعدد كافٍ من الكتب القانونية وأمهات الكتب.
- الوصول إلى أحكام قضائية ومبادئ قانونية ونشرات صادرة عن مجلس القضاء الأعلى مصاغة صياغة قانونية لغوية صحيحة، لا تحتمل التأويل والتفسير.

إنجازات المكتب الفني لعام 2015:

حيث أن المكتب الفني يشمل من الناحية العملية عدة أقسام فقد عمل لتحقيق أهدافه خلال عام 2015 على الإنجازات التالية:-

- **استخلاص وتدقيق المبادئ القانونية**، ونشرها ورقياً وإلكترونياً بالإضافة إلى إستصدار ونشر عدة قوانين، وكذلك تدقيق للقضايا التي ستعرض على محكمتي النقض والعدل العليا من حيث استيفائها الشروط الشكلية، وكذلك التواصل مع محكمة البداية وذلك من أجل

الحصول على ملفات للعمل على منتجتها، وكذلك إبداء الرأي والأبحاث والدراسات واللجان والإحصاء والمكتبة والتدقيق اللغوي، وذلك على النحو التالي:

- تم استخلاص المبادئ القانونية في القرارات الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية والقضايا الحقوقية للسنوات 2012 ـ 2013.
- وأيضاً في القرارات الصادرة عن محكمة العدل للسنوات 2012 ــ 2013.
- تم الاتفاق مع دائرة التخطيط لتمويل طباعة ونشر كتب المبادئ القانونية ورقياً للأعوام 2012-2013، وتمت طباعتها واستلامها وجاري العمل على توزيعها حسب الأصول.
- تم العمل على إعادة طباعة سبعة قوانين وهي قانون أصول المحاكمات المدنية، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون الرسوم، وقانون التنفيذ، وقانون العمل، وقانون التأمين، وقانون الأحوال المدنية، بعد ادخال التعديلات التي تمت عليها بموجب القانون وتم إرسالها إلى المطبعة بعد الإتفاق مع دائرة التخطيط على التمويل اللازم لها والإتفاق على صفحة غلاف مناسب لها وتم استلامها حسب الأصول وتوزيعها على السادة القضاة.
- وفي هذا الصدد فقد تم تشكيل لجنة لإحصاء كتب المبادئ القانونية للسنوات 2012 – 2013 وإعداد جداول بأسماء الفئة المستهدفة لتسلم كتب المبادئ والقوانين المذكورة أعلاه.
- تزويد رئيس مجلس القضاء الأعلى وقضاة المحكمة العليا بكتب المبادئ والقوانين المذكورة أعلاه وبكتب القانون السبعة المذكورة أعلاه وبمختلف القوانين وتعديلاتها والأنظمة واللوائح القانونية.
- تكليف القسم الإداري بتعهد البريد الصادر والوارد وأرشفة وحفظ الملفات.
- تم اتخاذ الإجراءات من أجل الحصول على القرارات الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية والقضايا الجزائية وقضايا العدل العليا لسنة 2014، ومن ثم تم استخلاص ومنتجة وتدقيق المبادئ القانونية الصادرة عن القرارات المذكورة أعلاه وتم الإتفاق مع دائرة التخطيط من أجل تمويل طباعة ونشر المبادئ القانونية لسنة 2014 وبالفعل أُرسلت للمطبعة وأُعيدت نسخة أولى من المطبوعات من أجل التدقيق.
- تم اتخاذ الإجراءات من أجل الحصول على القرارات الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية والقضايا الجزائية وقضايا العدل العليا لسنة 2015، وجاري العمل على استخلاص المبادئ القانونية فيها، وقد أُنجز العمل في القضايا المدنية وجاري العمل على باقي القضايا.

- تكليف المكتب الفني باستلام قضايا من قلم محكمة النقض من أجل التدقيق فيما إذا كانت تلك القضايا مستوفية الرسوم والإجراءات وإبداء الرأي والتوصية من أجل عرضها على الهيئة من عدمه.
- تكليف المكتب الفني من أجل التواصل مع أقلام محاكم البداية في مختلف المحاكم الفلسطينية من أجل الحصول على ملفات مفصولة تتعلق بجرائم واقعة على الأشخاص ولها تأثير مباشر على المجتمع مثل جرائم الشرف والقتل والاغتصاب من أجل إعدادها (بشطب الأسماء والأماكن وترتيبها) لتسليمها بشكل يتناسب والأصول القانونية من أجل منتجتها ومن ثم عرضها على الجمهور بموجب ما يتم الاتفاق عليه بين السلطة القضائية والإذاعة والتلفزيون لاتخاذ العبر.
- يقوم قسم التدقيق اللغوي بتدقيق لغوي لكافة إصدارات المكتب الفني، ونشر معلومات لغوية دورية في صفحة «نافذة على القضاء» الإلكترونية منها والورقية، وتقديم المشورة والرأي في المهام الموكلة للمكتب الفني في مجال الصياغة اللغوية الصحيحة.
- أما النشر الإلكتروني فإنه ومن خلال مذكرة التفاهم التي وقعت ما بين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس جامعة بيرزيت للتعاون بين المكتب الفني ومعهد الحقوق فإن المكتب الفني يعمل على إنجاز هذه المهمة وفق التالي:
  - نشر الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة العليا شهرياً على صفحة المقتفي الإلكترونية.
  - نشر الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم الاستئناف شهرياً على صفحة المقتفي الإلكترونية.

وتم الإشارة على صفحة الإنترنت الخاصة بالمقتفي بأن هذه القاعدة هي ثمرة تعاون بين المكتب الفني ومعهد الحقوق، ولا بد من التنويه بأن المكتب الفني يعمل باستمرار على متابعة عملية النشر على المقتفي.

وبهذا الصدد نشير إلى أنه تم تسليم معهد الحقوق/ المقتفي القرارات والمبادئ القانونية للقضايا الصادرة عن محكمة النقض في القضايا المدنية والقضايا الجزائية وقضايا العدل العليا لسنتي 2012 – 2013، بالإضافة إلى أنه تم تسليمهم القرارات والمبادئ الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية والقضايا المدنية وقضايا العدل العليا لسنة 2014، وكذلك تم تسليم معهد الحقوق / المقتفي القرارات الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية والقضايا المدنية وقضايا العدل العليا لسنة 2015، وجاري العمل على تسليمهم كافة القرارات والمبادئ التي تصدر أولاً بأول وكل حسب تسلسل صدوره واستخلاص مبادئه،

وفق مذكرة التفاهم بين معهد الحقوق في جامعة بيرزيت والمكتب الفني من أجل نشرها إلكترونياً، وتم الإتفاق على أن يتم نسب العمل للمكتب الفني.

- تم إنشاء لجنة أُسندت رئاستها لقاضٍ ليباشر تنفيذ وتطوير إتفاق التفاهم بين معهد الحقوق/ المقتفي والمكتب الفني وفق الأُصول ووفق ما ترتئيه إدارتا مجلس القضاء الأعلى ومعهد الحقوق/ المقتفي.
- إبداء الرأي وإعداد الأبحاث والدراسات والأوراق العلمية القانونية:

يقوم المكتب بناءً على طلب من رئيس المحكمة العليا أو الهيئات القضائية بإبداء الرأي والإستشارات للعديد من المسائل التي يكلف بها، من أهمها ومن أهم موضوعات التي تم العمل عليها في عام 2015:

- قضايا مقاطعة المستوطنات.
- قرارات قضاة التنفيذ بالمحاكم .
- مشروع قانون الأحداث، وفي هذا الصدد فقد شكلت لجنة من أجل مراقبة تنفيذ هذا القانون، من أعضائه إحدى موظفات المكتب الفني والذي على هامشه عقدت عدة لقاءات لبحث تفعيل اللجنة.
- دائرة الإصلاح والتأهيل.
- تنفيذ الوكالات الدورية بموجب قرار قضائي.
- الفائدة المالية في محاكم غزة .
- وثائق تقييد الإسم.
- إبداء رأي حول صلاحية نشر دراسات وأبحاث العديد من القضاة.
- تعاميم محكمة النقض .
- تم إعداد بحث شامل حول الوكالة الدورية وآخر حول الوكالة العامة في قضايا دائرة الأوقاف الإسلامية.
- وتم إعداد بحث حول عمل القانونيين في المكتب الفني.
- تم إشراك المكتب الفني ودائرة التخطيط من أجل الخطط الاستراتيجية.
- تم إعداد بحث حول القاضي الطبيعي وتشمل إستصدار قرارات حول هذا الموضوع وغيرها العديد من الموضوعات.

3. اللجان:

قام المكتب الفني خلال العام 2015 بالمشاركة في العديد من اللجان ذات العلاقة بالشأن القانوني والإحصائي حول العديد من المشاريع والبرامج المختلفة بين دوائر المجلس ومؤسسات أخرى، من أهمها:

- لجنة الحكم والأمن والعدالة لدراسة مؤشرات قطاع العدالة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- لجنة متابعة مشروع إنشاء المكتبات في المحاكم الفلسطينية.
- اللجنة الفرعية لقطاع العدالة.
- عضوية هيئة تحرير مجلة قضاؤنا التي تصدر عن مجلس القضاء الأعلى.
- لجنة إعداد التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى .
- فريق التميز لقطاع العدالة.
- فريق التدقيق الداخلي لمجلس القضاء الأعلى .
- لجنة النوع الاجتماعي.
- لجنة حول الأحداث بشأن تطبيق قانون الأحداث وكل ما يتبع من حقوق واجراءات.

4. الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات:

شارك المكتب الفني في العديد من الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات خلال العام 2015 في مختلف المجالات القانونية والإحصائية والإدارية، من أهمها:

- لقاء حول دراسة جريمة الواسطة.
- لقاء حول التعريف بالنوع الإجتماعي.
- لقاء حول دراسة القتل على خلفية الشرف.
- حضور ورشة إقليمية في المملكة المغربية حول الإجتهاد القضائي لحماية حقوق المرأة .
- حضور ورشة عمل حول تقوية آليات التنسيق حول العنف المبني على أساس الجنس من خلال تفعيل نظام التحويل «تكامل» وتوفير خدمات الطب العدلي في 2014/11/26.
- حضور ورشة عمل حول الخطط والبرامج الإحصائية لعام 2015.
- حضور دورة تدريبية حول الإستخدام الخاطئ لبرنامج ميزان (2) .

5. الإحصاء:

عمل قسم البحوث والإحصاء في المكتب الفني على تنفيذ المهام التالية:

- **الجداول:**

يقوم قسم البحوث والإحصاء بعمل الجداول الدورية والشهرية والسنوية، على النحو الآتي:

- عمل الجداول الشهرية الرقمية بناءً على الكشوفات الواردة من المحاكم ونسب الفصل للوارد والمفصول والمدور من القضايا.
- عمل الجداول الشهرية الورقية بناءً على الكشوفات الواردة من المحاكم ونسب الفصل للوارد والمفصول والمدور من القضايا لدى كل محكمة.
- عمل الجداول التحليلية ونسب الفصل للوارد والمفصول.

رسم بياني يوضح عدد الجداول الإحصائية سنوياً

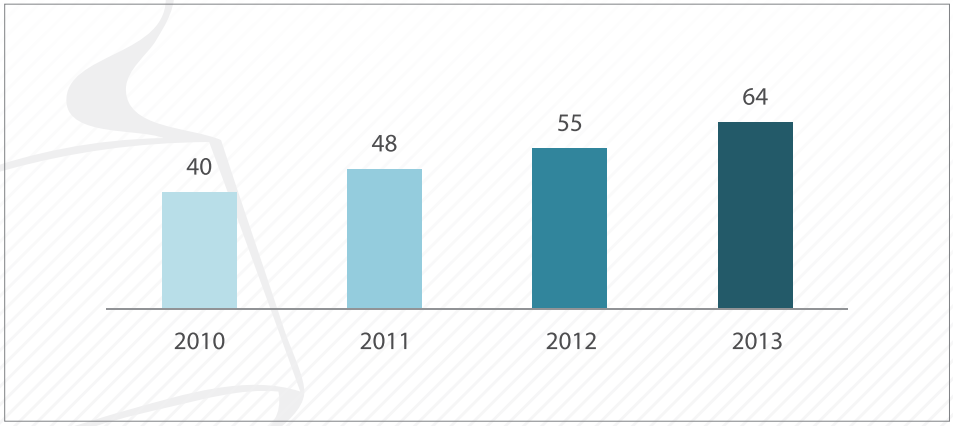

التقارير:

- رفع التقارير الشهرية للجداول الإحصائية لمعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى للإطلاع على سير عمل كل المحاكم.
- رفع نسخة من التقارير الشهرية للجداول الإحصائية إلى دائرة التخطيط والإعلام والأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى ودائرة التفتيش القضائي لمتابعة دورها الرقابي

على سير عمل المحاكم.

- عمل تقارير تحليلة أُخرى بناءً على طلب رئيس المجلس أو الدوائر أو المؤسسات ذات العلاقة الأخرى للأغراض الإحصائية.

جدول يبين توزيع التقارير الإحصائية للعام 2015

الرقم	الدائرة / الجهة	عدد التقارير الإحصائية
1	مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى	13
2	الإعلام	2
3	التفتيش القضائي	16
4	الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى	13
5	وحدة التخطيط وإدارة المشاريع	3
6	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	17

المتابعة والتدقيق:

- يقوم قسم البحوث والإحصاء بمتابعة وتدقيق الكشوفات اليدوية الواردة من المحاكم مع برنامج الميزان 2 للتأكد من تطابق أعداد القضايا إلكترونياً وورقياً.
- المتابعة والتدقيق مع رؤساء الأقلام والأقسام في حالة عدم تطابق الكشف الشهري الحالي مع الكشف الشهري السابق.

6. المكتبات:

- يعمل المكتب الفني على إنشاء مكتبات قانونية في كل محكمة وقد قام المكتب بإعداد وإختيار قوائم الكتب لجميع المكتبات التابعة لمجلس القضاء الأعلى إذ يتولى المكتب الفني الإشراف على جميع المكتبات القانونية التابعة للمجلس ومتابعة عطاء المكتبات لغايات تزويد المكتبات بكتب جديدة.
- التعاون مع مكتبة المجلس التشريعي ومكتبات الجامعات والمعاهد الفلسطينية من أجل إثراء المكتبة بكتب إضافية وفق دراسة يقوم بها المكتب الفني.

7. قسم التدقيق اللغوي:

- تدقيق كافة إصدارات المكتب الفني بما فيها الأبحاث وكتب المبادئ القانونية.
- نشر معلومات لغوية دورية في صفحة نافذة على القضاء الإلكترونية منها والورقية.
- تقديم المشورة والرأي في المهام الموكلة للمكتب الفني في مجال الصياغة اللغوية.

خامساً : التحديات والصعوبات:

في إطار سعي المكتب الفني لتحقيق أهدافه الاستراتيجية فإنه يواجه بعض التحديات التي تعيق الوصول إلى بعض الأهداف أو جزء منها، ومن ذلك نذكر:

- عدم وجود تطابق بين جداول أعمال المحاكم الواردة من أقلام المحاكم شهرياً وبرنامج الميزان، حيث لا يمكن الاعتماد على البيانات الموجودة على برنامج الميزان دون وجود النسخة الورقية من قلم المحكمة.
- تأخر وصول البيانات الورقية من أقلام المحاكم بداية كل شهر وذلك يؤخر إنجاز التقارير الشهرية.
- الحاجة لدورات قانونية مثل الصياغة التشريعية وأسس استنباط المبادئ القانونية والتحليل الإحصائي، بالإضافة إلى دورات في أساليب البحث العلمي واللغات ذلك أن هناك اعتماد كبير على المكتب الفني في عملية البحث القانوني.
- نقص الكادر الإداري والإحصائي والقانوني في المكتب الفني وذلك يعيق عملية النشر الورقي والإلكتروني.
- عدم وجود تمويل مالي مستمر لتمويل طباعة منشورات المكتب الفني أو زيادتها وتنوعها.
- بزيادة الكادر الوظيفي سيكون هناك مجال لتفعيل الأقسام القائمة والمقترحة.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

- المكتب الفني يقوم بعملية مساندة لجميع الهيئات القضائية في المحكمة العليا والسادة القضاة ومكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى ودائرة التفتيش القضائي والإعلام، ويقدم ثمار جهده على طبق من ذهب لقضاة المحاكم والمحامين والمعنيين بالشأن القانوني من خلال منشوراته المختلفة، لنشر الفائدة العلمية التي تسهم في تطوير الجهاز القضائي الفلسطيني بجميع أطيافه، ولذلك يوصى بمايلي:
- تطوير كفاءة الكادر القانوني والإداري والإحصائي واللغوي لزيادة وإضافة تطور نوعي في عمل المكتب بكافة أقسامه من خلال الدورات التدريبية وورش العمل.
- دعم الجانب اللوجستي للمكتب الفني وتطوير معداته والبيئة التي يعمل فيها الموظفين.
- توفير الدعم والتمويل المستمر لمنشورات المكتب الفني.
- دعم كوادر المكتب الفني بعدد إضافي من الموظفين.
- تحسين وضع الموظفين في الهيكليات والسلم الوظيفي بما يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقهم وليكونوا على قدر المسؤولية أمام مسؤولهم المباشر وأمام إدارة مجلسهم ومجتمعهم.

سابعاً: أهداف المكتب الفني لعام 2016:

- العمل على تطوير الكوادر القانونية والإدارية بشكل محترف.
- العمل على تطوير العمل الإحصائي ونوعية التحليل الإحصائي بشكل عصري ومتطور لضمان السرعة والدقة في المعلومات.
- العمل على عقد ورش عمل ولقاءات مع رؤساء أقلام المحاكم والتنفيذ للتوافق على آلية عمل موحدة ومترابطة لضمان وصول البيانات الشهرية بدقة وبسرعة وفي الوقت المحدد.
- العمل على زيادة عدد ونوعية المنشورات وإدخال منشورات جديدة تهم الشأن القانوني.

الفصل الثالث

دائرة التفتيش القضائي

مقدمة

تعتبر دائرة التفتيش القضائي من أهم الدوائر التابعة لمجلس القضاء الأعلى نظراً لما تقوم به من أمور مهنية لها علاقة بعمل السادة القضاة .

وسيتناول هذا التقرير نبذه عن الدائرة وصلاحياتها واختصاصاتها كما سنتطرق إلى الإنجازات خلال العام 2015 بناءً على الأهداف المعدة لهذا العام إضافة إلى التحديات والمعوقات التي واجهت الدائرة ،وسنختم التقرير بتوصيات وأهداف الدائرة للعام القادم 2016.

نـبذه عن الدائرة

نشأت دائرة التفتيش القضائي بناءً على قرار مجلس القضاء الأعلى رقم 4 لعام 2006 وفقاً لقانون السلطة القضائية رقم 1 لعام 2002 وفق المادة (80) والمادة (2/42).

تباشر الدائرة أعمالها وفقاً لقواعد لائحة التفتيش القضائي،حيث تقوم بالتفتيش الدوري على أعمال السادة القضاة في كافة المحاكم باستثناء قضاة المحكمة العليا وكذلك التحقيق بالشكاوى المحالة من رئيس مجلس القضاء الأعلى ومن ثم رفع النتائج كما تقوم الدائرة بتقييم أداء السادة القضاة من أجل ترفيعهم من قبل مجلس القضاء الأعلى .

كما تقوم بإحالة التظلمات التي ترد للدائرة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى وتسعى دائرة التفتيش من خلال القيام بالأعمال الموكلة إليها على تحقيق العدالة وحماية الحقوق وتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة من خلال متابعة أعمال السادة القضاة .

بالإضافة إلى ذلك تقوم الدائرة بالعديد من المهام أهمها :

- التفتيش الدوري على أعمال السادة قضاة المحاكم وقضاة التنفيذ حيث قامت الدائرة بإجراء العديد من الزيارات الدورية للمحاكم حسب جدول معد من قبل الدائرة.

- تقييم أعمال السادة القضاة من حيث حسن تطبيق القانون واستيفاء إجراءات التقاضي.
- التفتيش على دوائر التنفيذ ودوائر الكاتب العدل وموظفي المحاكم.
- القيام بالتفتيش المفاجئ على قضاة المحاكم حسب نص المادة 10 من لائحة التفتيش القضائي.
- استقبال الشكاوى والتحقيق فيها ورفع التوصيات .
- تقارير كفاية الأداء للسادة القضاة .
- استقبال التظلمات من السادة القضاة ورفعها لمعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى

أهـداف دائـرة التفتيش القضائي لعام 2015

بناءً على الخطة المعدة من قبل رئيس دائرة التفتيش القضائي فقد وضعت الدائرة عدداً من الأهداف، نوردها كما يلي:

- الحد من تراكم القضايا في المحاكم من خلال متابعة رئيس الدائرة مع رؤساء المحاكم ورؤساء الهيئات القضائية من خلال الفصل الشهري المتبع في المحاكم واستخلاص نسبة الفصل .
- العمل على رفع كفاءة القضاة من خلال حضورهم دورات متخصصة
- العمل على سرعة البت بالشكاوى المقدمه لدائرة التفتيش القضائي من خلال الاستماع إلى إفادة المشتكين والمشتكى عليهم والشهود .
- العمل على إدخال نظام الميزان (النظام الإلكتروني) لتسجيل القضايا إلى جانب السجل الورقي الخاص بالتفتيش القضائي .
- العمل على أرشفة ملفات السادة القضاة في أرشيف دائرة التفتيش القضائي بشكل منظم لسهولة العوده إليها عند الحاجة والتقييم .

الإنجازات

شهد العام 2015 العديد من الإنجازات أهمها :

أولاً : التفتيش الدوري على المحاكم .

قامت الدائرة بالعديد من الزيارات الدورية من تاريخ 2\1\2015 ولغاية 31\12\2015 والتي وصل عددها إلى (71) زيارة دورية لمحاكم الاستئناف والبداية والصلح وقد سجلت الدائرة العديد

من الملاحظات التي رصدتها من خلال متابعة سير عمل قضاة المحاكم وقامت بمتابعه عمل القضاة من خلال العديد من المراسلات التي يسجل فيها ملاحظات لهم.

ثانياً : التفتيش المفاجئ على المحاكم

تجري الدائرة تفتيش مفاجئ على قضاة المحاكم وذلك للإطلاع على سير إدارة الجلسات ومدى إلتزام السادة القضاة ومعرفه هيبة الجلسة وتأديتهم لواجباتهم وطريقة تعاملهم مع أطراف الدعوى وحسن استماعهم للشهود حيث يتم كتابة تقارير عن أدائهم ووضعها في ملفاتهم، وقد وصل عدد الزيارات المفاجئة للمحاكم مايقارب 30 زيارة .

ثالثاً: الشكاوى

تلقت الدائرة عدداً من الشكاوى المحالة من رئيس مجلس القضاء الأعلى حسب ما ورد بلائحة التفتيش القضائي والتي وصل عددها إلى 98 شكوى، وقد تم فصل (94) شكوى و ترحيل 4 شكاوى لعام 2015 لورودها في نهاية عام 2015، وتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بعد التحقيق فيها ورفع النتائج والتوصيات لرئيس مجلس القضاء الأعلى .

رابعاً : التظلمات

عمدت دائرة التفتيش القضائي على استقبال التظلمات التي تقدم للدائرة بناءً على ما ورد بلائحة التفتيش رقم (4) لسنة 2006 مادة (26) ثم قامت بإحالتها رئيس مجلس القضاء الأعلى حسب ما ورد أعلاه.

خامساً: لقد تم إدخال برنامج إلكتروني لدائرة التفتيش القضائي من خلال دائرة تكنولوجيا المعلومات بعمل نظام الميزان 2 والمعمول به بالمحاكم وقد تم تفعيله وتدريب الموظفين في الدائره عليه لمباشرة تطبيقه .

سادساً: تم إعادة تنظيم أرشيف الدائرة وخصوصاً ملفات السادة القضاة من خلال نظام بحث يبين أقدمية السادة القضاة مع عنوانه المثبت بالأمانة العامة .

سابعاً : تم إجراء تقييم الأداء لمجموعة من السادة القضاة من قضاة محكمة الاستئناف وكذلك لبعض السادة قضاة محكمة البداية .

ثامناً: تم تصميم غلاف الشكاوى (ملف) يحتوى على كافة معلومات الشكوى وطباعته بدلاً من الكتابة بشكل يدوي على الغلاف القديم .

التحديات والصعوبات

واجهت دائرة التفتيش القضائي بعض من الصعوبات التي أعاقت سهوله العمل وإنجازه وذلك حسب ما نستعرضه، كالآتي:

- نقص عدد القضاة في دائرة التفتيش القضائي، حيث أن العدد الموجود حالياً لا يتناسب مع حجم العمل وعدد المحاكم في الوطن، وقد جرى إشعار رئيس مجلس القضاء الأعلى بذلك ووعد بزيادة العدد.
- عدد الموظفين الموجودين لا يتناسب والحجم الكبير من العمل.

استنتاجات وتوصيات

شهد العام 2015 تطوراً واضحاً في أعمال الدائرة وقد حققت نجاحاً في تقليل نسبة الوارد من الشكاوى مقارنة بالعام 2014 والذي ورد به 143 شكوى لتوفر الثقة القضائية بالنسبة للمتقاضين حيث أن الدائرة قامت بالرد على الشكاوى بوقت قياسي قليل مقارنة بالأعوام السابقة.

وللعمل على مزيد من التطور في الدائرة نوصي بما يلي:

- إعداد دورات تدريبية للسادة قضاة المحاكم في مجال المواد القانونية التالية:
- صياغة وتسبيب الأحكام وحالات البطلان.
- طلبات التمديد والتوقيف وإخلاء السبيل وإعادة النظر ومدى صلاحية القضاة في هذا الشأن.
- إجراءات الإدعاء بالحق المدني أمام قاضي الصلح الجزائي.
- الجزاءات الإجرائية طبقاً لقانون الإجراءات الجزائية مسائل تتصل بالدعاوى التنفيذية.
- التواصل المستمر مع المكتب الفني وبالتالي تبادل المعلومات خدمة لتطوير العمل في الدائرة .
- الحرص على المشاركة في الدورات والمؤتمرات ذات الصلة بالتفتيش القضائي.
- رفد الدائرة بعدد من الموظفين.

- تطوير أداء الموظفين الحاليين من خلال دورات على برنامج الميزان والبريد الإلكتروني وصياغة الكتب والتقارير .
- تطوير قدرات القاضي في إدارة العمل القضائي

أهداف دائرة التفتيش القضائي لعام 2016

تسعى دائرة التفتيش القضائي لوضع عدة أهداف لغاية تحقيقها في عام 2016 تتمثل بما يلي:

- العمل على صحه تطبيق إجراءات التقاضي في المحاكم كافة .
- العمل على تقليص أمد التقاضي وسرعه الفصل في القضايا .
- الحفاظ على هيبة القاضي وهيبة مجلس الحكم أثناء جلسات المحاكمة .
- مراقبة السلوك القضائي والتعامل مع الأطراف أثناء جلسات المحاكمة .
- السعي لتجنب القاضي أي تقصير أو إهمال في واجبات وظيفتة .
- مراقبة سير العمل في المحاكم وتقويم السلبيات.
- العمل على تطوير وتعديل لائحة التفتيش القضائي الناظمة لعمل الدائرة بما يتلاءم ومواكبة التطور إما من خلال تعديل النصوص السارية أو إيجاد لائحة تفتيش قضائي جديدة ناظمة لعمل التفتيش

الفصل الرابع

مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

يغطـي هـذا التقرير نشـاطات مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، والتـي تعتبر مرحلة هامة من مراحـل عمـل المجلس لما تم ويتم فيها من إنجـازات على صعيد إدارات مجلس القضاء من ناحية، والعلاقـة مع الشـركاء المحليين والدوليين من ناحية أخرى. وقد جـاء ذلك كله من خلال خطوات ممنهجة هدفت إلى الارتقاء بأداء السلطة القضائية وتفعيل الإدارات، وتطوير العلاقة مع الشركاء.

مهام مكتب رئيس المجلس:

- تدقيق كافة المعاملات الإدارية والمالية والمراسلات الواردة لمكتب رئيس المجلس من قبل الإدارات المختلفة والمحاكم بكافة انواعها وإعطاء التوصية المناسبة حسب الضرورة.
- تلقي المراسلات الواردة إلى مكتب رئيس المجلس سواء المراسلات الداخلية أو الخارجية وأرشفتها ومتابعتها، ومتابعة المراسلات الصادرة من مكتب رئيس المجلس.
- إعداد الردود على المراسلات الواردة بغية توقيعها من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى.
التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى لتنظيم جلسات مجلس القضاء الأعلى ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس.
- متابعة وتنسيق الزيارات الخارجية والداخلية التي يقوم بها رئيس مجلس القضاء الأعلى وأعضاء المجلس والسادة القضاة.
- متابعة وتنسيق الإجتماعات الداخلية والخارجية مع رئيس مجلس القضاء الأعلى كإجتماع الدوائر والهيئة العامة للمحكمة العليا ورؤساء المحاكم والإجتماعات التي يقوم بها رئيس المجلس مع جهات من خارج مجلس القضاء الأعلى وتنفيذ القرارات المنبثقة عن هذه الإجتماعات.
- التنسيق بين دوائر مجلس القضاء الأعلى والمحاكم في المهام المشتركة، منها عقد دورات لكافة الموظفين، وزيارات اللجان المشكلة.
- المشاركة في اللجان المشكلة من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى لإعداد موازنة السلطة القضائية.
- التنسيق مع دائرة الإعلام والعلاقات العامة لاستقبال كافة الوفود سواء من داخل فلسطين أو خارجها لوضع هذه الأخبار على موقع مجلس القضاء الأعلى.

استقبل مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى من تاريخ 2015/1/1 ولغاية 2015/12/31 ما يقارب (4512) معاملة واردة، تشمل المحاكم ودوائر مجلس القضاء، أو معاملات خارجية من وزارات و سفارات أو مؤسسات ذات علاقة قضائية، وتم إنجاز العديد منها ومعالجتها، وبقي بعضها عالقاً ما بين الدوائر لمتابعتها ومعالجة موضوعها.

وقد بلغ الصادر من المخاطبات في تلك الفترة ما يقارب (1391) معاملة صادرة لدوائر مجلس القضاء الأعلى والمحاكم ومخاطبات خارجية للوزارات وغيرها.

التواصل مع دائرة الأمانة العامة لمتابعة كافة معاملات القضاة الإدارية، والتنسيق لجلسات مجلس القضاء ومتابعة قراراته، وقد تم التواصل معها أيضاً لإصدار الانتدابات الخاصة بالقضاة أو تكليفهم لهيئات قضائية أو تشكيل لجان وانتدابات للعمل داخل المحاكم، وقد صدر (309) قرارا بالخصوص.

أما بخصوص إجتماعات مجلس القضاء الأعلى فقد تم عقد (15) إجتماعاً لغايات معالجة الأمور القضائية، وإصدار قرارات بموافقة أعضاء المجلس، ومتابعة القرارات ومعالجتها وذلك بالتواصل المباشر مع أعضاء مجلس القضاء الأعلى.

وبالنسبة للشكاوى الواردة لمكتبنا يتم تحويلها لدائرة الشكاوى في الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى لمتابعتها وحلها حسب الأصول، وقد بلغت (130) شكوى.

وكان التواصل المباشر مع جميع دوائر مجلس القضاء وأبرزها كالتالي:

- **دائرة التفتيش القضائي:** تم تحويل (476) معاملة، وذلك لمعالجتها حسب الأصول.
- **المكتب الفني:** حيث تم تحويل عدة معاملات للأخذ بالرأي والإستشارة القانونية للمكتب الفني في بعض المعاملات المتعلقة بذلك ومعالجتها، وبالتواصل المباشر مع الكادر الوظيفي للمتابعة وتحويلها للجهات المختصة.
- **وحدة التخطيط وإدارة المشاريع:** التنسيق مع وحدة التخطيط بخصوص الإجتماعات مع الخبراء والممولين للمشاريع العالقة وذلك لإنجازها.
- **دائرة تكنولوجيا المعلومات:** تم تحويل بعض المعاملات التي تتعلق بالأمور القضائية كأعداد قضايا أو أنواعها ومتابعة بعض أعمال القضاة بتقارير دورية خاصة، والمتابعة مع بعض الوزارات أو الجهات الخاصة التي كان عملها يتطلب أخذ الإستشارة من

قبل دائرة تكنولوجيا المعلومات، وتزويد بعض المؤسسات القانونية بكشوفات متعلقة بأمور قضائية، كما تم إطلاق خدمات الأجهزة الإلكترونية الذكية لأول مرة في فلسطين (ATM).

- **دائرة الإعلام والعلاقات العامة:** حيث يتم التنسيق فيما بينها وبين مكتب رئيس المجلس فيما يتعلق بإجتماعات رئيس المجلس بالوفود ونشر وتغطية الأخبار والإستقبال وأعمال المحاكم، وتغطية المؤتمرات المتعلقة بالشؤون القضائية، ومواصلة رفع الوعي بالخدمات الإلكترونية للمواطن، كما وتم ترجمة الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى إلى اللغة الإنجليزية، وإنشاء صفحة للمجلس على «تويتر»، كما وعملت دائرة العلاقات العامة على إرسال التهاني بالمناسبات القومية وأعياد الإستقلال لكثير من الدول.
- أرشيف مكتب رئيس المجلس: لقد تم إجراء المسح الضوئي للكتب الصادرة والواردة لمكتب رئيس المجلس لعامي 2008-2007، وترتيب ملفات الصادر والوارد لعام 2014.

الإنجازات خلال عام 2015:

- توقيع إتفاقية مع وزارة شؤون المرأة.
- توقيع إتفاقية مع البنك الوطني.
- توقيع إتفاقية مع UNDP.
- توقيع إتفاقية مع بلدية الخليل
- افتتاح محكمة يطا.
- استلام محكمة طولكرم.
- وقد قام رئيس المجلس بمجموعة من زيارات العمل لدول عربية وأجنبية ، لتعزيز التعاون القضائي والإستفادة من التجارب الأخرى، بهدف تطوير مجلس القضاء، وكافة قطاعات العدالة.

التحديات والصعوبات:

- شح في الموارد ونقص في الإمكانيات والتحدي الأصعب وهو الاحتلال.

التوصيات:

- دعم مكتب رئيس المجلس بالخبراء في مجالات متعددة.
- اعتماد هيكلة مجلس القضاء من الجهات المختصة.
- الاستقلال المالي والإداري للسلطة القضائية.

ويتبع مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى دائرتين كالآتي:

مركز الإعلام القضائي

خلفية ونبذة عن المركز الإعلامي القضائي

تأسس المركز الإعلامي القضائي في العام 2010 بقرار من رئيس مجلس القضاء الأعلى، وأوكل إليه نشر كل ما يصدر عن القضاء من معلومات والإتصال مع الإعلام، بالتوافق مع الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية.

أهداف المركز عام 2015

انسجمت أهداف المركز الإعلامي القضائي مع الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية للأعوام 2014-2016 وتمثلت برفع الوعي المجتمعي حول الخدمات الجديدة وآليات استخدامها من قبل المحامين والمواطنين، وتفعيل الاتصال والتواصل مع المؤسسات الإعلامية الشريكة، وتطوير آليات العمل الإعلامي المشترك، وزيادة الوعي بالخدمات القضائية من خلال موقع مجلس القضاء الأعلى الإلكتروني.

الإنجازات خلال عام 2015

أولاً: منذ الإعلان عن إطلاق الخدمات الإلكترونية لمراجعي المحاكم بداية عام 2015، قام المركز الإعلامي القضائي بعدة خطوات للتعريف والتوعية بهذه الخدمات:

- نشر أخبار إطلاق الخدمات الإلكترونية من خلال الموقع في الإعلام.
- دعوة الإعلاميين لتغطية حفل إطلاق خدمات الأجهزة الإلكترونية الذكية (ATM)، بالإضافة لقيام المركز الإعلامي بتغطية الحدث.
- عمل تسجيل صوتي لتعريف المواطنين بالخدمات الإلكترونية وطريقة استخدامها ونشره على الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى وصفحة المركز الإعلامي القضائي على الفيس بوك.
- الظهور بالإعلام (إذاعة وتلفزيون) للحديث عن الموضوع.
- مشاركة المركز الإعلامي القضائي في التدريب لإعداد حملة إعلامية للتوعية بالخدمات الإلكترونية.

ثانياً: إصدار العدد (11) من مجلة «قضاؤنا» وهي مجلة فصلية تتناول أبرز أخبار السلطة القضائية.

ثالثاً: نشر أخبار ورشات العمل للقضاة

- برنامج التدريب الأساسي لقضاة الصلح.
- المعايير الدولية والتشريعات الوطنية للتوقيف.
- اختتام برنامج تدريب قضاة الصلح الجدد.
- قضايا الأسرة والتنفيذ الشرعي.
- الجرائم الاقتصادية.
- انضمام فلسطين لاتفاقية مناهضة التعذيب.
- برنامج تدريب المدربين.

رابعاً: نشر أخبار ورشات العمل للموظفين

- ورشة عمل توعوية حول الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية.
- التسويق الرقمي.
- عدالة الأطفال والنوع الاجتماعي.
- الإستخدام المهني لوسائل التواصل الاجتماعي.
- إدارة المرافق القضائية.

خامساً: نشر أخبار اجتماعات رئيس مجلس القضاء الأعلى

- مؤسسة سيلين البريطانية.
- اجتماع لبحث ادماج النوع الإجتماعي.
- وفد من الخارجية الهولندية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- المؤسسة الدولية للمساعدة القانونية.
- المؤسسة القانونية الدولية.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- المشروع المشترك للوصول إلى العدالة وسيادة القانون.
- الإتحاد الفلسطيني لشركات التأمين.
- الإتحاد العام للعمال.
- محافظي المحافظات الشمالية.
- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.
- وزارة الشؤون الاجتماعية.
- الإتحاد الدولي للمساعدة القانونية.
- لقاء مدير عام الشرطة.
- مؤسسة العدالة الدولية.
- مجلس أوروبا.

سادساً: نشر أخبار المشاركات الدولية

- الإطلاع على تجربة مملكة البحرين في إدارة المرافق القضائية.
- الإطلاع على التجربة القضائية الرومانية.
- بحث التعاون مع مجلس أوروبا ولجنة البندقية.
- مؤتمر المحاكم الإدارية في مصر.
- إتحاد المحاكم الدستورية في الكويت.

- مؤتمر القانون الدولي الإنساني في الكويت.

سابعاً: نشر أخبار تعيين وترقية قضاة

- عشرة قضاة صلح من غزة يؤدون اليمين القانونية.
- مراسيم رئاسية بترقية قضاة وأعضاء نيابة.
- ترقية قاضيين إلى نائب رئيس محكمة عليا وعشرة قضاة إلى أعضاء محكمة عليا.
- مرسوم رئاسي بترقية خمسة قضاة بداية إلى قضاة استئناف.

ثامناً: عضو في لجنة المؤتمر القضائي السادس

- المركز الإعلامي القضائي عضو في لجنة المؤتمر القضائي السادس، أنيط به المشاركة بالتحضيرات للمؤتمر بالإضافة إلى إعداد فلم وثائقي ودعوة الصحفيين للتغطية الإعلامية وكل ما يتعلق بنشر أخبار المؤتمر.

تاسعاً: نشر أخبار الفعاليات والمناسبات الخاصة بالقضاء

- إفتتاح محكمة صلح يطا.
- زيارات طلاب المدارس للمحاكم.
- تكريم النساء في السلطة القضائية بمناسبة عيد الأم ويوم المرأة.
- اليوم العالمي للطفل.

عاشراً: إصدار بيانات صحفية

- مجلس القضاء يستنكر هدم قوات الإحتلال لمنزل القاضي كفاح الشولي.
- تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في الحادثة التي وقعت بين قاضي وشرطي في نابلس.
- مجلس القضاء يستنكر الاعتداء على مركبة القاضي محمد مسلم.

حادي عشر: نشر بعض قرارات المحاكم المهمة

- المحكمة العليا ترجع عن المبدأ القانوني المتعلق بالإنتدابات.
- المحكمة العليا تزيل التناقض بين شطب ورد الدعوى الإدارية.

التحديات والصعوبات

عدم وضوح وثبات السياسة الإعلامية لمجلس القضاء الأعلى في التعامل مع الإعلام سواء بالانفتاح عليه أو عدمه يؤدي إلى خلق حالة من الإرباك في طبيعة الدور المنوط بالمركز الإعلامي القضائي، كما يخلق للمؤسسات الإعلامية حالة من عدم الفهم وزعزعة الثقة بما يقدمه المركز الإعلامي القضائي وبالتالي اعتماد مرجعية أخرى للمعلومة القضائية غيره.

التوصيات

تعزيز دور المركز الإعلامي القضائي في المجلس والخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية.

وضوح وثبات السياسة الإعلامية لمجلس القضاء الأعلى.

الأهداف الرئيسية للعام 2016

- تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية الخاصة بالمركز الإعلامي القضائي للأعوام 2016-2014.
- تعزيز التواصل مع المؤسسات الإعلامية.
- مواصلة رفع الوعي بالخدمات الإلكترونية لضمان وصولها إلى شريحة كبيرة من المواطنين.

دائرة العلاقات العامة

المقدمة:

يمكن اعتبار العلاقات العامة موجهاً أساسياً للعلاقة التي تربط بين أي جهاز قضائي والرأي العام. فهي عنصر هام في توثيق العلاقة المتبادلة وتدعيم ثقة المواطنين بالمجلس القضائي، وخلق سبل التبادل والاتصال والتشبيك بين مختلف الأجهزة الحكومية، وتوثيق مبادئ المواطنة وحق القانون. إن دور العلاقات العامة والمراكز الإعلامية في السلطة القضائية تكمن في تحسين آليات التواصل بين مختلف الجهات، وتدعم كل من السلطة القضائية والمؤسسات والمواطنين من خلال زيادة أسسس الشفافية والحوار والشراكة،كما أثبتت التجارب أهمية آليات الاتصال والتقنية والعلاقات العامة، وضرورة ترسيخ الثقة بين أجهزة الدولة والمواطنين .

أهداف الدائرة:

- تفعيل الاتصال والعلاقات العامة على المستويين الداخلي والخارجي.
- الإسهام في تعزيز الإتصال والتواصل بين السادة القضاة وموظفي المحاكم من خلال نشاطات متعددة.
- العمل على رفع مستوى وعي العامة بدور السلطة القضائية وجهود التطوير القضائي.
- تعزيز التفاعل بين الدوائر التابعة للمجلس تحت مظلة رئيس المجلس.
- وضع آليات لإسناد الإتصال والعلاقات العامة داخلياً وخارجياً.

الإنجازات:

- تحسين وتطوير علاقة مجلس القضاء في المحافل الدولية وذلك من خلال إرسال برقيات تهنئة لجميع الدول في أعيادها الوطنية ومناسباتها القومية، حيث بلغ عدد المراسلات الصادرة بهذا الخصوص في عام 2015 هو45.
- الاستمرار بنهج العلاقات العامة في الأعوام السابقه في التواصل مع الهيئات المحلية والحكومية المختلفة وكان من ضمنها استمرار التعاون مع لجنة العلاقات العامة في مؤسسات دولة فلسطين وحضور كافة اجتماعاتهم والتنسيق التكاملي مع كافة مدراء العلاقات العامة في المؤسسات في أي حدث نذكر منها مؤتمر الإدارة العامه الدولي الذي عقد بالتنسيق مع ديوان الموظفين العام حيث تم تخصيص ركن كامل لمنشورات وكتب مجلس القضاء الأعلى ولاقت ترحيباً ورواجاً كبيراً، كما تقوم اللجنة بتطوير مهارات موظفي العلاقات العامة من خلال توفير دورات سنوية مجانية .
- التنسيق الداخلي لمناسبات موظفي مجلس القضاء الأعلى خاصة في حالة وفيات الأقارب حيث يتم إخبار دائرة الإعلام لوضع خبر الوفاة على الصفحة الإلكترونية، ومن ثم تنسيق الوفد الزائر والترتيب مع الحركة.
- المشاركة في لجنة المؤتمر القضائي السادس، حيث ارتكزت مهمة العلاقات العامة على إعداد قوائم الحضور وإرسالها، وترتيبات القاعة واستقبال كبار الضيوف ومرافقتهم لمكانهم.
- إعداد قاعة المركز الإعلامي لتدريبات المعهد القضائي.
- التنسيق الكامل لنشاط يوم الطفل العالمي، يوم الطفل الفلسطيني .

- إنجاز فعالية احتفال مجلس القضاء الأعلى بيوم المرأة العالمي.
- استقبال طلبة المدارس في جولة تعرفية على عمل المحاكم (وفد مدرسة النجاح الثانوية للبنات).
- الإجابة على اتصالات الجمهور وتحويلهم للجهات المعنية داخل المحكمة /المجلس.
- استقبال الوفود الرسمية.

التحديات والصعوبات:

- غياب توصيف معتمد لعمل الدائرة.
- عدم تحديد مرجعيتها المباشرة بالعمل ، لعدم وجود رئيس مباشر/أو تكليف لمتابعة عمل واحتياجات الدائرة .
- توزيع مهام الدائرة الفعلية على دوائر أخرى.

التوصيات:

- اعتماد توصيف وظيفي لعمل الدائرة.
- تكليف شخص لمتابعة عمل الدائرة بشكل رسمي.
- تحديد الموظفين التابعين بشكل فعلي للدائرة وتحديد مهامهم الوظيفية وتبعيتهم.

أهداف الدائرة للعام 2016

- توسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات المدنية خاصة التي تم تطبيق اتفاقيات فيما بينها وعددها حوالي 20، من خلال عقد ورشات عمل متخصصة مشتركة.
- المشاركة بدورات جديدة من خلال لجنة العلاقات العامة وقد تم البدء فعلاً بدورة لغة إنجليزية لهذا العام.
- الاستمرار بالمهام الروتينة المعتادة سابقة الذكر من استقبال الضيوف، وإرسال تهاني دولية ومحلية، واستفسارات الجمهور، وتنسيق نشاطات المجلس المختلفة بالتعاون مع الدوائر ذات الشأن.

القسم الثاني:
إدارات ودوائر مجلس القضاء الأعلى

الفصل الأول

إدارة المحاكم

دائرة الشؤون الإدارية :

مقـــــدمة:

اهتمت الدول الحديثة في العصر الحالي بعنصر من أهم العناصر الموجودة داخل الدول وهو العنصر البشري الذي بدوره يرفع مستوى أداء المؤسسة في كافة المجالات من خلال مواكبة التطور الذي يحدث في العالم.

وتأتي الموارد البشرية لتقوم باستقطاب العنصر البشري ليكون أداة فعالة في نمو المؤسسة وتطورها لتكون هي المؤسسة النموذجية من بين مؤسسات دولة فلسطين يأتي ذلك من خلال الاستثمار الصحيح في الكادر البشري ، ودور دائرة الشؤون الإدارية في مجلس القضاء الأعلى من خلال سعيها لاستقطاب أفضل الكفاءات في فلسطين والمحافظة على هذا الكادر من خلال وجود هيكل تنظيمي، لتسكين موظفي السلطة القضائية عليه لمكافأتهم على ما يبذلونه من عطاء للسلطة القضائية ولخلق التنافسية في العمل الوظيفي وإشاعة الشفافية بين الموظفين .

وسنتناول في تقرير دائرة الشؤون الإدارية لهذا العام بأقسامها الثلاثة : قسم شؤون الموظفين وقسم الرواتب والتعيينات وقسم الخدمات الإدارية وأهم الإنجازات للعام 2015 والإشكاليات والمعوقات والخطط المستقبلية للعام 2016 .

نبذه عن دائرة الشؤون الإدارية ، أقسامها ، أهدافها وإنجازاتها

تعتبر دائرة الشؤون الإدارية من الدوائر المهمة في المؤسسة فهي تعتبر الشريان الذي يغذي الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية حيث تعنى بمتابعة الموظفين من حيث تعييناتهم، وترقياتهم، وملفاتهم وكذلك تسعى دائرة الشؤون الإدارية إلى توفير الدعم اللوجستي والإداري لكافة دوائر السلطة القضائية وتعمل دائرة الشؤون الإدارية على تطبيق القوانين السياسات والأنظمة

والتعاميم الإدارية المعمول بها في دولة فلسطين عامة والسلطة القضائية خاصة، وتسعى أيضاً إلى الارتقاء والتحسين المستمر في أداء الموظفين لتحقيق أهداف المؤسسة، وكذلك إلى توفير بيئة عمل مناسبة تتلاءم مع طبيعة وظروف عمل الموظفين في المحاكم والدوائر.

يتفرع عنها كما أسلفنا عدة أقسام تتكامل مع بعضها في تحقيق هذه الأهداف وهي على النحو التالي :

أولاً : قسم شؤون الموظفين

يعتبر قسم شؤون الموظفين مسؤولاً عن إدارة كافة الأمور الإدارية المتعلقة بالموظفين ومتابعة قضاياهم اليومية والطارئة وتنفيذ سياسات وأنظمة وإجراءات شؤون الموظفين والتي تشمل التعيين والترقيات والنقل والتقاعد وغيرها، والاحتفاظ بملف للموظفين العاملين في القضاء وتحديث المعلومات الخاصة بهم وإعداد التقارير الإحصائية الدورية عن أوضاعهم عند الحاجة، كما ويتابع سير العمل والمتمثل في دوام الموظفين من حضور وانصراف ومغادرات وإجازات، ومن ثم توزيع التعاميم الإدارية والقيام بأعمال المراسلات وتوزيعها وحفظها.

ثانياً : قسم الرواتب والتعيينات

يقوم قسم الرواتب والتعيينات بالإعلان عن الوظائف الشاغرة في السلطة القضائية ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها وفق القانون وكذلك ضبط طلبات التوظيف من حيث الالتزام بالشروط التي تم الإعلان عنها ، ويقوم القسم بمتابعة التعديلات التي تطرأ على الموظف أثناء خدمته في السلطة القضائية والتي يكون لها أثر إيجابي على قسيمة راتبه ، ويقوم القسم بمتابعة ذلك مما يسهل صرف الاستحقاقات التي تطرأ على قسيمة الراتب في موعدها .

ثالثاً : قسم الخدمات الإدارية

يقوم قسم الحركة بمهمات داخلية خارجية من خلال سيارات الحركة بناءً على أوامر حركة مسبقة وعمل الصيانة اللازمة لهذه السيارات وتأمينها وترخيصها ومتابعة شركات النظافة ، واستلام وتسليم البريد من وإلى المحاكم والدوائر .

الأهداف التي تسعى دائرة الشؤون الإدارية إلى تنفيذها:

1. تطبيق الأنظمة والقواعد والقوانين المنظمة للعمل في السلطة القضائية والتي تضبط عمل الموظفين وترفع من شأن السلطة القضائية .

2. استقطاب الموارد البشرية المؤهله من ذوي الخبرات والمهارات التي تساهم في تحقيق أهداف السلطة القضائية .
3. متابعة شؤون الموظفين من أجل تحقيق الرضا الوظيفي للموظفين والحفاظ على الموظفين الأكفاء والفاعلين .
4. دراسة احتياجات السلطة القضائية من الموارد البشرية ووضع الخطط والبرامج التي تضمن توفير هذه الاحتياجات من ذوي الكفاءات المتميزة .
5. متابعة عملية تقييم أداء العاملين بالسلطة القضائية لغرض التحسين المستمر في أداء الموظفين.

إنجازات الدائرة

نفذت دائرة الشؤون الإدارية العديد من الإنجازات خلال عام 2015 والتي كان أبرزها في المواضيع التالية :

أولاً : الإجازات

- ترصيد الإجازات التي يستحقها الموظف وعددهم (921) موظفاً خلال ذلك العام وبدقة.
- إعداد وطباعة نموذج (41) المتعلق بالإجازات .
- متابعة الإجازات بأنواعها السبعة خلال العام والتأكد من تعبئة النماذج المطلوبة بدقة .
- ترصيد الإجازات عند خروج الموظف في إجازة وترحيلها على الجزء المخصص لها في برنامج شؤون الموظفين ومن ثم أرشفتها إلكترونياً.

ثانياً : ملفات الموظفين

ترقيم وتجديد التالف من ملفات الموظفين ، وتحضير ملفات جديدة للموظفين الجدد تحفظ فيها جميع الوثائق والمستندات والمعلومات الخاصة بالموظف بعد تدقيقها .

ثالثاً: الدوام الرسمي للموظفين

- رفع تقرير شهري خاص بالدوام لديوان الموظفين العام، إضافة إلى كشف دوام موظفي العقود وموظفي المياومة .

- مراقبة دوام الموظفين وحركاتهم أثناء الدوام الرسمي، وتنبيه الموظفين المتأخرين عن الحضور للعمل الصباحي، حيث يتم ترصيد مدة التأخير، وفي حال تجاوزت هذه المدة سبع ساعات شهرياً يتم الخصم إما من إجازاتهم أو من رواتبهم الشهرية مع عدم الإخلال بمساءلة الموظف تأديبياً.
- متابعة أذونات المغادرة وفصلها إلى مغادرات رسمية وشخصية ومن ثم إدخالها على البرنامج الخاص بأذونات المغادرة، وتحدد الموظفين المتجاوزين لعدد الساعات المسموح بها ويتم الحسم من رصيد إجازاتهم السنوية أو رواتبهم إذا لم يوجد رصيد إجازات.
- تدقيق كشوفات الحضور والمشاركة في الدورات التدريبية التي تعقد للموظفين، بعد تزويدنا بنسخة منها من قبل الجهات المختصة، ومعالجة الدوام الرسمي للفئة المشاركة.
- تعيين المناسبات والأعياد والعطل الرسمية على شاشة الدوام الرسمي .
- تصوير الملفات الخاصة بالموظفين الذين تم نقلهم من الوزارة إلى وزارات أخرى ومن ثم إرسالها إلى الوزراة التي تم نقل الموظف إليها .
- إعداد التقارير والإحصاءات عن الموظفين.
- إصدار البطاقات الخاصة بدوام الموظفين والبطاقات التعريفية.
- التأكد من مباشرة عمل الموظفين المنقولين حديثاً إلى دوائر أخرى، ورفع التقارير إلى المسؤولين عن الموظفين أثناء فترة التجربة.
- إطلاع الموظفين عند التعيين على واجباتهم وسلوكهم الوظيفي ومتابعتهم بالتنسيق مع دائرة التدريب القضائي وفق خطة سنوية معدة لهذا الغرض.

رابعاً : المراسلات والكتب الرسمية

- متابعة كافة المراسلات التي ترد إلى دائرة الشؤون الإدارية من قبل المحاكم، وصياغة الردود المناسبة.
- متابعة كافة المراسلات التي ترسل إلى ديوان الموظفين العام ووزارة المالية ووزارة التأمين والمعاشات.
- إصدار شهادات الإفادة الرسمية بإثبات الموظف لمن يهمه الأمر.
- إعداد التقارير الشهرية والسنوية للموظفين وأية تقارير أخرى تطلبها الإدارة أو جهات رسمية أخرى.

- مخاطبة ديوان الموظفين العام في كافة الأمور التي تتعلق بالموظفين ومتابعتها وإعلام الموظفين بالردود في حال استلامها.
- **تم مخاطبة ديوان الموظفين العام بما مجموعه** (2137) **كتاباً تقريباً وتناولت عدة مواضيع منها:**
  - تعديل المسميات الوظيفية وإعادة تسكين للموظفين والتي بلغ عددها خلال عام 2015 بـ(109) .
  - تثبيت الموظفين الذين تم تعيينهم عام 2014 و مضى على تعيينهم سنة وكان عددهم (25) موظف.
  - صرف وتعديل بدل تنقل ثابت للموظفين .
  - المهمات الرسمية للموظفين .
  - الإعلان عن الوظائف الشاغرة للوظائف الإشرافية داخلياً.
  - الإعلان عن الاعتمادات المالية التي مُنحت للسلطة القضائية والتي بلغ عددها (42) إعتماد مالي موزعة على النحو التالي (كاتب، وموظف إداري، ومحاسب، وأمين صندوق، وكاتب تبليغات، وباحث قانوني، وسائق، ومدخل بيانات)
  - إجازات الموظفين سواء كانت إجازات مرضية أو خارجية أو بدون راتب أو أمومة أو حج ...الخ .
  - عقوبات الحسم من الراتب .
  - العلاوات الدورية .
  - الترقيات المستحقة للموظفين والتي بلغ عددها(164) ترقيه مستحقة تم منحها للموظفين خلال عام 2015.
  - تحضير العقود لموظفي العقود وتجديدها والتي بلغ عددها خلال العام (140) عقد.
  - احتساب سنوات الأقدمية للموظفين والبالغ عددهم 13 موظفاً.
  - وقف عن العمل وإنهاء الخدمة وخلو الطرف والبالغ عددهم 20 موظفاً.
- **استقبال** (2906) **كتاباً تقريباً من ديوان الموظفين العام خاصة بالمواضيع المذكورة أعلاه والتي تخص الموظفين.**

- **تسطير (347) كتاباً تقريباً إلى وزارة المالية / مديرية الرواتب وتناولت عدة مواضيع منها :**
  - العلاوات الاجتماعية .
  - التحفظ على صرف رواتب الموظفين .
  - تحويل رواتب الموظفين .
  - تجديد التعاقد مع موظفي العقود .
  - صرف مكافأة نهاية الخدمة لموظفي العقود الذين انتهت فترة التعاقد معهم .
  - خصم قيمة التأمين الصحي لموظفي العقود الذين يرغبون في إصدار تأمين صحي .
  - والحسم من رواتب موظفي العقود .

خامساً : إجراءات تمت على الموظفين

- إنهاء خدمة الموظف الذي أكمل الستين عاماً وذلك بالتعاون مع ديوان الموظفين العام وهيئة التقاعد وكان عدد الموظفين المتقاعدين لهذا العام عشرة موظفين (10) ، تم فصل موظفين (2) من الخدمة المدنية لمخالفتهم قانون الخدمة المدنية ، استقالة موظفين (2) من موظفي مجلس القضاء الأعلى ، وفاة موظف (1) ، إنهاء انتداب موظف (1) من الموظفين المنتدبين إلى المعهد القضائي وتجديد انتداب موظفين (2) إلى المعهد القضائي .
- تسكين ستة موظفين (6) على درجة نائب رئيس قلم.
- تسكين تسعة (9) موظفين على درجة مدير دائرة .
- ترقية موظفين (2) على درجة مدير عام .
- تعديل المؤهل العلمي لعشرين موظف على درجة الماجستير واربعة موظفين (4) وعلى درجة البكالوريس (14) موظف وعلى درجة الثانوية العامةموظفين (2) .
- تمديد عقود (140) موظف.
- تعيين (42) موظف وكذلك تعيين (27) موظف على بند العقود و(29) موظف على بند عقود المياومة بناءً على ماتم منحه لمجلس القضاء الأعلى على جدول التشكيلات الوظيفية لعام 2015 .
- استقطاب (11) موظف من وزارات مختلفة للعمل على كادر السلطة القضائية .
- نقل أربعة عشر موظفاً من موظفي السلطة القضائية إلى وزارات أخرى .

- إبتعاث موظف واحد لاستكمال دراسته الجامعية العليا في أستراليا .
- إجراءات نقل موظفين عدد (10) من كادر مجلس القضاء الأعلى إلى وزرات أخرى وندب أربعة موظفين آخرين .
- تثبيت (25) موظف ممن اجتازوا فترة التجربة بنجاح .
- تعديل نوع التعيين لتسعة عشر موظفاً من موظف على بند العقود إلى موظف على بند العقد الدائم.
- إنهاء التعاقد مع سبعة موظفين على بند العقود .
- إنهاء التعاقد مع سبعة موظفين عملوا على بند عقود دعم لوجستي اعتباراً من تاريخ 31 /09/ 2015 .
- صرف رواتب الموظفين الذين عملوا قبل صدور قرار تعيينهم عام 2008 وذلك بأثر رجعي لهم عن فترة عملهم في حينه .

سادساً : رواتب الموظفين

- إنجاز ومتابعة كافة الأمور المالية المتعلقة بالموظفين لدى وزارة المالية.
- متابعة صرف رواتب الموظفين الجدد وموظفي العقود.
- تدقيق قسائم رواتب الموظفين وتوزيعها عليهم في بداية كل شهر.
- تنظيم جداول خدمات الموظفين الذين تنتهي خدماتهم تمهيداً لتسوية حقوقهم حسب الأصول.
- المساهمة في تزويد الجهات المختصة بإعداد مشروع الموازنة السنوية بأية بيانات بخصوص الرواتب والترقيات المستحقة.

سابعاً : سيارات الحركة

- ترخيص وتأمين كافة السيارات المحسوبة على قسم الحركة وعددها 38 سيارة .
- عمل صيانة لكافة السيارات بما فيها سيارات رئيس المجلس والسيارات التابعة له.
- توزيع البريد الصادر إلى كافة الدوائر والمؤسسات الرسمية.
- تغطية المهام الخارجية إلى محاكم الشمال والوسط والجنوب.
- فرز سيارة خاصة بمحاكم الجنوب وأخرى خاصة بمحاكم الشمال لتقليص عدد التباليغ المدورة في المحاكم.

- متابعة شركة النظافة في كافة المحاكم والدوائر التابعة لمجلس القضاء الأعلى.
- متابعة سيارات التبليغات التابعة لدائرة التبليغات في محكمة رام الله.
- تركيب جهاز تتبع لسيارات الحركة (أوتران) .

التحديات والصعوبات

- **تتمثل التحديات والصعوبات التي واجهتنا خلال العام 2015 في الأمور التالية:**
- عدم وجود بطاقات وصف وظيفي لوظائف مجلس القضاء الأعلى.
- افتقار دائرة شؤون الموظفين العام لوجود قسم خاص بالأرشيف خاصة وأن الدائرة تحتفظ بكافة ملفات موظفي السلطة القضائية وعددهم (919) .
- إنعدام وجود الدورات التدريبية الخاصة بموظفي دائرة الشؤون الإدارية والتي لها دور فعّال في تطوير مهارات وخبرات الكادر الإداري.
- عدم تسكين الموظفين حسب الفئة والدرجة.
- عدم وجود قسم تدريب للموارد البشرية.
- عدم وجود نظام حوافز للموظفين المتميزين.
- ضيق الهيكلية للأقسام والدوائر في دائرة الشؤون الإدارية.
- واستمرت التحديات التي واجهت دائرة الشؤون الإدارية خلال عام 2015، وتسعى الدائرة إلى حل هذه الإشكاليات خلال العام 2016.

التوصيات والخطط المستقبلية للعام 2016

يعدّ التخطيط الوظيفة الأولى من وظائف الإدارة، فهي القاعدة التي تقوم عليها الوظائف الإدارية الأخرى. والتخطيط عملية مستمرة تتضمن تحديد طريقة سير الأمور للإجابة عن الأسئلة مثل ماذا يجب أن نفعل؟ ومن يقوم به؟ وأين؟ ومتى؟ وكيف؟ وإذا ما اطلعنا على مسار الإنجازات خلال العام 2015، يمكن بلورة بنود خطتنا السنوية للعام 2016 كما يلي:

- عقد دورات تدريبية تشتمل على مواضيع هامة للرقي بالكادر البشري مثل إدارة الموارد البشرية، وقانون الخدمة المدنية، وإعداد بطاقة الوصف الوظيفي، والتنبؤ الوظيفي، وإعداد الهياكل التنظيمية

- استحداث قسم خاص بالأرشيف: لتنظيم وترتيب وحفظ الملفات بطريقة يسهل الرجوع إليها وتنظيم عملية الإعارة واستلام البريد الوارد وترميزه وتسجيله وحفظ صورة عنه.
- إعداد بطاقات وصف وظيفي للوظائف الموجودة في مجلس القضاء الأعلى.
- التحديث المستمر على برنامج شؤون الموظفين وحسب متطلبات العمل.
- تطوير الهيكل التنظيمي للسلطة القضائية.
- زيادة عدد موظفي السلطة القضائية.
- العمل على تسكين كافة موظفي مجلس القضاء الأعلى وخاصة من هم ضمن الفئات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على هيكلية مجلس القضاء الأعلى.
- استحداث قسم تدريب يعمل على تدريب الموارد البشرية في السلطة القضائية.
- إعداد دليل يوضح معايير تطبيق نظام الحوافز والمكافآت لموظفي السلطة القضائية.

إحصائيات وأرقام حول موظف السلطة القضائية

1. أعداد ونسبة الموظفين موزعين حسب عقد العمل في المحاكم للعام 2015:

إذا نظرنا إلى الجدول رقم (1) والخاص بأعداد ونسبة الموظفين موزعة حسب نوع العقد نجد أن النسبة العظمى تعود للموظفين المعينين على عقود دائمة وهذا يعتبر مؤشر إيجابي ، أما بخصوص موظفي العقود ونسبتهم (15 %) ما يعادل (139) موظفاً، وهذا يعود لعدم تزويد السلطة القضائية باعتمادات مالية تلبي الإحتياجات السنوية من الموظفين.

جدول رقم (1)

نوع العقد	عدد الموظفين	النسبة من المجموع
عقد دائم	743	% 81
عقد	139	% 15
عقد مياومة	35	% 4
المجموع	917	% 100

جدول رقم (2)

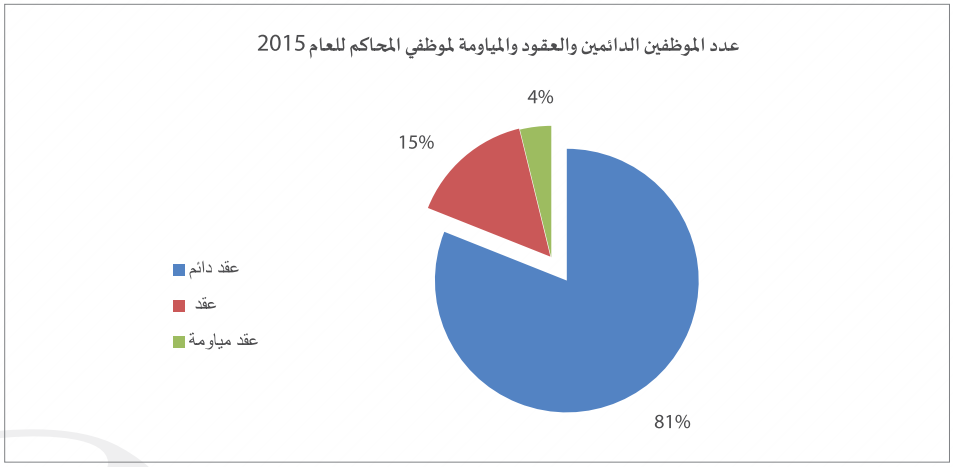

توزيع نسبة الذكور والإناث من إجمالي موظفي السلطة القضائية حسب الجدول رقم (2).

2. توزيع نسبة الذكور والإناث من إجمالي موظفي السلطة القضائية حسب الجدول رقم (2).

الجنس	عدد الموظفين	النسبة من المجموع
ذكر	586	% 64
أنثى	333	% 36
المجموع	919	% 100

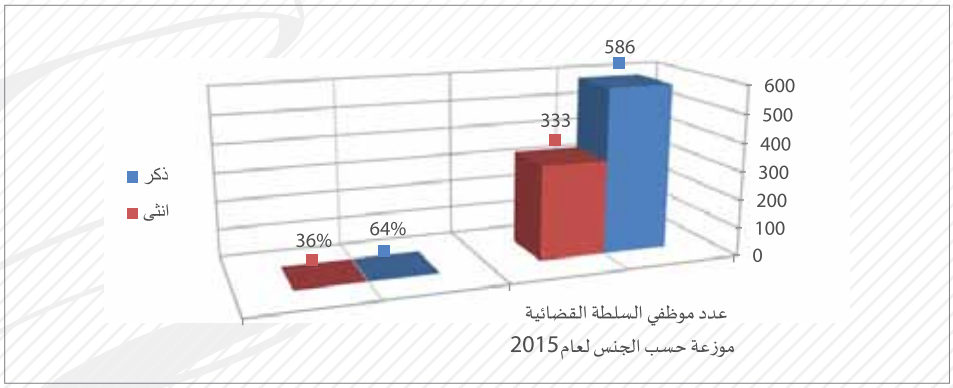

دائرة الشؤون المالية

نبذة عن الدائرة

تتكون الدائرة المالية كجزء لا يتجزأ من الإدارة العامة للشؤون المالية من أربعة أقسام وهي: قسم النفقات، وقسم الأمانات، وقسم الإيرادات وقسم المشتريات تعمل في مجموعها على تسيير كافة الأمور والمعاملات المالية في مجلس القضاء الأعلى، حيث يعمل قسم النفقات على تنفيذ و تطبيق سياسة الصرف في المحاكم و المجلس وفق الأنظمة والقوانين ذات العلاقة و تنفيذ بنود الصرف والنفقات استناداً لبنود الموازنة السنوية للمجلس، ويعمل قسم الأمانات على تدقيق كافة العمليات المالية الخاصة بدوائر تنفيذ محاكم الضفة الغربية، وذلك ابتداء من تدقيق كشوفات الإيداعات والمصروفات ومقارنتها مع الكشوفات البنكية وصولاً إلى إعداد تقارير مالية شهرية وشاملة لجميع الحركات والأرصدة الخاصة بدوائر التنفيذ، كما يقوم القسم بتنفيذ قرارات الحجز الصادرة عن قضاة تنفيذ محاكم الضفة الغربية ومخاطبة الجهات المختصة فيما يتعلق بهذه القرارات ومتابعة سير اجراءات هذه القرارات حسب الأصول، ويعمل قسم الإيرادات في الدائرة المالية على استلام وتدقيق جميع التقارير الشهرية الخاصة بإيرادات كافة المحاكم والبالغ عددها (13) محكمة موزعة على كافة محافظات الوطن، ويتراوح معدل الإيرادات شهرياً ما يقارب (4) ملايين يتم تحويلها إلى حساب الخزينة العامة مباشرة، ويعمل قسم المشتريات على تنفيذ أعمال الشراء في المجلس سواء كانت من خلال العطاءات المركزية أو عروض الأسعارأو الشراء المباشر.

أهداف الدائرة

- تتنوع أهداف الدائرة بتنوع أعمال أقسامها كما يلي :
- تجهيز وإنجاز المعاملات المالية دون تأخير في حال ورودها إلى الدائرة المالية والتواصل مع المستفيدين من أجل استكمال المعاملات المالية التي بحاجة إلى متابعة (قسم النفقات).
- ضبط الإجراءات المالية والرقابة على هذه الاجراءات من خلال التأكد من صحة وسلامة تسجيل جميع العمليات المالية في السجلات والكشوفات لمختلف حسابات دوائر التنفيذ حسب الأصول. (قسم الأمانات)
- الوصول إلى أرصدة حسابات بنكية لعكس الأوضاع المالية الحقيقية لجميع دوائر تنفيذ محاكم الضفة الغربية. (قسم الأمانات).

- متابعة أعمال أمناء الصناديق في المحاكم والتأكد من صحتها وصحة الإيرادات في كل شهر.(قسم الإيرادات)
- إكتشاف الأخطاء والمخالفات التي تقع من أمناء الصناديق حال وقوعها لتداركها ومنع تكرار حدوثها.(قسم الإيرادات)
- العمل على إيجاد الية موحده للعمل بشكل محوسب إلكتروني يضمن سلامة عملية التحصيل من الترسيم وحتى إيداع المبالغ في البنوك.(قسم الإيرادات).
- إتمام عمليات الشراء بشكل صحيح يوافق القانون من حيث تنفيذ الشراء بشكل مباشر أو من خلال عروض الأسعار.

إنجازات الدائرة

كانت إنجازات الدائرة المالية خلال العام 2015 كما يلي :-

- إنجاز المعاملات المتعلقة بالمنح الممولة من قبل (UNDP) والإتحاد الأوروبي وإعداد التقارير اللازمة للجهات ذات العلاقة علماً بأن رصيد حساب المنح بداية العام 2015 بلغت (20,741.98) دولار وتم تحويل مبالغ مالية على حساب المنح التابعة لمجلس القضاء الأعلى مبلغ (146,940) دولار خلال العام 2015 وتم صرف مبلغ (119,148.68) دولار حسب إجراءات الصرف المتبعة. (قسم النفقات)
- تدقيق ومتابعة عمل صناديق النثرية الموجودة لدى المحاكم ومتابعة النواقص لدى الصناديق وإعداد المطالبات المالية لاستعاضة هذه السلف علماً أنه تم فتح صناديق نثرية عدد 14 بقيمه إجمالية (60,000) شيكل وتم عمل استعاضة للصناديق بقيمة إجمالية (250,000) شيكل مجملها أتعاب شهود في المحاكم .(قسم النفقات)
- متابعة الأمور المالية مع البنوك ووزارة المالية وذلك من أجل تفادي وجود عوالق للسنة المالية . (قسم النفقات)
- أرشفة جميع المعاملات التي أنجزت على برنامج بيسان وأرسلت إلى البنك لغايات الصرف للمستفيدين .(قسم النفقات)
- عمل التسويات البنكية للعام 2015 ومتابعتها مع وزارة المالية للحساب الصفري وحساب المنح وإعداد القيود اللازمة لها إن وجدت . (قسم النفقات).
- إستلام كشوفات بكافة التقارير الشهرية لدوائر تنفيذ محاكم الضفة الغربية. (قسم الأمانات)
- التأكد من المقبوضات والمصروفات التي تم ذكرها بكشف الدائرة ومطابقتها مع كشف البنك . (قسم الأمانات)

- إعداد التسويات البنكية الشهرية ومرفقات التسوية التفصيلية لكل مبلغ غير مطابق سواء لكشف البنك أو كشف الدائرة. (قسم الأمانات)
- اكتشاف الأخطاء ومعالجتها من خلال مراسلة أو مراجعة دائرة التنفيذ أو مخاطبة البنوك. (قسم الأمانات)
- الاحتفاظ بالمستندات والوثائق المالية والكشوفات التي يتم تدقيقها من خلال أرشفتها أرشفة يدوية في المكان المخصص لذلك . (قسم الأمانات)
- إعداد التقارير المالية الشهرية لدوائر التنفيذ لمختلف المحاكم ورفعها لرئيس مجلس القضاء الأعلى للإطلاع عليها وإعداد التقارير المالية السنوية بجميع الأرصدة لمختلف العملات. (قسم الأمانات)
- تنفيذ جميع قرارات الحجز المالي الواردة من المحاكم . (قسم الأمانات)
- تطبيق آلية عمل موحدة لمحاسبي دوائر تنفيذ المحاكم عن طريق تطبيق النظام الإلكتروني بواسطة برنامج الميزان في جميع دوائر تنفيذ المحاكم . (قسم الأمانات).
- تزويد محاسبي دوائر تنفيذ المحاكم بخدمة الإنترنت البنكي من أجل الحصول على الكشوفات البنكية بشكل فوري دون الحاجة لمراجعة البنك. (قسم الأمانات).
- تدقيق التقارير الشهرية كافة لإيرادات عام 2015 وإعداد التقارير الشهرية الخاصة بذلك ورفعها إلى رئيس المجلس. (قسم الإيرادات)
- إنجاز معاملات استرداد الرسوم والغرامات للمواطنين. (قسم الإيرادات).
- تنفيذ عدد من طلبيات الشراء وإعمال عروض الأسعار والمزادات العلنية وتوفير كافة الطلبيات والإحتياجات المحولة من قسم اللوازم. (قسم المشتريات)

التحديات والصعوبات

تواجه الدائرة المالية فيما يخص كل قسم على حدة عدداً من الصعوبات والتحديات تعيق تنفيذ الأعمال فيها ومنها :-

- قلة خبرة محاسبي دوائر التنفيذ بما يتعلق ببرنامج ميزان الإلكتروني الخاص بدوائر التنفيذ . (قسم الأمانات)
- عدم توفر الكادر الوظيفي المؤهل بما يكفي في دوائر تنفيذ المحاكم . (قسم الأمانات)
- عدم توفر نظام أرشفة إلكتروني خاص بالقسم . (قسم الأمانات).
- آلية العمل اليدوية المستخدمة في جباية الإيرادات تؤدي إلى زيادة العمل وتعقيده وبالتالي تعقيد عملية التدقيق .(قسم الإيرادات)

- آلية التدقيق المتبعة في القسم لا تغطي كافة جوانب التدقيق حيث يتم التأكد من مجاميع الإيرادات وإيداعها في البنوك فقط دون التطرق إلى الجوانب الأخرى كالتأكد من صحة الترسيم وصحة الجباية (الإيصالات الصفراء لها نفس قيمة الإيصالات في ملف القضية). (قسم الإيرادات)
- قلة عدد الموظفين في القسم مقارنة بحجم العمل المطلوب وذلك إذا أخذنا بالحسبان تغطية كافة جوانب التدقيق . (قسم الإيرادات)
- عدم موافقة وزارة المالية تطبيق برنامج محوسب خاص بمجلس القضاء الأعلى والانتظار لحين تطبيق برنامج إيرادات موحد لكافة المؤسسات الحكومية. (قسم الإيرادات).

التوصيات

- ضرورة توفير نظام معلومات متكامل يستجيب لحاجات قسم الأمانات العامة والمهام التي يقوم بتنفيذها، بحيث يتضمن:

أ. إستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ب. توفير عناصر الأمان للبيانات والمعلومات الكمية.(قسم الأمانات)

- إعداد برنامج إداري وأرشفي لخلق قاعدة معلومات خاصة بقسم الأمانات . (قسم الأمانات)
- إجراء دورات تدريبية في مجال العمل لموظفي دوائر التنفيذ توضح لهم آلية عمل التسويات البنكية وكيفية إعداد التقارير الشهرية حسب نظام برنامج الميزان بالإضافة إلى عقد زيارات ميدانية لمتابعة ومراقبة عمل محاسبي دوائر تنفيذ المحاكم . (قسم الأمانات)
- عقد دورات تدريبية لموظفي قسم الأمانات لتطوير المهارات الوظيفية و امتلاك مهارات جديدة. (قسم الأمانات)
- العمل على توفير نظام خاص بطباعة الشيكات الخاصة بأمانات دوائر التنفيذ إلكترونياً بدلاً من النظام اليدوي. (قسم الأمانات).
- التأكيد على إيداع المبالغ المحصلة لدى البنك بواسطة أمين الصندوق من خلال مادة (24) فقره (2) والتي تنص: «على أمين الصندوق أو مسؤول التحصيل إيداع المبالغ التي يتم تحصيلها لغاية الساعة الثانية عشرة لحساب الإيرادات الملائم في البنك في نفس يوم تحصيلها ...» (قسم الإيرادات)

- ضرورة منع استخدام الحبر والكتابة على النسخ الصفراء . (قسم الإيرادات)
- التأكيد على أمناء الصناديق لعدم الخلط بين دفاتر الأمانات والإيرادات حيث يتم قطع إيصالات للأمانات في دفاتر الإيرادات والعكس صحيح. (قسم الإيرادات)
- التأكيد على ضرورة عدم تأخر أمناء الصناديق في إيداع المبالغ في البنوك. (قسم الإيرادات).

الأهداف الرئيسية لعام 2016

- العمل على تحسين قدرات القسم في ضبط الإجراءات المالية وإنجاز المعاملات المالية في الوقت المناسب.
- زيادة التعاون والتنسيق بين قسم الأمانات في مجلس القضاء الأعلى ودوائر التنفيذ في المحاكم للتأكد من صحة وسلامة تسجيل جميع العمليات المالية في السجلات والكشوفات .
- إتباع آلية جباية محوسبة للإيرادات تساهم في تسهيل عمليه الجباية والتدقيق في القسم وتغطية كافة جوانب التدقيق من حيث التأكد من مجاميع الإيرادات وإيداعها في البنوك فقط دون التطرق إلى الجوانب الأخرى.
- إنجاز أعمال الشراء بأفضل الطرق وبما يتناسب مع القوانين والأنظمة .

الوضع المالي عن الفترة من 2015/1/1 لغاية 2015/12/31 فيما يخص قسم الإيرادات والأمانات

1. الأمانـات

أولاً :- قرارات الحجز التي تم تنفيذها خلال الفترة المذكورة:

لقد تم تنفيذ ما يقارب (608) قرار حجز خلال الفترة من شهر 1-2015/12 موزعة ما بين قرارات حجز وفك حجز على رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والأسرى كما هو موضح بالجدول أدناه:

الرقم	إسم المحكمة	عدد القرارات المنفذة للموظفين العسكريين	عدد القرارات المنفذة للموظفين المدنيين	عدد القرارات المنفذة للأسرى	عدد القرارات المنفذة للمتقاعدين
1	محكمة رام الله	70	58	0	11
2	محكمة نابلس	100	43	21	5
3	محكمة طولكرم	25	15	2	2
4	محكمة جنين	30	11	6	0
5	محكمة الخليل	2	4	0	1
6	محكمة أريحا	34	10	0	0
7	محكمة قلقيلية	30	18	2	2
8	محكمة بيت لحم	35	13	0	0
9	محكمة طوباس	11	11	0	5
10	محكمة دورا	5	6	1	0
11	محكمة حلحول	6	2	0	0
12	محكمة يطا	0	5	0	0
13	محكمة سلفيت	2	4	0	0
مجموع القرارات المنفذة	350	200	32	26	

ثانياً: الوضع المالي الإجمالي لأمانات محاكم الضفة الغربية في نهاية عام 2015 شاملة لودائع الأمانات:

العملة	شيكل	دينار	دولار
المبلغ بالحسابات الجارية	1,523,057.01	3,845,628.876	714,279.47
المبلغ بحسابات الودائع	28,695,118.29	6,758,956.870	542,455.74
المجموع	30,218,175.30	10,604,585.746	1,256,735.21

2. الإيرادات

فيما يلي كشف يوضح مجموع الإيرادات السنوية لكافة المحاكم خلال العام 2015 حيث بلغ مجموع الإيرادات السنوي، للعام 2015 (51.131.329) واحد وخمسين مليون ومائه وواحد وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وتسعة وعشرين شيقل.

اسم المحكمة	شهر1	شهر2	شهر3	شهر4	شهر5	شهر6	شهر7	شهر8	شهر9	شهر10	شهر11	شهر12	المجموع
محكمة رام الله	903793.00	1032494.50	1189061.00	1100099.50	1199121.00	1131907.50	909019.50	1069184.00	976342.50	1195921.00	1391276.00	1444321.00	13542540.50
محكمة الخليل	353731.00	368227.00	451722.00	478848.00	423427.50	406038.00	258177.00	258177.00	376809.00	362608.00	470814.00	472037.00	4680615.50
محكمة حلحول	82560.00	125910.00	140164.00	134382.00	141989.00	142560.00	86996.00	154926.00	116373.00	117194.00	122152.00	127141.00	1492347.00
محكمة بيت لحم	339237.50	363988.00	444034.00	459677.00	418972.00	439214.50	297870.00	340745.50	392690.00	369590.00	448004.50	505150.00	4819173.00
محكمة اريحا	77912.00	98548.50	201243.50	106338.00	95335.00	122736.00	88886.00	91104.00	98418.00	119597.00	106132.00	135777.00	1342027.00
محكمة قلقيلية	210272.00	309616.50	275435.00	302723.50	301951.00	261730.00	178679.00	182239.00	263007.50	254655.50	318564.00	340808.50	3199681.50
محكمة نابلس	527403.00	589754.00	758522.00	682528.00	703350.00	602238.00	506895.00	549867.00	722070.00	646901.00	843011.00	830861.00	7963400.00
محكمة دورا	134895.50	161120.50	194103.00	185326.50	162318.00	171279.00	127695.00	124889.00	156914.00	162132.00	190628.00	154959.00	1926259.50
محكمة طولكرم	236343.00	292047.00	353902.50	310171.50	360532.50	299746.50	262583.00	312646.50	310396.50	306274.00	389524.00	363148.00	3797315.00
محكمة جنين	368388.50	412927.50	515038.50	475156.00	489174.00	476498.00	351935.50	437252.00	485966.50	468274.50	585551.50	551535.50	5617698.00
محكمة سلفيت	89199.00	94698.00	127671.50	101526.50	103565.50	87617.00	58560.00	90255.00	91683.00	82821.00	107223.00	110234.00	1145053.50
محكمة طوباس	62200.00	79010.00	75175.00	91318.00	76200.00	75975.00	49598.00	59334.00	59028.00	70678.00	68987.00	89077.00	856580.00
محكمة يطا	55501.00	53598.00	90969.00	72305.00	56819.00	49967.00	39032.00	55442.50	60726.00	63922.00	75528.00	74829.00	748638.50
المجموع	3441435.50	3981939.50	4817041.00	4500399.50	4532754.50	4267506.50	3215926.00	3726061.50	4110424.00	4220568.00	5117395.00	5199878.00	51.131.329.00

الكشف السنوي لإيرادات المحاكم لعام 2015

والرسم البياني التالي يوضح إيرادات المحاكم خلال العام 2015:-

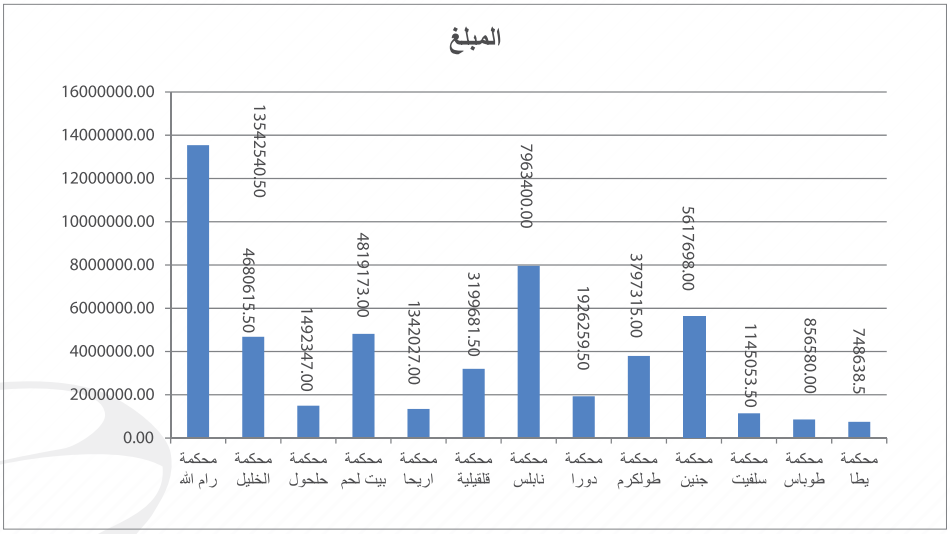

دائرة اللوازم والمخازن

نبذة عن الدائرة

بدأت دائرة اللوازم والمخازن في مجلس القضاء الأعلى كدائرة مستقلة اعتبارًا من تاريخ 2010/5/1م، حيث كانت قبل ذلك تتبع الدائرة المالية حيناً أو الشؤون الإدارية حينا آخر. تتدرج دائرة اللوازم والمخازن ضمن الهيكل التنظيمي لإدارة المحاكم والإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية وهي الداعمة لوجستيًا للمحاكم والدوائر التابعة لمجلس القضاء الأعلى بحيث تتولى هذه الدائرة مهمة تأمين كافة الاحتياجات اللازمة وفق الخطة السنوية التي تنفذ وفقاً للسياسات العامة والخطة الاستراتيجية المقرة في مجلس القضاء الأعلى. وتستند الدائرة في عملها إلى القوانين والأنظمة والتعليمات السارية والصادرة عن الجهات المختصة ومن ضمنها قانون رقم (9) لسنة 1998 بشأن اللوازم العامة واللوائح الناظمة له. ومنذ أصبحت دائرة اللوازم والمخازن مستقلة تسعى إلى توفر الكادر الوظيفي الكفؤ القادر على تحقيق رسالتها بالشكل المطلوب، وفي ظل التطور المستمر وخاصة التطور التكنولوجي، تسعى دائرة اللوازم إلى الاستفادة من ذلك عبر تطوير البرامج المناسبة لتطوير أدائها

ولتحقيق الترابط مع الجهات المختلفة المتقاطعة معها في جزء من العمل مثل الشؤون المالية والشؤون الإدارية والهندسة والصيانة وتكنولوجيا المعلومات.

أهداف الدائرة لعام 2015

- خدمة أهداف السلطة القضائية العليا .
- العمل على تحديد وتوفير احتياجات المحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى .
- العمل على تهيئة المخازن لتكون مناسبة لتخزين اللوازم .

إنجازات الدائرة لعام 2015

- إعادة ترتيب وتهيئة المخازن حسب الإمكانيات المتاحة .
- بلغت سندات الإخراج (1175) سند .
- بلغت سندات الإعارة (477) سند
- بلغت سندات الإضافة (567) سند .
- بلغت سندات الإتلاف (3) سندات .
- بلغت سندات الإرجاع (198) سند .
- تم العمل على تأمين احتياجات المحاكم ضمن الإمكانيات المتاحة .

التحديات والصعوبات

- نقص الكادر الوظيفي .
- صعوبة في تأمين الاحتياجات الخاصة بالمحاكم من حيث الأثاث والأجهزة وذلك لحاجتها لإجراءات معقدة من قبل وزارة المالية .
- تعدد المخازن وتوزعها في أكثر من موقع مما يحول من ضبطها الضبط الأمثل ، وبيئتها غير ملائمة للتخزين.
- عدم وجود سيارة مناسبة لنقل اللوازم من أثاث وأجهزة .
- عدم وجود أمين مخازن مثبت ، واختلاف مسميات موظفي الدائرة عما هو في الهيكل التنظيمي.

- إدخال لوازم على هيئة منح دون علم دائرة اللوازم بها ، وعدم وجود اتفاقيات موقعة خاصة بها .

التوصيات

- تأمين موظف إداري وعامل مخزن .
- العمل على تأمين سيارة مناسبة لنقل الأثاث والأجهزة .
- العمل على تثبيت أمين مخازن وتسكين الموظفين حسب الإحداثيات الخاصة بالدائرة .
- دمج المخازن في مكان واحد ضمن بيئة مناسبة .
- عدم قبول المنح إلا عن طريق اتفاقيات موقعة من قبل الجهات المختصة .

الأهداف الرئيسية لعام 2016

- العمل على تأثيث المحاكم التي تم بناؤها حديثاً .
- العمل على تحديث البرنامج الخاص باللوازم بحيث يمكن تعميمه كتجربة ناجحة على كافة الوزارات المعنية والتي تقدمت بطلبه سابقاً .
- المساهمة في تحقيق رؤية مجلس القضاء الأعلى لعام 2016 .

الفصل الثاني

دائرة الرقابة والجودة

تأسست دائرة الرقابة والجودة في عام 2010 وتم تعيين أربعة موظفين وتكليفهم بالإشراف على كافة دوائر المحاكم وباشرت الدائرة عملها فوراً بزيارات تعريفية لكافة المحاكم ووضع آليات عمل لكافة الدوائر بالمحاكم.

إنجازات الدائرة

- الإشراف الإداري على كافة الأقسام بالمحاكم.
- تدقيق أعمال كافة الدوائر من الناحية الإدارية حيث تبين وجود أخطاء إدارية وقد تم إعلام رؤساء المحاكم وكذلك رؤساء الدواوين بها وتم وضع الآليات الصحيحة لغاية عدم تكرارها وإرسال تقارير بمضمون تلك المهام لإدارة المحاكم أولا بأول.
- تدقيق السجلات بالمحاكم لضمان خلوها من الشطب والطامس ولوحظ إلصاق أوراق على هذه السجلات حيث تم معالجة هذه الأمور.
- التأكيد على أقلام المحاكم وجوب توريد لوائح الدعاوى ووكالات المحامين.
- التأكيد على أقلام المحاكم توريد لوائح الإتهام المسلمة من النيابة لمحاكم الصلح حيث كانت لا تورد نهائياً.
- التأكيد على أقلام المحاكم عدم تسجيل الدعاوى غير واضحة العنوان وأن يكون الإسم رباعياً حسب الأصول مما يعيق سير الدعوى وتأخير البت فيها.
- التأكيد على أقلام المحاكم ضرورة وضع التبليغات في القضايا العائدة إليها بعد استلامها من دائرة التبليغات لغاية الحفاظ عليها وعدم ضياعها.
- التأكيد على أقلام المحاكم ضرورة تدقيق مرفقات الدعوى قبل توريدها وبيان نوعها كأصل أو صورة فوتوستاتية وعدم ختمها.
- الرد على كافة الكتب المحالة للدائرة من الجهات المختصة حسب القانون والأصول.

- التأكيد على أقلام المحاكم كتابة خلاصة الحكم بالدعاوى المدنية والجزائية بشكل مفصل وبخط واضح حسب ما ورد في القرار بشكل دقيق ومفصل باعتبار السجل هو المرجعية بعد أن يتم إتلاف الدعوى لمرور الزمن وبالتالي لا يمكن معرفة القرار الصادر في تلك الدعوى.
- التأكيد على رؤساء أقلام دوائر التبليغات بالإشراف على أعمال الدائرة وأعمال الموظفين بالميدان حسب الأصول.
- التأكيد على أقلام المحاكم ودوائر التبليغات باستلام وتسليم التبليغات فيما بينهم بكشوفات حسب الأصول وهذه الأمور تعمل على تقوية الضبط في الدائرة.
- وضع آليات واضحة لغاية تسليم أعمال المحضرين اليومية وتحديد مكان عمل كل منهم ومراقبة ذلك.
- التأكيد على المحضرين بوجوب التقيد التام بمواد القانون وعدم إجراء أية تبليغات مخالفة للقانون وأن يتم الشرح على ورقة التبليغ حال وقوعه حسب الأصول وحسب واقع الحال.
- التأكيد على دوائر التبليغات في المحاكم بوجوب عمل تقسيم جغرافي لأعمال المحضرين حسب الأصول وتغير منطقة عمل كل منهم حتى يستطيع المعرفة الكاملة بكافة المناطق لغاية حسن سير العمل.
- التأكيد على دوائر التنفيذ وجوب قيد الأمانات بشكل دقيق ومفصل.
- التأكيد على دوائر التنفيذ وجوب حفظ السند الأصلي في القاصة وليس في الملف لأهمية ذلك وخوفاً من ضياعه أو فقدانه.
- تم التأكيد على كافة أقسام المحاكم بما فيها دوائر التنفيذ والعدل بوجوب تدوين التبليغات وإحالتها لدوائر التبليغات دون تأخير حتى تتمكن دوائر التبليغات من إجراء اللازم بموجب كشوفات استلام وتسليم.
- تم العمل في عدة دوائر تبليغات من أجل إعادة تنظيم العمل ووضع الآليات المناسبة بما يناسب عمل هذه الدوائر مما حقق تقدما بها.
- عملت الدائرة على متابعة وتوجيه الموظفين في العمل بما ورد في دليل الإجراءات الموحدة في الدوائر المختلفة لتلافي الأخطاء الموروثة من السابق كما اتضح من خلال الاطلاع على الأعمال المختلفة في المحاكم .

- نقـل الأفكار وأسـلوب العمل الجيد من أداء الموظفين ومحاولـة تعميمها على باقي المحاكـم مـن خلال تبنـي إدارة المحاكم للتوصيـات الناتجة من الزيـارات التفقدية للمحاكم والتقارير التي ترفع إليها بالملاحظات الإيجابية والسلبية التي تم اكتشافها خلال كل زيارة.
- التأكيد على كتابة التقارير الشهرية لبيان أداء كافة الدوائر في المحاكم المختلفة.
- رصد احتياجات الدوائر المختلفة ومخاطبة إدارة المحاكم بتلبية تلك الاحتياجات.
- الاطلاع على الحالة السـيئة جداً للسجلات العدلية وسجلات الأقلام والمطالبة بإجراء الترميم اللازم لها وقد تم ذلك حسب الأصول.
- إصـدار توجيهـات مكتوبـة للدوائر المختلفة لإتباع أسـلوب عمل واضح ومحدد حسـب الرؤيا التي تم توثيقها من خلال الدائرة في بداية عملها.
- قامت الدائرة بإجراء الفحوصات الفجائية على أعمال أمناء الصناديق بالمحاكم ومطابقة رصيدهم اليومي على السجلات وتدقيق مستندات الإيداع والتأكد من أن أمناء الصناديق يقوموا بتوريد رسـوم وغرامات المحاكم يومياً للبنوك حسـب الأصول.
- تقوم الدائرة بالرد على أية استفسارات تطلب منها من السادة الموظفين بالمحاكم.

التحديات والصعوبات:

- عدم إلتزام بعض رؤساء المحاكم والدواوين بالملاحظات التي يتم تدوينها خلال الزيارات والعمل على تفاديها أولاً بأول.
- لوحظ خلال العام 2015 أن هناك تهميش للدائرة وموظفيها بإعطاء بعض الأعمال لدوائر أخرى وأشخاص آخرين.

التوصيات:

- إصدار التعاميم والتوصيات بما يتوافق وحسن سير وإنجازات العمل بسرعة ودقة.
- الإشتراك باللجان منها لجان التحقيق والجرد وعمل التوصيات اللازمة.
- المشاركة بإعطاء دورات تدريبية وورشات عمل للموظفين.

الأهداف لعام 2016

العمل على تجاوز وتصحيح كل الملاحظات والأخطاء التي تم رصدها خلال العام المنصرم والتي من شأنها عرقلة حسن سير العدالة بما يتوافق والأهداف العامة لمجلس القضاء الأعلى.

الفصل الثالث

وحدة التخطيط وإدارة المشاريع

خلفية ونبذة عن الوحدة

تأسست وحدة التخطيط وإدارة المشاريع عام 2008، كخطوة أولى باتجاه تطوير البناء المؤسسي لمجلس القضاء الأعلى، وتطوير القضاء الفلسطيني، وتم تمويل إنشاء الوحدة من الحكومة الهولندية عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حيث باشرت العمل من خلال تعيين خبراء مؤهلين ليقوموا بالعمل على تحقيق الأهداف التي تم إنشاء الوحدة من أجلها، على أن ينقلوا خبراتهم لكوادر المجلس ليصبح المجلس قادراً على الاعتماد على كوادره في عملية التخطيط وإدارة المشاريع.

تقوم الدائرة بالعديد من المهام من أبرزها:

- إعداد الدراسات والإحصائيات والتقارير لأغراض تحديد حاجات القضاء والتخطيط والتطوير.
- إعداد مسودات الخطط و الأولويات للتطوير القضائي بما فيها إدارة المحكمة و إدارة الدعوى بالتعاون مع الوحدات و الجهات ذات الصلة، ومتابعة إقرارها.
- التوصية بالمشاريع لتنفيذها ضمن خطة التطوير القضائي المقرة.
- متابعة تنفيذ خطة التطوير القضائي مع الدول المانحة.
- المشاركة في دراسة مشاريع التطوير القضائي ومراجعة الإتفاقيات والبروتوكولات والشروط المرجعية لها وإبداء الرأي والتوصيات لرئيس المجلس لضمان إنسجامها وتلبيتها لإحتياجات القضاء الفلسطيني وأولوياته.
- إعداد مقترحات المشاريع وفق الخطة التطويرية.
- متابعة وتقييم تنفيذ الخطط الاستراتيجية، بهدف تطويرها.
- العمل على توفير الدعم التقني المناسب لتطوير كفاءة العمل القضائي.

الأهداف العامة لوحدة التخطيط وإدارة المشاريع:

تعمل وحدة التخطيط وإدارة المشاريع جاهدة لتطوير قدرات الكوادر العاملة فيها، وذلك من أجل إبقاء أسسها متينة لضمان استمرارية العمل بمنهجية واضحة ورؤية جدية ومتجددة، وذلك لضمان تقديم الدعم الأمثل لمجلس القضاء الأعلى والدوائر وكافة المحاكم في كافة المجالات، بالإضافة إلى تطوير البنى التحتية لتقديم خدمات أفضل للتقاضي حيث تم العمل على مجموعة من سياسات التدخل العامة.

وهدفا قطاع العدالة الرئيسيان وهما:

1. الهدف الإستراتيجي الأول والمتمثل بتحسين جودة خدمات العدالة.
2. الهدف الإستراتيجي الثاني وهو تمكين مؤسسات قطاع العدالة للقيام بدورها بشكل فعال.

- نحو تعزيز ضمان المحاكمة العادلة، تم العمل على تحديد وتطبيق نظام العمر الافتراضي للدعاوى بالتعاون مع دائرة تكنولوجيا المعلومات من خلال برنامج ميزان 2 في محاكم الدرجة الأولى في كل من محكمة رام الله ونابلس والخليل وتم إنجاز كافة الأنشطة للبرنامج بإنتظار بدء العمل على تطبيق المرحلة الأولى منه مطلع العام 2016، كذلك العمل على تطوير الخدمات الإلكترونية في ميزان 2 لتحوي خدمات أكثر وتشمل شريحة أكبر من المستفيدين، بالإضافة إلى أنه تم وضع خطة تفصيلية للتعامل مع القضايا المتراكمة في المحاكم والتي زاد عمرها عن 5 سنوات من قبل لجنة تحديد العمر الافتراضي للدعاوى، وأيضا تم العمل على نهج مأسسة التخصص في العمل القضائي وخصوصاً في مجال قضايا الأسرة والأحداث والبنوك والتأمين والشركات بالإضافة إلى دراسة العبء القضائي من اجل تحديد العدد اللازم من القضاة لتوزيعهم على محاكم الدرجة الأولى بما يتناسب مع العبء القضائي في كل محكمة وتحديد الاحتياج الفعلي من القضاة الجدد الذين يجب تعيينهم سنوياً ليتماشى مع الازدياد السنوي في حجم الدعاوى الواردة. وعلى صعيد تطوير عملية التبليغ، تم العمل على إعداد دراسة لسبل تطوير عملية التبليغ.
- لتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية،تم العمل بالشراكة مع دائرة تكنولوجيا المعلومات على تطوير آلية عمل دوائر التنفيذ من خلال تطوير برنامج ميزان2 من أجل توفير الخدمات الإلكترونية المطلوبة.

- استمرار العمل بسياسة مواءمة البنى التحتية والأنظمة الخاصة بالاستقبال والتوقيف والإحتجاز بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان والممارسات الفضلى، واستمرار العمل مع الخبراء على تصميم أماكن التوقيف والإحتجاز في المحاكم الجديدة بحيث تكون التصاميم لأماكن التوقيف معدة بحسب المعايير.
- ومن ضمن تيسير وصول النساء والأطفال والفئات المهمشة للعدالة و العمل على إدراج احتياجات هذه الفئات ضمن مخططات المحاكم الجديدة.
- توفير بيئة ملائمة للتقاضي والعمل على استكمال تطوير البنية التحتية لمباني ومجمعات المحاكم وملاءمتها لتقديم خدمات التقاضي بما يتواءم مع المعايير الدولية.
- العمل على مأسسة عملية المتابعة والتقييم وتطويرها من خلال إصدار التقارير الربعية والسنوية صياغة الهيكلية المقترحة وتطوير نظام إلكتروني لإصدار التقارير في العام 2016.
- تنمية بيئة العمل وتطوير الهيكل التنظيمي والوظيفي لموظفي السلطة القضائية ليلبي الإحتياج الحقيقي للعمل من خلال المشاركة في إعداد لجنة الهيكلية لمجلس القضاء.
- تعزيز قدرات العاملين والعاملات في مؤسسات القطاع من خلال دورات تدريبية وورشات عمل للقضاة وأيضاً من خلال طباعة وتوزيع المبادئ القانونية الصادرة عن المكتب الفني.

إنجازات الوحدة للعام 2015 :

تعمل وحدة التخطيط وإدارة المشاريع جاهدة لتطوير قدرات الكوادر العاملة فيها، وذلك من أجل إبقاء أسسها متينة لضمان استمرارية العمل بمنهجية واضحة ورؤية جدية ومتجددة، ولضمان تقديم الدعم الأمثل لمجلس القضاء والدوائر وكافة المحاكم في كافة المجالات، وتطوير البنى التحتية لتقديم خدمات أفضل للتقاضي حيث تم العمل خلال العام 2015 على عدد من المشاريع، وكان من أبرز إنجازات الوحدة ما يلي:

أولاً: الإنجاز على صعيد التخطيط الإستراتيجي:

- شاركت الوحدة ضمن مجموعة عمل قطاع العدالة للتحضير لاجتماع مؤسسات قطاع العدالة وممثلين عن الشركاء والمانحين والذي عقد بتاريخ 2 /12 /2015، على مستوى

رؤساء المؤسسات وفرق العمل حيث تم مناقشة الخطط التنفيذية للمؤسسات ووضع مؤسسات القطاع والمانحين بصورة الأولويات المؤسسية لمجلس القضاء الأعلى ضمن الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدالة واعتمادها بشكل رسمي لجميع مؤسسات قطاع العدالة والشركاء الدوليين والخروج بتصور للإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في المحاكم لتصبح أكثر كفاءة وفعالية وعدالة.

- إعداد وإنجاز الخطة التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى 2015، وذلك بمشاركة لجنة متخصصة تم تكليفها لهذا الغرض، حيث تمت دراسة كافة الأهداف الاستراتيجية القطاعية والسياسات الفرعية لخطة قطاع العدالة 2014 – 2016 مع مراعاة توافقها مع أولويات العمل بمجلس القضاء الأعلى بمشاركة جميع الدوائر والإدارات في المجلس لإعداد الخطة وأخذ الملاحظات والتوصيات الخاصة بالدوائر بعد مراجعة وتقييم الخطة التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى 2014. وتم اعتماد مؤشرات قياس نوعية وكمية من قبل مسؤول المتابعة والتقييم بالتعاون مع خبير المتابعة والتقييم وتم اعتمادها من مجلس القضاء.
- تم تقديم مجموعة من التقارير واستطلاعات الرأي وأبحاث لرئيس مجلس القضاء الأعلى، وإعداد ملخصات لتلك الدراسات ومدى تأثيرها على تطور العمل القضائي، وذلك من خلال اللجان المكلفة وبالتعاون مع الشركاء الدوليين.
- تم إعداد تقرير تقييم لمراكز التميز.
- إعداد تقرير مسح لتحديد الوظائف القضائية والإدارية من خلال تحليل بيانات الموارد البشرية في مجلس القضاء الأعلى.
- المشاركة في تقديم تقرير إنجاز لمؤسسات قطاع العدالة للخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة حيث عمل الفريق على إعداد إنجازات مجلس القضاء الأعلى وتضمينها للتقرير العام وتم عرضه ومناقشته مع مؤسسات القطاع وشركاء العمل في قطاع العدالة.
- إعداد الأهداف الاستراتيجية وبالمواءمة مع موازنة مجلس القضاء الأعلى 2016 – 2018.
- إنجاز دراسة العمر الإفتراضي للدعاوى بعد تحليل كافة أنواع الدعاوى الحقوقية والجزائية من الدرجة الثانية من قبل لجنة العمر الافتراضي والتي ضمت مشاركين من النيابة العامة والشرطة ومجموعة من قضاة الصلح والبداية والاستئناف والعليا وممثلين عن التخطيط وتكنولوجيا المعلومات. وتم تصنيف الدعاوى واعتماد الجداول

الزمنية الخاصة بكل نوع بناء على منهجية مقرة من قبل اللجنة وتم رفع الجداول الزمنية إلى رئيس مجلس القضاء لدراستها وإقرارها للبدء بمرحلة التنفيذ.

- إنجاز المرحلة الأولى من برنامج مراكز التميز بالتعاون مع مشروع تعزيز العدالة في فلسطين EPJIP حيث عمل فريق التميز المكلف مع محاكم الصلح والبداية إنجاز 12 زيارة ميدانية تقييمية للمحاكم في المحافظات لتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة وذلك ضمن المرحلة الأولى من تطبيق برنامج مراكز التميز في محاكم الدرجة الأولى ودوائر وإنجاز تقرير مفصل لإحتياجات المحاكم والخروج بتوصيات هامة من شأنها رفع كفاءة وفعالية العمل الإداري والقضائي في المحاكم لتنفيذها ضمن التدخلات للفترة المقبلة.
- شاركت الوحدة بالتعاون مع اللجنة المكلفة بتطوير الهيكل التنظيمي لمجلس القضاء الأعلى، حيث تم إنجاز دراسة لجميع المراكز الوظيفية الإدارية في دوائر المجلس والمحاكم ووصوفاتها واختصاصاتها وتبعيتها الإدارية بالإضافة إلى بطاقات الوصف الوظيفي لكل وظيفة ليتم اعتمادها من قبل المجلس.
- المشاركة ضمن اللجنة المكلفة بتطوير الخطة التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى بإنجاز خطة المجلس لعام 2016 ضمن أولويات وتوجهات معالي رئيس المجلس وإستناداً إلى الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة و سياساتها التنفيذية.
- المساهمة بمقترحات حول هيكليات وحدات التخطيط في المؤسسات وسبل تطويرها ضمن ورشة عمل بمشاركة رؤساء مؤسسات قطاع العدالة وديوان الموظفين العام لدعم موظفي وحدات ودوائر التخطيط في مؤسسات قطاع العدالة وتثبيت الموظفين حسب إختصاصهم و تقليل تدوير الموظفين إلى وحدات أو دوائر أخرى.
- المشاركة في إنجاز ثلاث ورش عمل لمناطق الشمال والوسط والجنوب لتعزيز مفهوم التخطيط الإستراتيجي لدى رؤساء الأقلام والدواوين في المحاكم ضمن مشروع مراكز التميز الممول من قبل برنامج تعزيز القضاء في فلسطين USAID.

ثانياً: على صعيد إدارة المشاريع:

- مشروع التعزيز المؤسسي لمجلس القضاء الأعلى . (EU)
- في مجال إدارة المحاكم والمرافق.
- عقد إجتماعين للجنة التوجيهية، وتعيين خبير في إدارة المرافق والتدريب.

- عقد ورشة في مجال إدارة المرافق وتحضير ورقة سياسات في مجال إدارة المرافق، بالتزامن مع إعداد مقترح لهيكلية دائرة مستحدثة متخصصة في إدارة المرافق.
- مناقشة مقترح هيكلية وحدة التخطيط وهيكلية إدارة المرافق وتسليم ورقة سياسات بخصوص إدارة المرافق لمجلس القضاء الأعلى، حيث تم الإتفاق على هيكلية إدارة المرافق بشكلها المبدئي.
- عقد جولتين من المقابلات لإختيار فنيين في إدارة المرافق وتم تعيين فنيين إثنين أحدهما في طولكرم لإستلام محكمة طولكرم الجديدة والآخر في مجلس القضاء الأعلى للمساعدة في تطبيق ورقة سياسات إدارة المرافق ومتابعة سير مشروع محكمة الخليل.
- الترتيب لستة من موظفي مجلس القضاء الأعلى الذين على تماس مع إدارة المرافق والمحاكم لزيارة محكمة دبي للنزاعات التجارية للإطلاع على نموذج إدارة المرافق المطبق في تلك المحكمة كنموذج إقليمي يمكن تطبيقه في فلسطين.

التدريب:

- تسهيل عمل خبير التدريب الجديد وترتيب إجتماعات له مع المعهد القضائي وترتيب خطة عمل للتدريب ستبدأ مع نهاية العام 2015 في مجال إدارة المرافق.
- الترتيب لزيارة المعهد القضائي الفرنسي في شهر تشرين أول لمناقشة سبل تطوير آليات تدريب الطاقم الإداري بخصوص مخرجات المشروع من خلال المعهد القضائي الفلسطيني، أسوة بالمعهد القضائي الفرنسي.
- في مجال العبء القضائي تم تشكيل لجنة من مجلس القضاء الأعلى والنيابة والشرطة ونقابة المحامين لمناقشة المدد الزمنية المثلى للفصل في القضايا حيث تم العمل على إعداد جدول تصنيفات محدثة لجميع القضايا وتم تحديد مجلد لكل تصنيف واعتمادها من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى للبدء بتطبيقها قبل نهاية العام 2015 كمرحلة تجريبية تمهيداً لاعتمادها.
- التنسيق مع مكتب الإتحاد الأوربي لضمان تأمين موازنات لدعم بعض مخرجات المشروع التي لم يتم شمل ميزانيات لها ضمن موازنة المشروع الحالية في المرحلة الثانية المكملة من المشروع .

مشروع سواسية:

- العمل على دعم دائرة التنفيذ وذلك بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى لتمويل شراء وتركيب مجموعة من أجهزة الخدمات الذاتية لتمكين الجمهور والمحاميين من الحصول على خدمات التنفيذ أثناء وبعد ساعات الدوام دون الحاجة إلى الوصول إلى قلم التنفيذ. كما تم إطلاق مجموعة من الخدمات الإلكترونية عبر موقع مجلس القضاء الإلكتروني لتسهيل وصول الجمهور والمحامين إلى المعلومات المتعلقة بقضاياهم.
- التنسيق لعقد ورشة عمل بين القضاء النظامي والقضاء الشرعي لمناقشة آفاق تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وإمكانية نقل مسؤولية تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الشرعي من خلال دوائر تنفيذ يتم تأسيسها في القضاء الشرعي.
- وقد صدر عن الورشة تسع توصيات وتم تشكيل لجنة لتنفيذ التوصيات بالتنسيق بين وحدتي التخطيط في كل من القضاء الشرعي والنظامي، وقد تم تطوير خطة عمل تتمحور حول أربعة محاور: (محور التنسيق المشترك، ومحور تطوير الإطار القانوني وحوسبة التنفيذ الشرعي، ومحور التدريب والتأهيل للكوادر، ومحور تطوير البنية التحتية) لتطبيق التوصيات خلال العامين القادمين.
- الاتفاق على تعيين مجموعة عمل مكونة من سبعة مبلغين من خلال مجلس القضاء الأعلى يتم تمويل تعيينهم من قبل برنامج سواسية للمساعدة في تخفيض المدور من التبليغات في محافظة رام الله للعمل مدة ستة أشهر كتجربة يمكن تعميمها على باقي المحافظات في حال نجاحها، وتقوم دائرة التبليغات ومدير عام الشؤون الإدارية والمالية بمتابعة إنجاز هذه المجموعة.
- دعم مكتب التفتيش القضائي المشترك بين القضاء والنيابة وتطوير دائرة التفتيش القضائي من خلال تطبيق بنود مشروع تطوير دائرة التفتيش القضائي المشترك والخاص برفع كفاءة إدارة وأمن المعلومات في الدائرة من حيث تزويدها ببرنامج إلكتروني وتدريب العاملين فيها على استخدامه، ولايزال العمل جاري على اعتماد لائحة التفتيش القضائي وتعميمها على السادة القضاة، وقد تم تمديد عمل الخبير المكلف بمراجعة لائحة التفتيش لإتمام نسخة معدلة من اللائحة بناء على التقرير الذي أعده بخصوص مقترحات تعديلات اللائحة بحيث تشمل النيابة العامة لتكون أكثر شمولية وفاعلية. وقد تم تسليم نسخة نهائية لسعادة رئيس المجلس تشتمل على جميع الملاحظات لاعتمادها بعد جولة من النقاش مع النائب العام، على أن يتم ترتيب جلسة النقاش بحضور الخبير وممثل عن برنامج سواسية.

- تعيين مبرمج للعمل على تطوير جزئية من برنامج الميزان مخصصة لإدارة ملف التفتيش القضائي إلكترونياً، وتم إنجاز نسخة تجريبية سيتم اعتمادها بعد اعتماد اللائحة الجديدة لضمان شمولها على جميع النماذج المعدلة.
- تم استكمال جميع المشتريات المرتبطة برفع مستوى أمن المعلومة في دائرة التفتيش القضائي من كاميرات المراقبة ومراكز المعلومات والخزائن الحديدية المؤمنة لملفات القضاة وأعضاء النيابة.
- دعم المؤتمر السنوي وتعزيز التواصل بين القضاة.
- شراء مجموعة من أجهزة الألواح الرقمية وتطوير تطبيق لقضاة المحكمة العليا للتواصل بشكل مستمر بخصوص الأحكام الصادرة عن كل هيئة لضمان عدم تضارب السوابق القضائية.
- دعم نشر مجموعة من منشورات المكتب الفني حول جميع الأحكام والسوابق القضائية وكتيبات التشريعات المعدلة لتوزيعها على القضاة والشركاء في القطاع لضمان إطلاع الجميع على آخر المواد القانونية وضمان العمل على ضوئها.
- تنسيق ودعم عقد المؤتمر السنوي القضائي ودعم صياغة وطباعة التقرير السنوي للسلطة القضائية والذي من خلاله تم مشاركة 180 قاضٍ في إنجازات مجلس القضاء الأعلى وعرض الخطوط العريضة للتوجيهات السياسية للسلطة القضائية في العام القضائي الجديد.
- تطوير وتفعيل دور المتابعة والتقييم في الوحدة والمجلس وذلك بالتعاون مع المرحلة الثانية من مشروع الوصول إلى العدالة المقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبشكل تكاملي مع باقي مؤسسات قطاع العدالة وذلك من خلال رفد الدائرة بخبير للمتابعة والتقييم.
- تطوير ورفع قدرات العاملين في الوحدة من خلال التدريب والدعم التقني للموظفين ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرحلته الثانية من مشروع الوصول إلى العدالة من خلال دعم وحدة التخطيط وإدارة المشاريع ورفدها بالموارد المطلوبة والخبراء.
- العمل على متابعة تطوير البنية التحتية للمحاكم من خلال المشروع الأوروبي والكندي.
- البدء بتطبيق نظام لإدارة المرافق والصيانة وتفعيل التواصل بين المحاكم والمجلس بما يخص الأمور المتعلقة بالبنية التحتية والإحتياجات الإدارية من خلال تنفيذ مشروع الإتحاد الأوروبي الخاص بإدارة المرافق وإنهاء مسودة المشروع الكندي الخاص بدعم هذا المجال.

مشاريع البنية التحتية:

وكان من أبرز إنجازات الوحدة ضمن خطة مجلس القضاء العمل على تطوير البنية التحتية في مجلس القضاء الأعلى لعام 2015 وفي مباني المحاكم في مختلف محافظات الضفة الغربية وذلك بهدف توفير بيئة عمل مناسبة للعاملين فيها لرفع كفاءة وفعالية عمل القضاء وتحسين وصول المواطنين للمعلومات الخاصة بقضاياهم، وقد استمر العمل في عام 2015 لاستكمال عملية بناء وتطوير مرافق مجلس القضاء الأعلى وذلك من خلال المشاريع المقدمة من الجهات المانحة، وهي كما يلي:

أولاً: المشروع الكندي:

إن بناء مشروع المحاكم في مختلف مناطق الضفة الغربية هو مبادرة من الحكومة الكندية لصالح الشعب الفلسطيني بشكل عام، ولقطاع العدالة بشكل خاص، وذلك من خلال بناء وتجهيز مرافق المحاكم في الخليل وطولكرم، وقد تم البدء بالعمل في بعض هذه المشاريع وبنسب إنجاز متفاوتة كما يلي:

الجسر الواصل بين الاقلام والقاعات

مجمع محاكم طولكرم:

- لم تحل مشكلة تزويد مبنى محكمة طولكرم بالأحمال الكهربائية المطلوبة والمقدرة ب (1600) أمبير، وعليه تم إستلام المبنى بدون تشغيل كلي لجميع الأجهزة والمعدات.
- تم استلام مبنى محكمة طولكرم من قبل اللجنة المشكلة من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان بالإضافة إلى ممثل من مجلس القضاء الأعلى وممثل عن النيابة العامة في الفترة ما بين 21 /10 /2015 – 27 /10/ 2015 بموجب شهادة إستلام إبتدائي موقعة بتاريخ 28 /10 /2015.
- تم استلام الأثاث والمعدات في مبنى محكمة طولكرم من قبل دائرة تكنولوجيا المعلومات ودائرة اللوازم في مجلس القضاء الأعلى بالإضافة إلى ممثلين عن الدائرتين من قبل النيابة العامة وذلك في الفترة ما بين 28 /10 /2015 – 10 /11 /2015، ضمن اتفاقية استلام مبدئي موقعة بتاريخ 11 /11 /2015.
- تم التدريب على أنظمة التشغيل والصيانة في المبنى من قبل ممثلين من دوائر الصيانة وتكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة.

محكمة طولكرم

مدخل المحكمة

مجمع محاكم الخليل:

- توقيع مذكرة تفاهم مع بلدية الخليل لتوفير خدمات بنية تحتية لتشغيل مبنى المحكمة وتشمل (2000) أمبير وماء وصرف صحي.
- خطة تحديد التكاليف cost control: إن تغير صرف العملات الكندي مقابل الدولار الأمريكي انعكس سلباً على ميزانية مشروع محكمة الخليل، وقد تم تعيين بعثة كندية لعمل دراسة مالية للمشروع، تضمنت دراسة تكاليف البناء المحلي ووضع مجموعة من المقترحات للجنة الفنية بشأن التقليص في الكميات وإستبدال المواد والآليات ببدائل أقل تكلفة بدون التأثير على عناصر واعتبارات الأمن والسلامة والوظائف المكانية واعتبارات الوصول التصميمية، وتعديلات في التصميم لزيادة كفاءة الحركة، بالإضافة إلى التقليصات في المساحة لكل من المحكمة والنيابة العامة من جدول التسكينات والمساحات الصافية، وبناء على هذا تم تخفيض المساحة من 15,000 متراً مربعاً إلى 13,900 متراً مربعاً.
- الإنتهاء من التصميم الأولي للمشروع وهو بنسبة 40 % من التصميم الكلي، حيث تمت الموافقة عليه من قبل جميع الأطراف (مجلس القضاء الأعلى والنيابة والشرطة)، ومن المتوقع أن يتم الإنتهاء من تصميم المبنى في أيلول 2016، ليتم البدء بإجراءات تنفيذ البناء.

ثانياً: المشروع الأوروبي:

ضمن برنامج دعم سيادة القانون وبتمويل من الإتحاد الأوروبي، سيتم تنفيذ إنشاء وتوسعة مباني المحاكم في عدة مواقع في الضفة الغربية.

وزارة المالية هي الجهة المتعاقدة مع المشروع ووزارة الأشغال العامة والإسكان هي الجهة المشرفة والمتابعة له، وقد تم تشكيل لجنة لمتابعة سير العمل في هذه المشاريع تتألف من كافة الأطراف ذات العلاقة وهم وزارة الأشغال العامة والإسكان كونها الجهة المشرفة، ومجلس القضاء الأعلى بالإضافة إلى النيابة العامة كجهات مستفيدة، وقد تم التوصل حتى تاريخه إلى ما يلي:

محكمة بداية قلقيلية:

تنفيذ أعمال البناء والتشطيب خلال عام 2015 من قبل شركة براذرز للمقاولات، وقد تم الإنتهاء من بناء جميع الطوابق للمبنى ومن المتوقع الإنتهاء منه بشهر 2016/2.

الواجهة الرئيسية – محكمة قلقيلية

دائرة التنفيذ– محكمة قلقيلية

قلم المحكمة

قاعة محكمة بداية – محكمة قلقيلية

محكمة سلفيت:

يجري تنفيذ أعمال البناء حالياً من خلال شركة التجهيز والبناء، ويوجد هناك تأخير في إنجاز البناء في المشروع ومن المتوقع الإنتهاء منه في شهر 2016/09.

توسعة محكمة جنين:

تنفيذ أعمال البناء والتشطيب لتوسعة محكمة جنين والتي تشمل إضافة طابقين للمشروع من قبل شركة أبعاد للمقاولات ومن المتوقع الإنتهاء منه بشهر 2016/04.

محكمة سلفيت

توسعة محكمة جنين

بناء محكمة دورا:

تم طرح عطاء لتنفيذ أعمال البناء بشهر 2015/6 والآن هم في مرحلة تقييم العطاءات من قبل الإتحاد الأوروبي ووزارة الأشغال العامة والإسكان ومن المتوقع البدء بتنفيذ المشروع بشهر 2016/02

على مستوى المتابعة والتقييم:

- ضمن سياسة تعزيز أطر المراقبة والمساءلة والشفافية تم العمل على مأسسة عملية المتابعة والتقييم وتطويرها من خلال مايلي :
- العمل على مأسسة دورية التقارير لإنجازات الدوائر في مجلس القضاء الأعلى حيث تم إصدار التقارير الربعية والنصفية لرئيس مجلس القضاء الأعلى، والعمل على أتمتتها في عام 2016.
- العمل على تطوير عملية المتابعة والتقييم من خلال رفد الدائرة بخبير للمتابعة والتقييم.
- شاركت الوحدة في تدريب للمتابعة والتقييم ضمن برنامج سواسية .

- تقديم تقرير نهائي لإنجازات مجلس القضاء لمجلس الوزراء لعام 2015.
- العمل على صياغة مؤشرات الخطة التنفيذية لعام 2015.
- المشاركة في تقييم مؤشرات الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة، وكذلك المشاركة بمجموعة من الاجتماعات على مستوى مؤسسات القطاع لاعتمادها بالشكل النهائي.
- المشاركة بنظام المراقبة الإحصائي بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكذلك المشاركة ضمن الفريق الوطني لمسح سيادة القانون وتعزيز الوصول إلى العدالة في بناء قاعدة بيانات لمؤشرات العدالة في فلسطين بالتعاون مع الجهاز الإحصائي.
- إصدار تقرير المتابعة والتقييم النهائي للخطة التنفيذية والخطة القطاعية لعام 2015.
- العمل مع خبيرة النوع الإجتماعي في مجلس القضاء الأعلى على مراجعة الخطة الاستراتيجية من منظور النوع الإجتماعي وإدراج مؤشرات القياس والمشاركة في فريق النوع الإجتماعي لوضع المهام والمسؤوليات والوصوفات الوظيفية الخاصة بوحدة النوع الإجتماعي المنوي استحداثها وإعداد مقترح هيكلية الوحدة واختصاصاتها لدمجها في الخطة التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى للعام 2015 و اعتمادها.
- المشاركة في اللجنة القطاعية لإعداد خطة قطاع العدالة الاستراتيجية المتوسطة المدى للأعوام 2014-2016 واستكمال مناقشة مؤشرات الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة.
- المشاركة في إنجاز التقرير السنوي لعام 2013 و 2014 لمجلس القضاء الأعلى وذلك بالتعاون مع الخبير الإحصائي .
- المشاركة في تدريب للمتابعة والتقييم ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (سواسية) حيث تم تدريب ثلاثة من موظفي مجلس القضاء الأعلى .

التحديات والصعوبات:

- على الرغم من الإنجازات التي حققتها الدائرة إلى أنها لازالت تواجه بعض الصعوبات والتحديات من أبرزها ما يلي:
- ضرورة استمرار التنسيق بين مؤسسات قطاع العدالة نحو شراكة في المسيرة التطويرية للقطاع وتبادل الخبرات والدروس المستفادة .

- عدم وضوح مستقبل التمويل ومحدودية اهتمام المانحين بدعم مشاريع البنية التحتية وتطوير أداء مؤسسات قطاع العدالة.
- تأخر المانحين في الإجابة على طلبات التمويل بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة والطويلة لإقرار أي تمويل وتنفيذه.
- محاولة بعض المانحين فرض أولويات مسبقة لديهم بتمويل نشاطات محددة، أو تأثر الدعم بالمواقف السياسية للدول المانحة.
- لجوء معظم المانحين إلى آلية تنفيذ الدعم من خلال مؤسسات خارجية تقوم بإدارة المنحة وتنفيذها بما يرافقها من اقتطاع مصاريف إدارية.
- صعوبة رصد تمويل للمتطلبات الطارئة الواردة من دوائر المجلس خارج الخطة التنفيذية و الموازنة المرصودة للمجلس في وزارة المالية بسبب الإجراءات الطويلة والمعقدة والحاجة للحصول على الموافقة لمتطلباته كلما استدعت الحاجة.

الاستنتاجات والتوصيات:

شهد العام 2015 العديد من الإنجازات وتطوراً واضحاً في الأداء، ومن أجل الاستمرار في الأداء يوصى بما يلي:-

- رفع قدرات موظفي وحدة التخطيط وإدارة المشاريع من خلال الاستمرار ببرامج متخصصة وذات مستوى متقدم في مجالي التخطيط الاستراتيجي و إدارة المشاريع والمتابعة والتقييم والترجمة .
- تطوير الهيكل التنظيمي لوحدة التخطيط وإدارة المشاريع، لاستيعاب التطور الحاصل في عمل الوحدة ومهامها وإنجازات موظفيها وضمان استدامتها.
- ضرورة إعتماد مجلس القضاء قدر الإمكان على موازنته التطويرية في دعم إحتياجات المحاكم و الدوائر.
- تعزيز دور وحدة التخطيط على المستوى الداخلي من خلال التكامل والدعم الفني لكافة وحدات المجلس.
- تعزيز إدماج مفهوم المتابعة والتقييم كنهج مؤسسي والعمل على الأتمتة.

الأهداف الرئيسية لعام 2016:

كان من أبرز أهداف الوحدة للعام 2016:

- استمرار العمل على تحديد وتطبيق نظام العمر الافتراضي للدعاوى بالتعاون مع دائرة تكنولوجيا المعلومات للقضايا الواردة والمدورة في المحاكم من قبل لجنة تحديد العمر الإفتراضي للدعاوى، وتطبيقها على برنامج ميزان 2 في محاكم الدرجة الأولى كل من محكمة رام الله ونابلس والخليل.
- متابعة العمل على استراتيجية تقليص التراكم القضائي من خلال فصل كامل للقضايا التي سجلت خلال عام 2010.
- إعداد الخطة التنفيذية للعام 2016 لمجلس القضاء الاعلى و المشاركة في الفريق الوطني لاستراتيجية قطاع العدالة ومجموعة عمل قطاع العدالة من خلال فريق التخطيط المختص والمكلف بذلك.
- انجاز دراسة العبء القضائي نحو تحديد العدد اللازم من القضاة لتوزيعهم على محاكم الدرجة الأولى بما يتناسب مع عبء العمل القضائي في كل محكمة وتحديد الإحتياج الفعلي من القضاة .
- العمل على تطوير عملية التبليغ من خلال تطبيق تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية في أعمال دوائر التبليغ .
- العمل بالشراكة مع دائرة تكنولوجيا المعلومات على تطوير وتأهيل آلية عمل لدوائر التنفيذ من خلال الخدمات الإلكترونية المطلوبة .
- استكمال العمل على وضع 8 مراكزخدمات ذاتية على مداخل محاكم البداية.
- المشاركة في إعداد التقرير السنوي لعام 2015 ضمن لجنة التقرير السنوي.
- العمل على مواءمة البنى التحتية والأنظمة الخاصة بالإستقبال والتوقيف والإحتجاز بما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان والممارسات الفضلى، واستمرار العمل مع الخبراء على تصميم أماكن التوقيف والإحتجاز في المحاكم الجديدة بحيث تكون التصاميم لأماكن التوقيف معدة بحسب المعايير، وكذلك العمل على تيسير وصول النساء والأطفال والفئات المهمشة للعدالة من خلال إدراج إحتياجات هذه الفئات ضمن مخططات المحاكم الجديدة.

- استكمال العمل على تطوير البنية التحتية لمباني ومجمعات المحاكم وملاءمتها لتقديم خدمات التقاضي بما يتواءم مع المعايير الدولية.
- استكمال العمل على مأسسة عملية المتابعة والتقييم وتطويرها من خلال إصدار التقارير الربعية والسنوية والعمل على تسكين الطاقم على الهيكلية المقترحة وتطوير نظام إلكتروني لإصدار التقارير.
- تنمية بيئة العمل وتطوير الهيكل التنظيمي والوظيفي لموظفي السلطة القضائية ليلبي الإحتياج الحقيقي للعمل من خلال المشاركة في إعداد مقترح مشروع الهيكلية لمجلس القضاء.
- تعزيز قدرات العاملين والعاملات في مؤسسات القطاع ومن خلال دورات تدريبية وورشات عمل للقضاة.
- طباعة وتوزيع المبادئ القانونية الصادرة عن المكتب الفني.
- تطوير وتعزيز القدرة المؤسسية للتعامل مع قضايا عدالة الأطفال والنوع الاجتماعي.
- صياغة الخطة التنفيذية لعام 2017.

الفصل الرابع

الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات

نبذة عن الإدارة

نشأت الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى عام 2005، بهدف مواكبة التطور التكنولوجي واستغلاله لتطوير السلطة القضائية، ومنذ ذلك الحين تعمل الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات على توفير وتطوير أحدث الوسائل والأدوات التكنولوجية لتقديم خدمات تعتبر بحسب رأي المراقبين لأداء السلطة القضائية محلياً ودولياً من الأفضل في هذا المجال. وكانت الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات ومنذ نشأتها وضعت خططاً ورؤى مستقبلية من أجل أن تكون السلطة القضائية نواة الحكومة الإلكترونية وهو الأمر الذي تحقق وبنسبة كبيرة جداً.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل المساندة للعمل القضائي، حيث استطاعت الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات تسخير أحدث التقنيات لخدمة السلطة القضائية؛ فقد أسهمت في الحد من الاختناق القضائي، وتسريع إجراءات التقاضي، ومتابعة سير الدعوى بكل دقة وفعالية.

أهم مجالات الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات:

- وضع الخطط التطويرية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتنفيذها وتطويرها .
- تصميم البرمجيات اللازمة لضمان حسن سير العدالة وعلى رأسها برنامج إدارة سير الدعوى القضائية (الميزان) والذي يعمل حالياً بإصداره الثاني على متابعة جميع الملفات القضائية في جميع درجات التقاضي منذ لحظة تسجيلها إلى لحظة فصلها وأرشفتها.
- تصميم وبناء كافة شبكات الحاسوب وشبكات الجهد المنخفض في جميع مباني ودوائر السلطة القضائية.

- متابعة الأعمال اليومية والشهرية، وتقييم الإحتياجات المتزايدة، وتطوير الخدمات اللازمة للمحاكم كافة.
- متابعة وتطوير الموقع الإلكتروني للسلطة القضائية والذي يقدم العديد من الخدمات الإلكترونية لأطراف العدالة.
- إعداد البرامج التدريبية وأدلة الإجراءات وتنفيذها في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات اللازمة لعمل المحاكم.
- تطوير البرمجيات اللازمة لضمان حسن أداء إدارات السلطة القضائية، بما تقتضيه مصلحة العمل.

الأهداف الرئيسة عام 2015

أكدت الخطة التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى للعام 2015، على أهمية تطوير خدمات نقاط التماس مع الجمهور، والاستجابة لبعض التحديات التي برزت في الأعوام المنصرمة والتوصيات الآنفة الذكر؛ وفيما يلي أهداف الأدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات للعام 2015:

- إعداد وتصميم برنامج محوسب خاص بدوائر كاتب العدل وذلك لتطوير البرنامج الحالي وتوحيد قواعد البيانات لتصبح مركزية.
- إعداد وتصميم برنامج محوسب خاص بالتفتيش القضائي.
- تطوير برنامج ميزان (2) لملاءمة نظام التسوية القضائية.
- تطوير برنامج ميزان (2) ليتلاءم مع نظام العمر الافتراضي للدعاوى.
- تطوير الخدمات الإلكترونية في برنامج ميزان (2) لتحتوي خدمات أكثر وتشمل شريحة أكبر من المستفيدين.
- تحسين وتطوير عملية التبليغ من خلال برنامج محوسب على موقع مجلس القضاء الإلكتروني.
- تحسين وتطوير آلية عمل دوائر التنفيذ، بعد أن صار من الممكن متابعة القضايا الخاصة بالمواطنين ووكلائهم من خلال الدخول إلى حساباتهم الخاصة على موقع مجلس القضاء الأعلى وصولاً إلى استحداث نظام شبيه بالصراف الآلي ATM لتقديم طلباتهم إلى دوائر التنفيذ في أي وقت في اليوم.
- استحداث مراكز خدمات ذاتية إلكترونية على أبواب المحاكم لتقديم الطلبات في أي وقت.

- استكمال افتتاح مراكز الإستعلامات في محاكم بيت لحم وأريحا وتدريب الموظفين على النظام المستخدم.
- تفعيل وتحديث موقع مجلس القضاء الأعلى باللغة الإنجليزية.
- تطوير تطبيق نظام الشكوى الإلكترونية على برنامج ميزان (2).

الإنجازات الرئيسة عام 2015

- تم إعداد وتصميم برنامج محوسب خاص بالكاتب العدل لتطوير البرنامج الحالي وتوحيد قواعد البيانات لتصبح مركزية، والآن جاري العمل على تطبيقه في المحاكم.
- تم إعداد وتصميم برنامج محوسب خاص بالتفتيش القضائي، بحيث يتم العمل عليه حالياً بشكل كامل.
- تجهيز نظام العمر الافتراضي للدعاوى.
- تم تحسين وتطوير عملية التبليغ من خلال إظهار شاشة تنبيه للمحامين على موقع مجلس القضاء الإلكتروني.
- تطبيق وتشغيل ماكنات KIOSK الخدمات الذكية في محكمة بداية رام الله.
- عقد ورش عمل متنوعة لتلبية الاحتياجات والمتغيرات في الأنظمة مثل(ورشة عمل خاصة بالآثار القانونية المترتبة نتيجة الاستخدام الخاطئ لبرنامج الميزان، ورشة عمل خاصة بكتاب العدل وإعداد المدربين)
- توريد وتركيب وتشغيل نظام كاميرات المراقبة الخاص بمبنى مجلس القضاء الأعلى ودوائره ومحاكم رام الله.
- تطوير وتطبيق قاعدة بيانات موحدة خاصة بقرارات المحكمة العليا و تطبيق نظام خاص بذلك على الأجهزة اللوحية وتزويد المحكمة العليا ب 25 جهاز لوحي لهذا الغرض.
- تفعيل وتحديث موقع مجلس القضاء الأعلى باللغة الإنجليزية.
- تم تطوير وتطبيق نظام الشكوى الإلكترونية.

التحديات والصعوبات:

تسعى الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات دوماً إلى تطوير وتحديث وتنمية عناصر ومكونات وأدوات العمل في مجالات عمل الإدارة كافة، ويشمل ذلك تحديث الأجهزة وتطوير البرمجيات وتنمية الكوادر البشرية. لكن هذا السعي تواجهه بعض المعيقات قد ترقى أحياناً إلى تحدي توجب البحث عن وسائل وابتداع طرق لمواجهتها وبالتالي تخطيها؛ ومن أبرز التحديات التي واجهتنا في العامين المنصرمين:

- محدودية الموارد المالية لتطوير الأجهزة والبرمجيات .
- محدودية الموارد المالية لتوفير بعض الدورات المتخصصة.
- نقص الكوادر في الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات ، وبالأخص المبرمجين وكوادر الدعم الفني في المحاكم.

الاستنتاجات والتوصيات

شهد العام 2015 تطوراً واضحاً في عمل الإدارة العامة للحوسبة وتكنولوجيا المعلومات، وقد تجلى ذلك واضحاً في إنجازات الإدارة. ونظراً إلى بروز بعض التحديات وتوقع زيادة حجم العمل ونوعيته في السنوات القادمة ومن أجل الاستمرار في التقدم ومواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة نوصى بما يلي:

- تخصيص بنود في الموازنة المالية السنوية لتطوير الأجهزة والبرمجيات ولعقد الدورات المتخصصة.
- رفد الإدارة العامة للحوسبة وتكنولوجيا المعلومات بالكوادر البشرية المؤهلة اللازمة.

الأهداف الرئيسة عام 2016

أكدت الخطة التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى على أهمية تطوير خدمات نقاط التماس مع الجمهور، والاستجابة لبعض التحديات التي برزت في العامين المنصرمين والتوصيات الآنفة الذكر؛ وفيما يلي أهداف الإدارة العامة للحوسبة لتكنولوجيا المعلومات للعام 2016:

- تطبيق برنامج الكاتب العدل الجديد في كافة المحاكم.
- تطبيق نظام العمر الافتراضي في كافة المحاكم.

- تطبيق وتشغيل ماكنات KIOSK الخدمات الذكية على باقي المحاكم.
- إعادة تأهيل ونقل وتطوير وتحديث مركز البيانات الخاص بمجلس القضاء الأعلى (Data Center) ليتلاءم مع التطورات الخاصة ببيئة العمل والتقدم التكنولوجي.
- العمل على تطوير وإعداد برنامج خاص لإدارة العمليات في دائرة الصيانة.
- تطوير البرنامج الخاص ببرنامج الشهود ليشمل المصاريف.
- متابعة الأمور الفنية والتدريبية والتشغيلية في مباني المحاكم الجديدة لضمان حسن سير الأعمال الفنية والبرمجية.
- استكمال تركيب وتفعيل أنظمة المكتبات في الـ 6 محاكم المستهدفة.
- العمل على تطوير البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصال الخاصة بمجلس القضاء الأعلى لضمان أمن المعلومات والسرعة الأعلى لنقل البيانات.
- توريد وتركيب أجهزة مصادر الطاقة غير المنقطعة (UPS) للمحاكم، و مبنى مجلس القضاء الأعلى ومحاكم رام الله ومركز المعلومات.
- عقد ورش عمل تدريبية لتدريب الموظفين التابعين لكاتب العدل على استخدام البرنامج الجديد.
- عقد ورش تدريبية لإعداد المدربين وحسب الإحتياجات.
- تطوير وتفعيل تطبيق خاص بدائرة التبليغات على الأجهزة المحمولة الذكية.

الفصل الخامس

وحدة الرقابة الداخلية

نبذة عن وحدة الرقابة الداخلية في مجلس القضاء الأعلى :-

تم تشكيل وحدة الرقابة الداخلية بتاريخ 2015/02/17 بتكليف من قبل معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا، وهي تتكون من ق.أ رئيس وحدة وثلاثة موظفين .

المهام الرئيسية لوحدة الرقابة الداخلية :

- تزويد الوزير بمدى فعالية الترتيبات الموضوعة لإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة والتزام بالمعايير المتعارف عليها والقوانين والأحكام النافذة .
- إضفاء ، وإغناء ، وتحسين الأداء في الدائرة الحكومية من خلال وضع أساليب منظمة ومضبوطة ،لتقييم وتحسين كفاءة إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.
- التدقيق الميداني والذي يشمل: (التدقيق المالي والإداري، وتدقيق الامتثال، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتدقيق تشغيلي، وتدقيق العقود ، وتدقيق المهمات الخاصة، وتدقيق المتابعة ، والتدقيق المتخصص بتكنولوجيا المعلومات) وما يندرج تحت ذلك من (فحص وتحليل الموازنات والميزانيات، تقويم السجلات المالية ومدى كفايتها، تقييم الأداء الفعلي في إدارات ووحدات المجلس والمحاكم المنتشرة في الضفة الغربية، فحص وتدقيق العمليات المالية وقياس مدى مطابقتها وملاءمتها للقوانين النافذة، وفحص الإيرادات والنفقات وفحص آليات الشراء.
- كتابة التقارير الرقابية ومراجعتها من ق.أ رئيس الوحدة وإعادة تعديلها من قبل الموظف المختص وتسلسل متابعتها حتى إصدار التقرير النهائي.
- المشاركة في اللجان والدورات التدريبية والورشات والاجتماعات الدورية الداخلية والخارجية.
- المشاركة في صياغة الرؤية والرسالة والأهداف، ورسم الخطة الاستراتيجية على مستوى المجلس ضمن نطاق اختصاصات الوحدة.

- مراجعة الخطط والبرامج والأنشطة والنتائج والتوقعات والبدائل مع مدراء الدوائر بشكل منتظم بهدف تحسين الأداء وسير العمل .
- تقييم المخاطر التي يمكن أن تعترض تنفيذ الخطط و متابعة تنفيذ التدابير اللازمة للسيطرة عليها .
- التأكد من صحة المعاملات الإدارية حسب الأصول واستخدامها في الأوجه المخصصة لها.
- التأكد من صحة المعاملات المالية حسب الأصول قبل توقيع رئيس المجلس أو من يفوضها عليها.
- تقييم المعاملات في كافة مجالات العمل التي تعرض على رئيس المجلس .
- إجراء الدارسات والتحليلات الخاصة بالأمور المالية وإعداد أية تقارير حولها بناءً على طلب رئيس المجلس .
- إبلاغ رئيس المجلس كتابياً بأية مخالفات للمعاملات التي تعرض عليه أثناء عملية التدقيق وتزويده بأية وثائق يطلبها.

أهداف الدائرة خلال عام 2015:

- التأكد من فعالية العمليات والإستخدام الكفء والإقتصادي للموارد.
- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسيات والإجراءات النافذة.
- التأكد من سلامة وموثوقية التقارير والمعلومات المالية وغير المالية .
- حماية الأصول من الخسائر الناتجة عن أخطاء غير مقصودة وأخطاء مقصودة متمثله بالاحتيال والفساد ومخالفة القوانين والتعليمات .

الإنجازات خلال عام 2015 :

قامت وحدة الرقابة الداخلية بإصدار عدة تقارير في الفترة الممتدة من تاريخ 2015/02/17 إلى 2015/12/31 وهي كالتالي:

أولاً : إعداد وكتابة التقارير الرقابية بكافة أنواعها (المالية ،الإمتثال ، والإجراءات المتبعة) وتم مراعاة شمولية التقارير من حيث عرض المشاكل وتقديم كافة طرق الحل المتاحة وتضمن تقارير الوحدة ما سيذكر أدناه :-

- تقرير التدقيق على قسم الحركة في الشؤون الإدارية .
- تقرير التدقيق على محكمة صلح دورا .
- تقرير التدقيق على محكمة نابلس.
- تقرير التدقيق على إيصالات الإيرادات لمحكمتي رام الله ونابلس لشهري 7 و 8.
- تقرير التدقيق على محكمة صلح حلحول .
- تقرير التدقيق على خطأ بالجمع في محكمة بداية اريحا.
- تقرير التدقيق على صناديق الإيرادات في محكمة بداية رام الله.
- تقرير نتائج جرد صناديق محكمة بداية رام الله.
- تقرير التدقيق على دائرة تنفيذ محكمة رام الله (فريق التدقيق الداخلي).
- تقرير التدقيق على اجازات الموظفين خلال شهر 1 /2015.
- تقرير مواصلات المحضرين في محاكم الضفة الغربية.
- تقرير التدقيق على عمل محضري دائرة تبليغات محكمة بداية طولكرم.
- تقرير لجنة تظلمات الموظفين لتقارير كفاية الأداء لموظفي مجلس القضاء الأعلى لعام 2014.
- تقرير التدقيق على كشف دوام موظفي محكمة بداية قلقيلية.
- متابعة كتاب مدير عام الشؤون المالية والإدارية بخصوص تقرير الدائرة المالية لدائرة تنفيذ محكمة بداية طولكرم بالتنسيق مع دائرة الرقابة والجودة.
- تقارير التدقيق على التعينات المدرجة على جدول تشكيلات المجلس للعام 2015 وهي مفصلة بالشكل التالي:-
- تقرير التدقيق على طلبات التوظيف ونتائج المقابلات على وظيفة مدخل بيانات ومراسل.
- تقرير التدقيق على تعيين موظفي الدعم اللوجستي.
- تقرير التدقيق على إجراءات التعيين لوظيفة كاتب في (الخليل، طولكرم، رام الله، جنين، بيت لحم، يطا).
- تقرير التدقيق على نتائج المقابلات لوظيفة كاتب (رام الله، الخليل، طولكرم، جنين، بيت لحم، يطا).

- تقرير التدقيق على فرز طلبات التوظيف لوظيفة مدخل بيانات ومراسل.
- تقرير التدقيق على فرز طلبات لوظيفة كاتب تبليغات.
- تقرير التدقيق على فرز الطلبات لوظيفة كاتب ومدخل بيانات لعام 2015.
- تقرير التدقيق على نتائج امتحانات وظيفة باحث قانوني وكاتب.
- تقرير التدقيق على نتائج المقابلات النهائية لوظيفة رئيس قلم جزاء محكمة بداية وصلح قلقيلية.

ثانياً : التدريب والعمل مع وحدة التنسيق المركزي في وزارة المالية للعمل على تقييم المخاطر في مجلس القضاء الأعلى للمباشرة في العمل على إعداد الخطة السنوية لعام 2016 للمباشرة في عملية التدقيق على الوحدات والدوائر والمحاكم التابعة لمجلس القضاء الأعلى.

ثالثاً: إعداد نظام خاص بالمكافآت لموظفي مجلس القضاء الأعلى.

رابعاً : فرز وتوزيع إقرارات الذمة المالية لموظفي مجلس القضاء الأعلى متابعتها .

خامساً: العمل على متابعة جهات الاختصاص لتنظيم أعمال المجلس.

سادسا: التدقيق واحتساب مواصلات مأموري التبليغ وأمناء الصناديق في كافة المحاكم وذلك حسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها من قبل وزارة النقل والمواصلات ،وإعداد التقارير الخاصة بهم من أجل العمل على صرف مواصلاتهم المتحركة من قبل الدائرة المالية، الأمر الذي يعود على المجلس بأثر مالي حسب النظام المتبع .

سابعاً: المشاركة في عدد من اللجان ومهام التدريب والتدقيق والمهام الخاصة

شاركت وحدة الرقابة الداخلية بعدة لجان وفرق في مجلس القضاء الأعلى وهي كالآتي:

1. **المشاركة في لجان التحقيق، حيث شاركت الوحدة بالتحقيق في 15 ملف تحقيقي.**
2. **المشاركة كعضو مراقب في لجان المقابلات والتعيينات :**

- لجنة مقابلات لمأمور تبليغ في محكمة بداية رام الله.
- لجنة مقابلات لوظيفة مدخل بيانات.
- لجنة مقابلات لوظيفة مراسل.

- لجنة مقابلات لوظيفة مدخل بيانات على بند المياومة في محكمة صلح سلفيت.
- لجنة مقابلات لوظيفة مدخل بيانات على بند المياومة في محكمة صلح حلحول.
- لجنة مقابلات لوظيفة مدخل بيانات على بند المياومة في محكمة بداية قلقيلية.
- لجنة مقابلات لوظيفة مدخل بيانات على بند المياومة في محكمة بداية الخليل.
- لجنة مقابلات لوظيفة مدخل بيانات على بند المياومة في محكمة بداية جنين.
- لجنة مقابلات لوظيفة مدخل بيانات على بند المياومة في محكمة بداية طولكرم.
- لجنة مقابلات لوظيفة مدخل بيانات على بند المياومة في محكمة صلح يطا.
- لجنة مقابلات لوظيفة مدخل بيانات على بند المياومة في محكمة العدل العليا.
- لجنة مقابلات التوظيف لعام 2015 لوظيفة مدخل بيانات محكمة بداية أريحا.
- لجنة مقابلات التوظيف لعام 2015 لوظيفة أمين صندوق جامعي للمحاكم (الخليل، نابلس، رام الله).
- لجنة مقابلات التوظيف لعام 2015 لوظيفة محاسب في مجلس القضاء الأعلى.
- لجنة مقابلات لوظيفة سائق في مجلس القضاء الأعلى.
- لجنة مقابلات لوظيفة باحث قانوني.
- لجنة مقابلات لوظيفة كاتب تبليغات لمحكمة بداية قلقيلية، ومحكمة بداية رام الله، محكمة صلح دورا الخليل.
- لجنة مقابلات لوظيفة كاتب عدل محكمة صلح دورا.

3. **المشاركة في لجان إتلاف المضبوطات والمبرزات في المحاكم وإعداد التقارير الخاصة بها:**

- اللجنة الدائمة لإتلاف المضبوطات والمبرزات في محكمة صلح يطا.
- اللجنة الدائمة لإتلاف المضبوطات والمبرزات في محكمة صلح سلفيت.
- اللجنة الدائمة لإتلاف المضبوطات والمبرزات في محكمة صلح دورا.
- اللجنة الدائمة لإتلاف المضبوطات والمبرزات في محكمة صلح طوباس.
- اللجنة الدائمة لإتلاف المضبوطات والمبرزات في محكمة بداية وصلح بيت لحم.
- اللجنة الدائمة لإتلاف المضبوطات والمبرزات في محكمة بداية وصلح رام الله.

- اللجنة الدائمة لإتلاف المضبوطات في محكمة بداية وصلح قلقيلية.
- اللجنة الدائمة لإتلاف المضبوطات في محكمة بداية وصلح جنين.
- اللجنة الدائمة لإتلاف المضبوطات في محكمة بداية وصلح نابلس.
- اللجنة الدائمة لإتلاف المضبوطات والمبرزات في محكمة بداية وصلح أريحا.
- اللجنة الدائمة لإتلاف المضبوطات والمبرزات في محكمة بداية وصلح طولكرم.
- اللجنة الدائمة لإتلاف المضبوطات والمبرزات في محكمة بداية وصلح الخليل.

لجان أخرى:

1. لجنة استدراج عروض أسعار فوائد على أموال الأمانات في البنوك.
2. فريق التدقيق الداخلي المشكل بقرار من رئيس المجلس.
3. لجنة تظلمات للمعترضين من الموظفين على تقارير كفاية الأداء السنوي.
4. لجنة للنظر في الاعتراضات الوطنية موبايل .
5. لجنة التدقيق على طلبات ونتائج المقابلات لوظيفة كاتب.
6. لجنة التدقيق على طلبات ونتائج المقابلات لوظيفة مدخل بيانات ومراسل على بند المياومة.
7. المشاركة في كتابة الأسئلة والمراقبة على امتحانات التحريرية للوظائف المعلن عنها في مجلس القضاء الأعلى (موظف إداري، محاسب، أمين صندوق جامعي).

التحديات والصعوبات التي واجهت الدائرة :-

التحديات:

1. عدم وجود هيكلية للمجلس تحتوي على هيكلية للوحدة.
2. نقص الكادر الوظيفي في الوحدة .
3. عدم استحداث نظام إلكتروني يخص الإيرادات أو وجود نظام يحكمها .
4. عدم وجود دليل إجراءات ينظم عمل بعض الأقسام في المجلس .
5. عدم إلتزام بعض رؤساء الدواوين بالمخاطبات المرسلة من قبلنا .

التوصيات :-

1. نوصي بإنجاز الهيكلية الجديدة للمجلس .
2. نوصي بزيادة الكادر الوظيفي .
3. نوصي باستحداث نظام إلكتروني ينظم كافة أعمال المجلس وبخاصة المالية منها .
4. يوجد الكثير من التوصيات على كل تقرير من تقارير الوحدة .

الأهداف الرئيسية لعام 2016 :-

- التأكد من فعالية العمليات والاستخدام الكفء والاقتصادي للموارد.
- التأكد من الإلتزام بالقوانين والأنظمة والسياسيات والإجراءات النافذة.
- التأكد من سلامة وموثوقية التقارير والمعلومات المالية وغير المالية .
- حماية الأصول من الخسائر بما فيها تلك الناتجة عن الاحتيال والفساد ومخالفة القوانين والتعليمات.
- إنهاء التدريب مع وحدة التنسيق المركزي والبدء بالعمل حسب المعايير المطلوبة .
- تدقيق الدائرة المالية في مجلس القضاء الأعلى من حيث (الإيرادات، والنفقات، والأمانات، والمشتريات) وإرفاق التقارير اللازمة.
- تدقيق دائرة الشؤون الإدارية في مجلس القضاء الأعلى من حيث (التعينات ، والتوظيف، ودوام الموظفين ، وأذونات المغادرة ، والإجازات) وإرفاق التقارير اللازمة.

- تدقيق دائرة اللوازم في مجلس القضاء الأعلى (جرد المستودعات في المجلس ، التأكد من بيئة حفظ اللوازم والخدمات ، آلية إرسال اللوازم وتوفيرها للمحاكم بالسرعة المطلوبة) وإرفاق التقارير اللازمة.
- المشاركة في إعداد الهيكلية الخاصة بالمجلس من قبل رئيس الوحدة .
- إجراء زيارة فجائية للمحاكم وذلك ضمن مهمات خاصة منها جرد الصناديق حسب النظام المالي المعمول به .
- متابعة واحتساب وتدقيق المواصلات المتحركة لمأموري التبليغ وأمناء الصناديق وإرفاق التقارير الخاصة بها للعمل على صرفها من قبل الدائرة المالية .
- إعداد تقرير الأثر المالي بشكل شهري.

القسم الثالث:
أعمال المحاكم النظامية

مقدمة

يتطرق الجزء الثاني من التقرير السنوي التاسع للسلطة القضائية عن العام 2015 إلى أعمال المحاكم النظامية، وذلك بتحديد عدد من المؤشرات القابلة للقياس والمقارنة. وفي سبيل استخلاص مؤشرات أعمال المحاكم النظامية، تم استخدام المنهجية العلمية المتبعة في تصنيف البيانات لأعمال المحاكم، والتي تم الحصول عليها من برنامج ميزان (2) المعتمد لدى مجلس القضاء الأعلى.[2] وفيما يلي المؤشرات المعتمدة، وتعريف لمؤشرات أعمال المحاكم وآلية احتسابها:

1. **مؤشر القضايا المدورة:** يقيس عدد القضايا التي لم يتم الفصل فيها خلال السنة السابقة ويتم تدويرها إلى السنة اللاحقة، ويساوي مجموع القضايا المدورة والواردة خلال السنة مطروح منه القضايا التي يتم فصلها خلال السنة.
2. **مؤشر القضايا الواردة للمحاكم خلال السنة:** يقيس عدد القضايا بمختلف أنواعها التي ترد إلى المحاكم يومياً وشهرياً وسنوياً والتي يتم توزيعها على القضاة للنظر فيها.
3. **مؤشر القضايا المفصولة:** يقيس عدد القضايا التي يتم الفصل فيها من قبل المحكمة وتُجمع على مستوى كل محكمة يومياً وشهرياً وسنوياً.
4. **مؤشر القضايا المدورة والواردة:** تحسب القضايا المدورة والواردة على مستوى المحكمة وتُجمع شهرياً، وتساوي القضايا الواردة خلال اليوم والشهر والسنة مضافاً إليها القضايا المدورة من السنة السابقة والمدورة يومياً وشهرياً وسنوياً.
5. **مؤشر نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة:** يقيس نسبة الفصل في القضايا في المحكمة شهرياً وسنوياً؛ ويساوي عدد القضايا المفصولة مقسوم على عدد القضايا الواردة مضروبا في 100 % .
6. **مؤشر نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز»:** يقيس نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة (المدور الكلي) فيساوي عدد القضايا المفصولة مقسوم على عدد القضايا المدورة والواردة مضروباً في 100 %.
7. مؤشر متوسط عدد القضايا الواردة شهرياً: يقيس عدد القضايا الواردة سنوياً مقسوماً على 12 شهراً.
8. مؤشر متوسط عدد القضايا المفصولة شهرياً: يقيس عدد القضايا المفصولة سنوياً مقسومة على 12 شهراً.

2 قد تظهر بعض الاختلافات في بعض الأرقام للمدور بين السنوات السابقة واللاحقة، ويعود ذلك لتحديث وتدقيق البيانات وقت إصدار التقرير

الفصل الأول

مؤشرات أعمال محاكم الصلح

مقدمة

تتشكل المحاكم النظامية في فلسطين وفقاً لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001، وقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002. وقد أنشئت محاكم الصلح استناداً إلى نص المادة (1/13) من قانون السلطة القضائية والتي جاء فيها « تنشأ بدائرة كل محكمة بداية محكمة صلح»؛ وتتشكل من قاضٍ منفرد، ويتولى مجلس القضاء الأعلى تنظيم أعمال محاكم الصلح وتقسيمها إلى دوائر متخصصة، ويمكن بقرار من مجلس القضاء انتداب قاضي الصلح للنظر في الأمور المستعجلة ويسمى في هذه الحالة بقاضي الأمور المستعجلة.

أولا: مؤشرات أعمال محاكم الصلح كافة

يبين الجدول رقم (1) مؤشرات أعمال محاكم الصلح خلال الأربع سنوات الأخيرة (2012-2015) والمتعلقة بالقضايا المدنية والجزائية والسير، وعدد القضايا المدورة من السنة السابقة والواردة والمدورة والمفصولة والمدورة للسنة اللاحقة ونسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة ونسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» ومتوسط القضايا الواردة شهرياً ومتوسط القضايا المفصولة شهرياً. وفيما يلي أبرز مؤشرات أعمال محاكم الصلح:

القضايا الواردة لجميع محاكم الصلح باستثناء قضايا السير:

بلغ عدد القضايا الواردة لجميع محاكم الصلح عام 2015 (51103) قضية ما عدا قضايا السير، في حين بلغ عدد القضايا الواردة للأعوام 2013، 2014، 2015،، (48900)، (50891) ، (51103) قضية على التوالي. ومسجلا الوارد للعام 2015 نسبة ارتفاع بلغت 4.3 % مقارنة بالعام 2013، أما على مستوى نوع القضايا الواردة يبين الجدول ما يلي:

القضايا المدنية الواردة:

حدث ارتفاع ملحوظ في عدد القضايا المدنية الواردة لمحاكم الصلح عام 2015، حيث وصل العدد إلى (16828) قضية، وبنسبة زيادة بلغت15 % مقارنة بالعام2013, حيث كان عدد القضايا الواردة (14367) قضية،عام 2013 ووصل إلى (16728) قضية عام 2014 ، والارتفاع المضطرد في عدد القضايا المدنية الواردة للمحاكم يشير إلى زيادة ثقة المواطن بالقضاء ، وارتفاع مستوى الوعي القانوني، والقناعة بجدوى اللجوء إلى المحاكم، وهو ما يعزز مبدأ سيادة القانون.

القضايا الجزائية الواردة:

بلغ عدد القضايا الجزائية الواردة لمحاكم الصلح عام 2015، (34275) قضية ، حيث كان عدد القضايا الواردة (34533) قضية في عام 2013 , ووصل العدد إلى (34163) قضيةعام 2014 . نلاحظ أن الأعوام الثلاثة الأخيرة لم تشهد تغيراً واضحاً في أعداد القضايا الواردة.

قضايا السير الواردة:

حدث ارتفاع في عدد قضايا السير الواردة لمحاكم الصلح في عام 2015 (126802) بنسبة زيادة وصلت (25 %) مقارنة بـ (94095) قضية عام 2013 . في حين كان عدد القضايا عام 2014 (100615) قضية، ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع المضطرد إلى تشديد الدوائر المختصة على موضوع المخالفات المتعلقة بالسير، وزيادة عدد السيارات.

القضايا المفصولة في جميع محاكم الصلح:

حدث ارتفاع في عدد القضايا المفصولة في جميع محاكم الصلح (حقوقية، وجزائية)، حيث وصل العدد في 2015، (55483) قضية، أو بنسبة زيادة وصلت إلى 20 % مقارنة بالعام 2013 والبالغة (44554) قضية، حيث بلغ عدد القضايا المفصولة (50525) في العام 2014.

أما على مستوى تفاصيل القضايا تظهر النتائج ما يلي:

- **القضايا المدنية المفصولة في جميع محاكم الصلح:** تظهر البيانات ارتفاعاً مضطرداً في عدد القضايا المدنية المفصولة من (12363) قضية عام 2013، وواصل عدد القضايا المدنية ارتفاعه ليصل إلى (15233) قضية عام 2014، و(17298) قضية عام 2015، ، وبنسبة زيادة تصل إلى 28.5 % مقارنة بالعام 2013،.

- **القضايا الجزائية المفصولة في جميع محاكم الصلح:** ارتفع عدد القضايا الجزائية المفصولة من (32191) قضية عام2013، إلى (35292) قضية عام 2014، وليبلغ عدد القضايا (38185) عام 2015، ، وليستمر الارتفاع ويبلغ عدد القضايا المفصولة عام 2015 (38185) وبنسبة زيادة تصل إلى 16 % مقارنة بالعام 2013.
- **قضايا السير المفصولة في جميع محاكم الصلح:** ارتفع عدد قضايا السير المفصولة من (93586) قضية عام 2013 إلى (93246) قضية عام 2014 إلى (127078) قضية عام 2015 أي بنسبة زيادة 27 % مقارنة بالعام 2013.
- **نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة:** بلغت النسبة الإجمالية للقضايا المفصولة إلى الواردة المدنية والجزائية للعام 2015، 109 % ، مقارنة ب 91 % عام 2013.

أما على مستوى نوع القضايا يلاحظ من جدول رقم (1) ما يلي:

- **نسبة القضايا المفصولة للواردة في القضايا المدنية:** تظهر البيانات أن نسبة مجموع القضايا المدنية المفصولة إلى الواردة في محاكم الصلح بلغت في العام 2013، 86 % ، وترتفع في العام 2014 إلى 91 % وفي عام 2015 تصل إلى 103 % .
- **نسبة القضايا المفصولة للواردة في القضايا الجزائية:** بلغت نسبة القضايا الجزائية المفصولة إلى الواردة 93 % عام 2013 ولترتفع بشكل ملحوظ عام 2014 ولتبلغ النسبة 103 % وتواصل بالإرتفاع لتصل 111 % في عام 2015.
- **نسبة القضايا المفصولة للواردة في قضايا السير:** نسبة قضايا السير المفصولة ما بين 93 % و 99 % خلال الأعوام 2013، 2014 ، مما يشير إلى فصل جميع قضايا السير تقريبا التي ترد إلى المحاكم، في عام 2015 حيث أن نسبة الفصل وصلت إلى 100 % .
- **متوسط القضايا الواردة والمفصولة شهرياً:** بلغ متوسط عدد القضايا المدنية والجزائية الواردة شهرياً (4075) قضية عام 2013، وبلغ (4241) قضية عام 2014، وليرتفع ويبلغ عام 2015 (4259) قضية شهرياً.

و بلغ متوسط إجمالي عدد القضايا المدنية والجزائية المفصولة شهرياً (3713) قضية عام 2013، وليبلغ (4210) قضية عام 2014، وليرتفع على نحو واضح وكبير عام 2015 لتصل إلى (4624).

- **متوسط قضايا السير الواردة والمفصولة شهرياً:** نلاحظ أن متوسط عدد قضايا السير الواردة شهرياً ازدادت، فقد ارتفعت من (7841) قضية عام 2013، إلى (8385) قضية

عام 2014، ولتعاود الإرتفاع في العام 2015 لتصل إلى 10567) قضية، بنسبة زيادة 26 % مقارنة بسنة 2013؛ أما معدل القضايا المفصولة شهرياً فهي أيضا شهدت ارتفاعاً, فمن (7799) قضية في العام 2013 ارتفعت لتصل إلى (7771) قضية في العام2014، وترتفع إلى (10590) قضية في العام 2015.

- **القضايا الواردة والمدورة لجميع محاكم الصلح باستثناء قضايا السير:** ارتفع إجمالي عدد القضايا الواردة والمدورة لجميع محاكم الصلح ليصل في العام 2013 إلى (78251) قضية، حيث بلغ إجمالي عدد القضايا (84585) عام 2014، (78100) قضية، في عام 2015.

أما على مستوى نوع القضايا الواردة يبين الجدول رقم (1) ما يلي:

- **القضايا المدنية الواردة والمدورة:** شهدت القضايا المدنية الواردة والمدورة ارتفاعاً مضطرداً، فمن (78251) قضية عام 2013 إلى (84585) قضية عام 2014، ولتصل إلى (85100) قضية عام 2015 وبنسبة زيادة 8.5 % مقارنة بالعام 2013.
- **القضايا الجزائية الواردة والمدورة:** بلغ عدد القضايا الجزائية الواردة والمدورة لمحاكم الصلح (5233) قضية عام 2013 واستمرت الزيادة ووصلت إلى(54101) قضية عام 2014، ولتبلغ (53076) قضية في العام 2015،بنسبة زيادة تصل إلى2 % مقارنة بالعام 2013 .
- **قضايا السير الواردة والمدورة:** ارتفع عدد قضايا السير الواردة والمدورة لمحاكم الصلح من (100605) قضية عام 2013، إلى (107634) قضية عام 2014 وإلى (127345) قضية عام 2015، وذلك بنسبة زيادة 21 % مقارنة بسنة 2013.

أما بالنسبة للقضايا المفصولة إلى المدور الكلي « الإنجاز»، فقد جاء على النحو التالي:

- **نسبة القضايا الإجمالية في جميع محاكم الصلح للحقوق والجزاء عدا قضايا السير:** بلغت هذه النسبة في الأعوام، 2013، 2014 ، 2015، 57 % ، 60 %، 65 على التوالي.
- **القضايا المدنية:** بلغت هذه النسبة في الأعوام، 2013، 2014، 2015، 47 % ، 50 % ، 54 % على التوالي.
- **القضايا الجزائية:** بلغت هذه النسبة في الأعوام ، 2013، 2014، 2015 ، 62 %، 65 %، 72 % على التوالي.
- **قضايا السير:** بلغت هذه النسبة في الأعوام ، 2013، 2014 ، 2015، 93 % ، 87 %، 100 % على التوالي.

جدول رقم (1): يبين القضايا الواردة والمدورة والواردة ونسبة المفصول، ومتوسط الوارد والمفصول، المدنية والجزائية والسير في محاكم الصلح ونسبها للأعوام (2012-2015)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي « الإنجاز »	متوسط عدد القضايا الواردة شهرياً	متوسط عدد القضايا المفصولة شهرياً
قضايا حقوقية	2015	15196	16828	32024	17298	14846	% 103	% 54	1402	1442
	2014	13756	16728	30484	15233	15199	% 91	% 50	2540	1269
	2013	11751	14367	26118	12363	13757	% 86	% 47	2177	1030
	2012	9867	13270	23137	11390	11747	% 86	% 49	1106	949
قضايا جزائية	2015	18801	34275	53076	38185	14893	% 111	% 72	2856	3182
	2014	19938	34163	54101	35292	18809	% 103	% 65	2847	2941
	2013	17600	34533	52133	32191	19938	% 93	% 62	2878	2683
	2012	17870	34366	52236	34638	17598	% 101	% 66	2864	2887
الإجمالي	2015	33997	51103	85100	55483	29739	% 109	% 65	4259	4624
	2014	33694	50891	84585	50525	34008	% 99	% 60	4241	4210
	2013	29351	48900	78251	44554	33695	% 91	% 57	4075	3713
	2012	27737	47636	75373	46028	29345	% 97	% 61	3970	3836
قضايا سير	2015	543	126802	127345	127078	283	% 100	% 100	10567	10590
	2014	7019	100615	107634	93246	14388	% 93	% 87	8385	7771
	2013	6510	94095	100605	93586	7019	% 99	% 93	7841	7799
	2012	354	62056	62410	62000	410	% 100	% 99	5171	5167

ثانياً: مؤشرات أعمال محاكم الصلح حسب كل محكمة على حدة

1. القضايا المدنية

يبين الجدول رقم (2) والرسم البياني رقم (1) و (2) عدد القضايا الواردة والمفصولة وعدد القضايا المدورة والواردة والمدورة السابقة واللاحقة، ونسبة القضايا المفصولة إلى الواردة، ونسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي/الإنجاز في محاكم الصلح للقضايا المدنية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2012 – 2015.

وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:

1. **عدد القضايا الواردة:** تظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله الأكثر من حيث عدد ورود القضايا المدنية بواقع (3733) قضية للعام 2015، تلتها محكمة صلح طولكرم بواقع (2572) قضية، ثم تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (2098) قضية، فيما جاءت محكمة صلح أريحا الأقل بواقع (311) قضية.

   وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله الأكثر من حيث عدد ورود القضايا المدنية بواقع (3340) قضية للعام 2014، تلتها محكمة صلح طولكرم بواقع (2411) قضية، ثم تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (2116) قضية، فيما جاءت محكمة صلح يطا الأقل بواقع (373) قضية. فيما بلغ مجموع القضايا الواردة في العام 2015، (16828) قضية؛ مقارنة بعدد القضايا الواردة في العام 2014، (16728).

2. **عدد القضايا المفصولة:** تظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله كانت الأكثر من حيث عدد القضايا المفصولة في العام 2015 بواقع (3683) قضية، تلتها محكمة طولكرم بواقع (2587) قضية, ومن ثم محكمة صلح نابلس بواقع (1855) قضية، ومحكمة يطا الأقل بواقع (419) قضية.

   وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله كانت الأكثر من حيث عدد القضايا المفصولة في العام 2014 بواقع (3104) قضية، تلتها محكمة طولكرم بواقع (2553) قضية, ومن ثم محكمة صلح نابلس بواقع (1984) قضية، ومحكمة يطا الأقل بواقع (11) قضية. فيما بلغ مجموع القضايا المفصولة في العام 2015 (17298) قضية؛ مقارنة بعدد القضايا المفصولة في العام 2014، والبالغة (15233)، وبنسبة زيادة وصلت إلى 12 % .

3. **نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة:** تظهر البيانات أن محاكم صلح أريحا ودورا ويطا في العـــام 2015 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصولة إلى الواردة وبلغت 258 % ، 118 % ، 107 % ، وجاءت محكمة صلح قلقيلية بعدها بنسبة 107 % ، تلتها محكمة صلح طوباس وبيت لحم بنسبة 105 % .

وتظهر البيانات أن محكمة صلح جنين ودورا وطولكرم في العام 2014 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصولة إلى الواردة وبلغت 106 % ، وجاءت محكمة صلح قلقيلية بعدها بنسبة 105 % ، تلتهما محكمة ،سلفيت بنسبة94 % ، وجاءت محكمة يطا الأقل بنسبة بواقع 3 %؛ ويعزى ذلك لكون محكمة يطا انشئت في الربع الاخير من العام2014 لم يتسنى للمحكمة الفصل في القضايا الواردة لضيق الوقت فيما بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في هذه السنة 91 % .

4. **القضايا المدورة السابقة:** تظهر البيانات أن القضايا المدورة من السنة السابقة للعام 2015 شهدت ارتفاعاً ملحوظاً فقد بلغت (15196) قضية، مقارنة بـ (13756) قضية في العام 2014، أي بنسبة زيادة 9.50 % عن العام 2014. وتظهر البيانات أن القضايا المدورة من السنة السابقة للعام 2015 كانت الأعلى في محكمة صلح رام الله بواقع (3532) قضية، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (2501) قضية، تلتها محكمة صلح جنين بواقع (1677) قضية. وتظهر البيانات أن القضايا المدورة من السنة السابقة للعام 2014 كانت الأعلى في محكمة صلح رام الله بواقع (3297) قضية، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (2369) قضية، تلتها محكمة صلح طولكرم بواقع (1739) قضية.

5 . **القضايا المدورة للسنة اللاحقة:** تظهر البيانات أن القضايا المدورة للسنة اللاحقة بلغت في العام 2015، (14846) قضية، فيما كانت في العام 2014 (15199) قضية .

وتظهر البيانات أن القضايا المدورة من السنة اللاحقة للعام 2015 كانت الأعلى في محكمة صلح رام الله بواقع (3582) قضية، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (2743) قضية، تلتها محكمة صلح جنين بواقع (1682) قضية. وتظهر البيانات أن القضايا المدورة من السنة اللاحقة للعام 2014 كانت الأعلى في محكمة صلح رام الله بواقع (3533) قضية، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (2500) قضية، تلتها محكمة صلح جنين بواقع (1677) قضية.

6. **نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي /الإنجاز:** بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي أو ما أطلقنا عليه تسمية الإنجاز في العام 2015، 54 % ، مقارنة بنسبة إنجاز بلغت

في العام 2014، 50 % . علماً بأن أعلى نسبة إنجاز في العام 2015 كانت في محكمة صلح سلفيت بواقع 70 % ، مقارنة بـ 66 % عام 2014، تلتها محكمة قلقيلية بواقع 67 % ، مقارنة بـ 59 % عام 2014، فيما جاءت محكمة صلح الخليل بواقع 47 % تلتها محكمة نابلس بواقع 40 % أقل نسبة إنجاز.

7. **عدد القضايا المدورة والواردة:** تظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله الأكثر من حيث عدد القضايا المدنية المدورة والواردة بواقع (7265) قضية للعام 2015، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (4599) قضية، ثم تلتها محكمة صلح طولكرم بواقع (4168) قضية، فيما جاءت محكمة صلح يطا الأقل بواقع (740) قضية.

وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله الأكثر من حيث عدد القضايا المدنية المدورة والواردة بواقع (6637) قضية للعام 2014، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (4485) قضية، ثم تلتها محكمة صلح طولكرم بواقع (4150) قضية، فيما جاءت محكمة صلح يطا الأقل بواقع (373) قضية. فيما بلغ مجموع القضايا المدورة والواردة في العام 2015، (32024) قضية، مقارنة بعدد القضايا المدورة والواردة في العام 2014 (30484)، وبنسبة زيادة وصلت إلى 4.8 % .

جدول رقم (2): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة والمدور السابق والمدور اللاحق ونسبة الفصل إلى الوارد في محاكم الصلح للقضايا المدنية حسب كل محكمة على حدة للأعوام (2012-2015)

المحكمة	2015							2014							2013							2012						
	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي - الإنجاز	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي - الإنجاز	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي - الإنجاز	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة
الخليل	950	1086	2036	966	1071	89%	47%	679	1163	1842	890	951	77%	48%	378	1004	1382	703	679	70%	51%	467	945	1412	1034	378	109%
بيت لحم	1162	1541	2703	1620	1083	105%	60%	981	1292	2273	1111	1162	86%	49%	841	874	1715	736	981	84%	43%	663	720	1383	544	839	76%
جنين	1677	1672	3349	1667	1682	100%	50%	1781	1619	3400	1723	1677	106%	51%	1468	1696	3164	1383	1781	82%	44%	1227	1492	2719	1251	1468	84%
دورا	782	742	1524	873	651	118%	57%	842	960	1802	1020	782	106%	57%	653	807	1460	618	842	77%	42%	454	848	1302	649	653	77%
رام الله	3532	3733	7265	3683	3582	99%	51%	3297	3340	6637	3104	3533	93%	47%	2635	3109	5744	2446	3298	79%	43%	1874	2561	4435	1800	2635	70%
سلفيت	329	757	1086	759	445	100%	70%	288	676	964	635	329	94%	66%	250	540	790	502	288	93%	64%	230	541	771	521	250	96%
طوباس	404	438	842	460	382	105%	55%	389	450	839	436	403	97%	52%	394	404	798	409	389	101%	51%	334	431	765	370	395	86%
طولكرم	1596	2572	4168	2587	1581	101%	62%	1739	2411	4150	2553	1597	106%	62%	1756	2172	3928	2189	1739	101%	56%	1752	2157	3909	2156	1753	100%
قلقيلية	647	1104	1751	1179	573	107%	67%	689	904	1593	946	647	105%	59%	522	864	1386	697	689	81%	50%	490	739	1229	707	522	96%
نابلس	2501	2098	4599	1855	2743	88%	40%	2369	2116	4485	1984	2500	94%	44%	2220	2112	4332	1963	2369	93%	45%	1992	2023	4015	1795	2220	89%
أريحا	901	311	1212	802	411	258%	66%	365	981	1346	394	902	40%	29%	402	380	782	417	365	110%	53%	184	484	668	266	402	55%
جلجول	354	395	749	428	321	108%	57%	337	443	780	426	354	96%	55%	232	405	637	300	337	74%	47%	200	329	529	297	232	90%
يطا	361	379	740	419	321	111%	57%	0	373	373	11	362	3%	3%	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	15196	16828	32024	17298	14846	103%	54%	13756	16728	30484	15233	15199	91%	50%	11751	14367	26118	12363	13757	86%	47%	9867	13270	23137	11390	11747	86%

الرسم البياني (رقم 1): القضايا الواردة والمفصولة في محاكم الصلح للقضايا المدنية للأعوام 2012– 2015

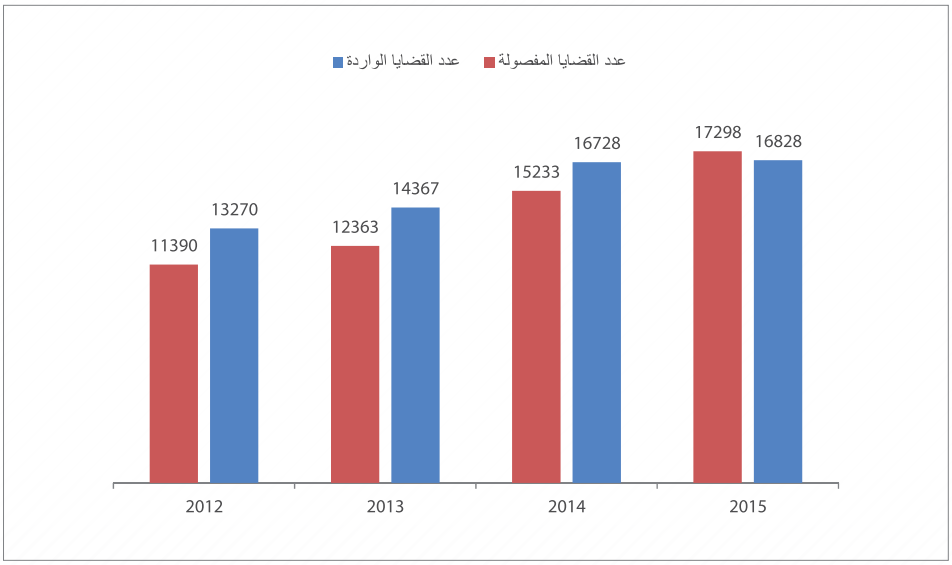

الرسم البياني (رقم 2): القضايا الواردة والمفصولة في محاكم الصلح للقضايا المدنية كل محكمة للعام 2015

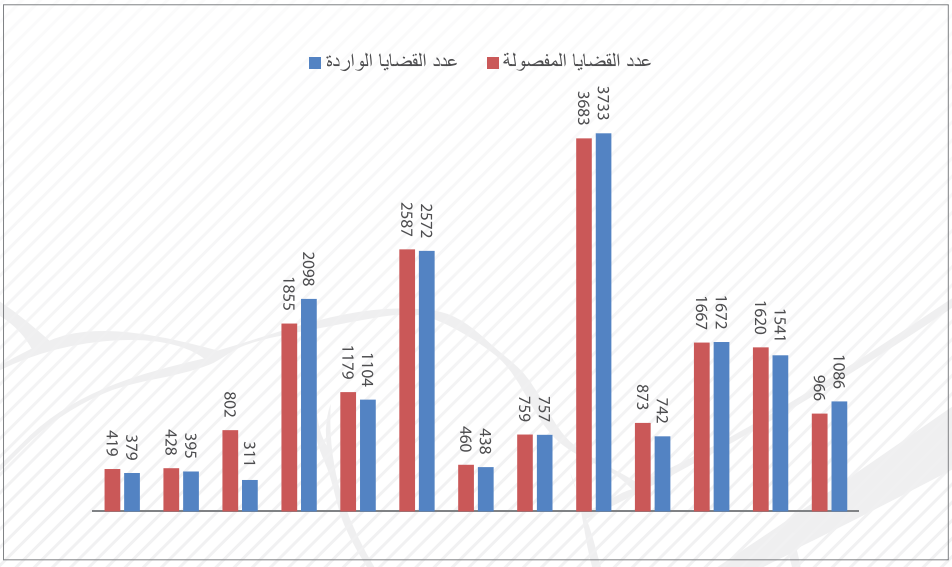

2. القضايا الجزائية

يبين الجدول رقم (3) والرسم البياني رقم (3) و (4) عدد القضايا الواردة والمفصولة ونسبة القضايا المفصولة إلى الواردة، والمدور السابق والمدور واللاحقة، ونسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الانجاز» في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2012 – 2015. وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:

1. **عدد القضايا الواردة:** تظهر البيانات أن محكمة صلح نابلس في العام 2015هي الأكثر عدداً من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (4857) قضية , تلتها محكمة صلح رام الله بواقع (4768) قضية لتشكل ما تلتها محكمة بيت لحم بواقع (4342) لتشكل ما نسبته الوارد الكلي .

وتظهر البيانات أن محكمة نابلس في العام 2014 هي الأكثر عدداً من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (5028) قضية, تلتها محكمة صلح رام الله بواقع (4875) قضية ، تلتها محكمة بيت لحم بواقع (4177). فيما بلغ مجموع القضايا الواردة في العام 2014، (34163) قضية؛ مقارنة بعدد القضايا الواردة في العام 2015، (34275) .

2. **عدد القضايا المفصولة:** وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله في العام 2015هي الأكبر عدداً من حيث القضايا المفصولة بواقع (6229)، تليها محكمة صلح بيت لحم بواقع (5547) قضية ، تلتها محكمة نابلس بواقع (4949) .

وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله في العام 2014 هي الأكبر عدداً من حيث القضايا المفصولة بواقع (5832) ، تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (4815) قضية، تلتها محكمة بيت لحم بواقع (4757) قضية .

3. **نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة:** جاءت محكمة رام الله في العام 2015 الأعلى نسبة في القضايا المفصولة إلى الوارد حيث بلغت 131 % ، وجاءت محكمة صلح بيت لحم وقلقيلية بالمرتبة الثانية بنسبة 128 % وتلتها محكمة صلح يطا بنسبة 114 % . فيما بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة في جميع المحاكم 111 % .

وكانت محكمة صلح رام الله في العام 2014 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصولة إلى الواردة حيث بلغت 120 % ، تلتها محكمة دورا بنسبة (118) وجاءت محكمة بيت لحم في المرتبة الثالثة بنسبة (114) ، فيما بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة في جميع المحاكم 103 % .

4. **عدد القضايا المدورة والواردة:** تظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله الأعلى من حيث عدد القضايا المدورة والواردة للعام 2015، حيث بلغ مجموع الوارد والمدور (10220) قضية لتشكل، تليها محكمة صلح نابلس بواقع (7691) فيما جاءت محكمة صلح يطا الأقل بواقع (922) قضية. وتظهر البيانات أن محكمة صلح رام الله الأعلى من حيث عدد القضايا المدورة والواردة للعام 2014، حيث بلغ مجموع الوارد والمدور (11285) تليها محكمة صلح بيت لحم بواقع (7902) فيما جاءت محكمة يطا الأقل بواقع (424) فيما بلغ مجموع القضايا المدورة والواردة في العام 2015، (53076) قضية، مقارنة بعدد القضايا المدورة والواردة في العام 2014 (54101) .

5. **عدد القضايا المدورة للسنة السابقة واللاحقة:** بلغت القضايا المدورة للسنة السابقة، (17870)، (17600)، (19938)، (18801) قضية للسنوات، 2012، 2013، 2014 ،2015على التوالي، حيث نلاحظ أن هناك حال تذبذب في عدد القضايا المدورة للسنة السابقة ويعزى ذلك لعدد القضايا الواردة والمفصولة.

وبلغ عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة، (17598)، (19938)، (18809) (14893) قضية للسنوات، 2012، 2013، 2014، 2015على التوالي، حيث نلاحظ ان هناك حالة من التذبذب بالإرتفاع والإنخفاض في عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة ويعزى ذلك إلى ارتفاع عدد القضايا الواردة في عام 2013.

وفي العام 2015 جاءت محكمة صلح رام الله الأعلى من حيث القضايا المدورة السابقة واللاحقة بواقع (5452) و (3991) على التوالي، تلتها محكمة نابلس بواقع (2834) قضية سابقة و (2742) قضية لاحقة، فيما كانت محكمة يطا هي الأقل من حيث عدد القضايا السابقة واللاحقة بواقع (274) و (185) على التوالي.

وفي العام 2014 جاءت محكمة صلح رام الله في المقدمة من حيث أعلى القضايا المدورة السابقة واللاحقة بواقع (6410) و (5453) على التوالي، تلتها محكمة بيت لحم بواقع (3725) قضية سابقة و (3145) قضية لاحقة، فيما كانت محكمة يطا هي الأقل من حيث عدد القضايا السابقة واللاحقة بواقع (صفر) وذلك لكون محكمة يطا أُنشئت في العام 2014 (275) مدور لاحق.

6. نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الانجاز»: بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي أو ما أطلقنا عليه تسمية الإنجاز في العام 2015، 72 % ، مقارنة بنسبة إنجاز بلغت في العام 2014، 65 % . علما بأن أعلى نسبة إنجاز في العام 2015 كانت في محكمة صلح سلفيت بواقع 90 % ، مقارنة ب 86 % عام 2014، علما بأن محكمة صلح دورا كانت الأكثر إنجازاً في عام 2014 بواقع 87 % تلتها محكمة سلفيت بواقع 86 % .

جدول رقم (3): عدد القضايا الواردة والمدورة والواردة والمفصولة ونسبة الفصل للوارد في محاكم الصلح للقضايا الجزائية

حسب كل محكمة على حدة للأعوام 2012 - 2015

المحكمة	2015							2014							2013							2012						
	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة إلى الوارد	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي - الإنجاز	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة إلى الوارد	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي - الإنجاز	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة إلى الوارد	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي - الإنجاز	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة
الخليل	1419	3805	5224	4048	1175	106%	77%	1009	3386	4395	2976	1419	88%	68%	632	3243	3875	2866	1009	88%	74%	787	2916	3703	3071	632	105%
بيت لحم	3145	4342	7487	5547	1940	128%	74%	3725	4177	7902	4757	3145	114%	60%	2785	4618	7403	3678	3725	80%	50%	2739	3738	6477	3691	2786	99%
جنين	999	3751	4750	3645	1105	97%	77%	1005	3936	4941	3942	999	100%	80%	889	3621	4510	3505	1005	97%	78%	682	3857	4539	3650	889	95%
دورا	360	1784	2144	1591	553	89%	74%	731	2118	2849	2489	360	118%	87%	780	2167	2947	2216	731	102%	75%	805	2041	2846	2066	780	101%
رام الله	5452	4768	10220	6229	3991	131%	61%	6410	4875	11285	5832	5453	120%	52%	7082	5445	12527	6117	6410	112%	49%	6943	7239	14182	7099	7083	98%
سلفيت	257	1558	1815	1637	178	105%	90%	246	1583	1829	1572	257	99%	86%	205	1541	1746	1500	246	97%	86%	185	1170	1355	1150	205	98%
طوباس	282	933	1215	991	224	106%	82%	322	913	1235	951	284	104%	77%	298	1049	1347	1025	322	98%	76%	265	1146	1411	1113	298	97%
طولكرم	1089	2672	3761	2778	985	104%	74%	1256	2661	3917	2826	1091	106%	72%	1378	2313	3691	2435	1256	105%	66%	1498	2501	3999	2621	1378	105%
قلقيلية	1056	2155	3211	2752	460	128%	86%	1224	2223	3447	2389	1057	107%	69%	761	2558	3320	2095	1224	82%	63%	799	2361	3160	2399	761	102%
نابلس	2834	4857	7691	4949	2742	102%	64%	2622	5028	7650	4815	2835	96%	63%	2003	5369	7372	4750	2622	88%	64%	2468	5259	7727	5724	2003	109%
أريحا	842	1300	2142	1465	677	113%	68%	611	1239	1850	1009	842	81%	55%	424	1237	1661	1050	611	85%	63%	388	962	1350	926	424	96%
جلجول	792	1702	2494	1816	678	107%	73%	1600	777	2377	1585	792	99%	67%	359	1371	1730	954	777	70%	55%	311	1176	1487	1128	359	96%
يطا	274	648	922	737	185	114%	80%	424	424	424	149	275	35%	35%	0	0	0	0	0	0%		0	0	0	0	0	0
المجموع	18801	34275	53076	38185	14893	111%	72%	19938	34163	54101	35292	18809	103%	65%	17600	34533	52133	32191	19938	93%	62%	17870	34366	52236	34638	17598	101%

الرسم البياني (رقم 3): القضايا الواردة والمفصولة في محاكم الصلح مفصلاً للقضايا الجزائية للأعوام 2012 – 2015

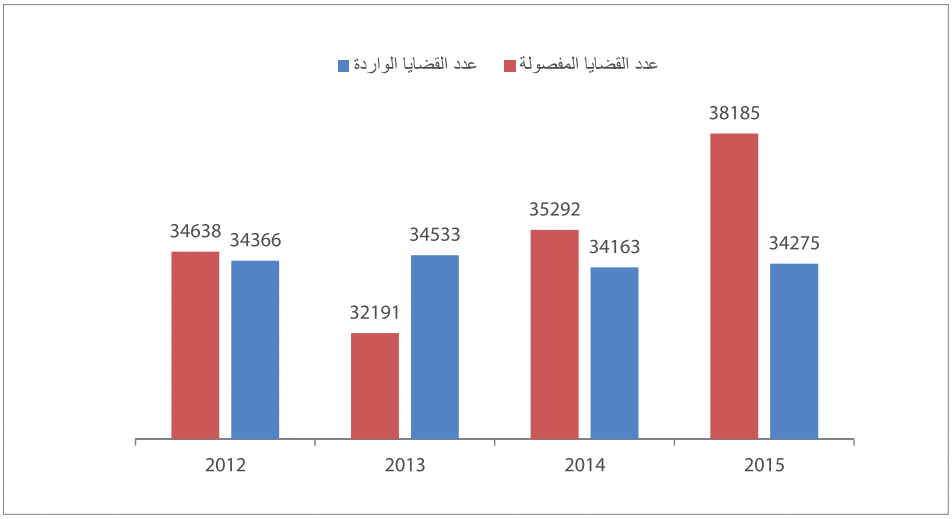

رسم بياني رقم (4): القضايا الواردة والمفصولة لمحاكم الصلح للقضايا الجزائية كل محكمة على حدة للعام 2015

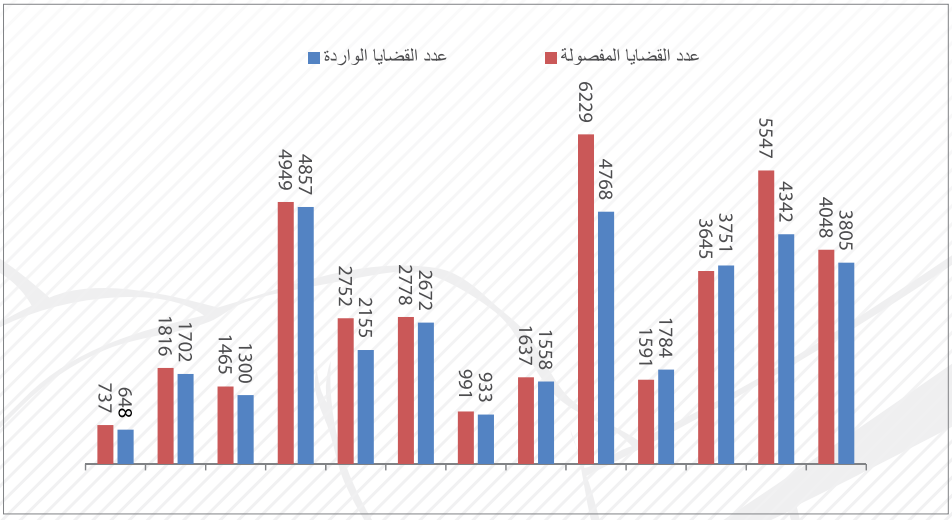

الفصل الثاني

مؤشرات أعمال محاكم البداية

يوجد في المحافظات الشمالية ثماني محاكم بداية في كل من نابلس، ورام الله، وبيت لحم، والخليل، وأريحا، وقلقيلية، وجنين، وطولكرم، وتنعقد محكمة البداية من ثلاثة قضاة وتكون الرئاسة لرئيس المحكمة أو لأقدمهم للنظر في الجرائم التي ينص عليها القانون، على أن تكون عقوبتها إحدى العقوبات التالية والجرائم المتلازمة مع هذه الجرائم، وهي الإعدام، الأشغال الشاقة المؤبدة، الاعتقال المؤبد، الحبس المؤبد، والسجن أو الحبس الذي يزيد عن (10) سنوات.

كما تنعقد محكمة البداية من قاض فرد للنظر في كافة الجنايات غير المنصوص عليها فيما ذكر سابقاً والجنح المتلازمة معها، وللنظر في كافة الدعاوى المدنية الخارجة عن اختصاص محاكم الصلح مهما بلغت قيمتها.

أولاً: مؤشرات أعمال محاكم البداية المدنية والجزائية كافة

تنظر محاكم البداية نوعين من القضايا ، مدنية وجزائية، ويلاحظ في الجدول رقم (4) زيادة في عدد القضايا الواردة والمفصولة ومتوسط الوارد والمفصول خلال الأعوام(2012-2015)، وذلك على النحو التالي:-

1. بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة من القضايا المدنية والجزائية (5791) قضية عام 2012، و(6430) قضية عام 2013، و(7060) قضية عام 2014، و(7042) قضية عام 2015.
2. وبلغ إجمالي عدد القضايا المفصولة من القضايا المدنية والجزائية (4972) قضية عام 2012، و(4752) قضية عام 2013، و(5660) قضية عام 2014، و(6905) قضية عام 2015، حيث سجلت نسبة القضايا المفصولة للواردة ارتفاعاً وصل إلى 98 % للعام 2015 مقارنة مع الأعوام السابقة.
3. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة والواردة من القضايا المدنية والجزائية (18217) قضية عام 2014، لتصل إلى(20195) قضية عام 2015.

4. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة من السنة السابقة من القضايا المدنية والجزائية(11157) قضية عام 2014، لتصل إلى(13153) قضية عام 2015.
5. بلغ إجمالي متوسط عدد القضايا الواردة شهرياً من القضايا المدنية والجزائية(483) قضية عام 2012، لتصل إلى (587) قضية عام 2015.
6. بلغ إجمالي متوسط عدد القضايا المفصولة شهرياً من القضايا المدنية والجزائية(472) قضية عام 2014، لتصل إلى(575) قضية عام 2015.

1. **مؤشرات أعمال محاكم البداية للقضايا المدنية كافة**

سجل إجمالي عدد القضايا المدنية الواردة إلى المحاكم ارتفاعاً مضطرداً من(4819) عام 2012 إلى(5179) عام 2013 ليصل إلى(5658) عام 2014، و(5435) عام 2015، كما سجل إجمالي عدد القضايا المدنية المفصولة ارتفاعاً أيضاً من(3769) عام 2012 إلى(3939) عام 2013، ليصل إلى(4518) عام 2014 و(5086) عام 2015، وسجلت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ارتفاعاً وصل إلى 94 % عام 2015 مقارنة بـ 80 % عام 2014.

1. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة والواردة من القضايا المدنية(14132) عام 2014 ليصل إلى(15071) عام 2015.
2. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة من السنة السابقة من القضايا المدنية (8474) عام 2014 ليصل إلى(9636) عام 2015.
3. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» عام 2014، 32 % ، وسجلت ارتفاعاً عام 2015 حيث بلغت 34 % .
4. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة للسنة القادمة من القضايا المدنية عام 2014، (9616) و(9959) عام 2015.

2. **مؤشرات أعمال محاكم البداية للقضايا الجزائية كافة**

سجل إجمالي عدد القضايا الجزائية الواردة إلى المحاكم ارتفاعاً مضطرداً من(972) عام 2012 إلى(1251) عام 2013، ليصل إلى(1402) عام 2014، ويرتفع إلى (1607) عام 2015، وبلغ إجمالي عدد القضايا الجزائية المفصولة (1203) عام 2012، و(813) عام 2013، ليصل إلى (1142) عام 2014، ويرتفع عام 2015 إلى(1819).

1. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة والواردة من القضايا الجزائية(4085) عام 2014، لتصل إلى (5124) عام 2015.
2. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة من السنة السابقة من القضايا الجزائية(2683) عام 2014، ليصل إلى(3517) عام 2015.
3. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» 28 % عام 2014، وسجلت ارتفاعاً عام 2015 حيث بلغت 35 % .
4. بلغ إجمالي عدد القضايا المدورة للسنة القادمة من القضايا الجزائية(2942) عام 2014، و(3400) عام 2015.

جدول (4): عدد ونسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة ومتوسط الوارد والمفصول، في محاكم البداية للقضايا الحقوقية والجزائية للأعوام (2012-2015)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي « الإنجاز »	متوسط عدد القضايا الواردة شهرياً	متوسط عدد القضايا المفصولة شهرياً
قضايا حقوقية	2015	9636	5435	15071	5086	9959	% 94	% 34	1256	424
	2014	8474	5658	14132	4518	9616	% 80	% 32	472	377
	2013	7233	5179	12412	3939	8473	% 76	% 32	432	328
	2012	6184	4819	11003	3769	7234	% 78	% 34	402	314
قضايا جزائية	2015	3517	1607	5124	1819	3400	% 113	% 35	134	152
	2014	2683	1402	4085	1142	2942	% 81	% 28	117	95
	2013	2720	1251	3971	813	3158	% 65	% 20	104	68
	2012	2950	972	3922	1203	2719	% 124	% 31	81	100
الإجمالي	2015	13153	7042	20195	6905	13359	% 98	% 34	587	575
	2014	11157	7060	18217	5660	12558	% 80	% 31	588	472
	2013	9953	6430	16383	4752	11631	% 74	% 29	536	396
	2012	9134	5791	14925	4972	10901	% 86	% 33	483	414

ثانياً: مؤشرات أعمال محاكم البداية حسب كل محكمة على حدة

1. القضايا المدنية

يبين الجدول رقم (5) والرسم البياني رقم (5) و (6) عدد القضايا المدورة من السنة السابقة، والواردة والمدورة والواردة، والمفصولة، والمدورة للسنة القادمة، ونسبة القضايا المفصولة إلى الواردة، ونسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» في محاكم البداية للقضايا المدنية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2012-2015، وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:-

1. عدد القضايا الواردة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا المدنية الواردة إلى محاكم البداية في كل محكمة على حدة شهدت ارتفاعاً في معظم المحافظات، حيث ارتفعت عدد القضايا المدنية الواردة من(4819) عام 2012 إلى (5179) عام 2013، إلى (5658) عام 2014 و(5435) عام 2015، وكانت محكمة بداية نابلس الأكثر من حيث عدد القضايا الواردة عام 2015 حيث بلغ(1273)، تلتها محكمة بداية رام الله(1271)، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية رام الله(1313) تلتها محكمة بداية نابلس(1296).
2. عدد القضايا المفصولة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا المدنية المفصولة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة شهدت ارتفاعاً في معظم المحافظات، وبلغ مجموع القضايا المدنية المفصولة عام 2012(3769)، و(3939) عام 2013، وارتفع إلى (4518) عام 2014، و(5086) عام 2015، وكانت محكمة بداية رام الله الأكثر من حيث عدد القضايا المفصولة عام 2015 حيث بلغ(1307)، تلتها محكمة بداية نابلس(1044)، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية نابلس(1217) تلتها محكمة بداية رام الله(1061).
3. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في محاكم البداية للقضايا المدنية عام 2015 94 % ، وهو ما يظهر ارتفاعاً مقارنة بالعام 2014 حيث كانت النسبة 80 % ، وقد كانت محكمة قلقيلية الأكثر نسبة من حيث القضايا المفصولة إلى الواردة عام 2015 حيث بلغت 117 % تلتها محكمة بداية طولكرم 107 % ، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية نابلس الأكثر نسبة حيث بلغت 94 % ، تلتها محكمة بداية طولكرم 92 % .

4. عدد القضايا المدورة والواردة: تظهر مجموع أعداد القضايا المدنية المدورة والواردة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في هذه القضايا الكلية، ففي عام 2012 بلغت(11003) وارتفعت عام 2013 لتصل إلى(12412)، وعام 2014 وصلت إلى(14132)، وارتفعت عام 2015 إلى(15071)، وكانت محكمة بداية رام الله الأكثر من حيث عدد المدور والوارد عام 2015 حيث بلغ(3719) تلتها محكمة بداية نابلس(3217) وفي عام 2014 كانت محكمة بداية رام الله(3510) تلتها محكمة بداية نابلس(3160).

5. عدد القضايا المدورة من السنة السابقة: بلغ مجموع أعداد القضايا المدنية المدورة من السنة السابقة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة في عام 2012، (6184) وفي عام 2013، (7233) وفي عام 2014 وصلت(8474)، وعام 2015، (9636)، وكانت محكمة بداية رام الله الأكثر من حيث عدد المدور من السنة السابقة عام 2015 وبلغت(2448)، تلتها محكمة بداية الخليل(2184)، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية رام الله(2197) تلتها محكمة بداية نابلس(1864).

6. عدد القضايا المدورة للسنة القادمة: بلغ مجموع أعداد القضايا المدنية المدورة للسنة القادمة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة في عام 2012، (7234)، وفي عام 2013، (8473) ووصلت عام 2014 إلى(9616)، و(9959) عام 2015، وكانت محكمة بداية الخليل الأكثر من حيث عدد المدور للسنة القادمة حيث بلغ(2429) عام 2015 ثم تلتها محكمة بداية رام الله(2406)، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية رام الله(2449) تلتها محكمة بداية الخليل(2183).

7. نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز»: بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» في محاكم البداية للقضايا المدنية عام 2015، 34 % وفي عام 2014 بلغت 32 % ، وكانت محكمة بداية أريحا الأكثر نسبة من حيث القضايا المفصولة إلى المدور عام 2015 حيث بلغت 45 % تلتها محكمة بداية قلقيلية 44 % ، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية أريحا 40 % تلتها محكمة بداية نابلس 39 % .

جدول رقم (5): يبين عدد ونسبة القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا المدنية

حسب كل محكمة على حدة ونسب الفصل (2012-2015)

المحكمة	2015							2014							2013							2012						
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي « الإنجاز »	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي « الإنجاز »	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي « الإنجاز »	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة
الخليل	2184	1024	3208	779	2429	76%	24%	1726	1184	2910	727	2183	61%	25%	1391	1000	2391	665	1726	67%	28%	1204	935	2139	748	1391	80%
بيت لحم	1011	587	1598	611	987	104%	38%	876	556	1432	421	1011	76%	29%	687	485	1172	296	876	61%	25%	582	422	1004	318	686	75%
جنين	843	588	1431	589	842	100%	41%	727	527	1254	411	843	78%	33%	658	492	1150	423	727	86%	37%	629	503	1132	474	658	94%
رام الله	2448	1271	3719	1307	2406	103%	35%	2197	1313	3510	1061	2449	81%	30%	1922	1303	3225	1028	2197	79%	32%	1474	1250	2724	802	1922	64%
طولكرم	688	350	1038	375	643	107%	36%	636	399	1035	369	667	92%	36%	509	404	913	277	636	69%	30%	520	296	816	307	509	104%
قلقيلية	401	242	643	283	360	117%	44%	364	271	635	234	402	86%	37%	241	268	509	145	364	54%	28%	210	208	418	177	241	85%
نابلس	1944	1273	3217	1044	2173	82%	32%	1864	1296	3160	1217	1943	94%	39%	1741	1138	2879	1015	1864	89%	35%	1469	1125	2594	852	1742	76%
أريحا	117	100	217	98	119	98%	45%	84	112	196	78	118	70%	40%	85	89	174	90	84	101%	52%	96	80	176	91	85	114%
المجموع	9636	5435	15071	5086	9959	94%	34%	8474	5658	14132	4518	9616	80%	32%	7233	5179	12412	3939	8473	76%	32%	6184	4819	11003	3769	7234	78%

رسم بياني رقم (5): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا المدنية للأعوام 2012-2015

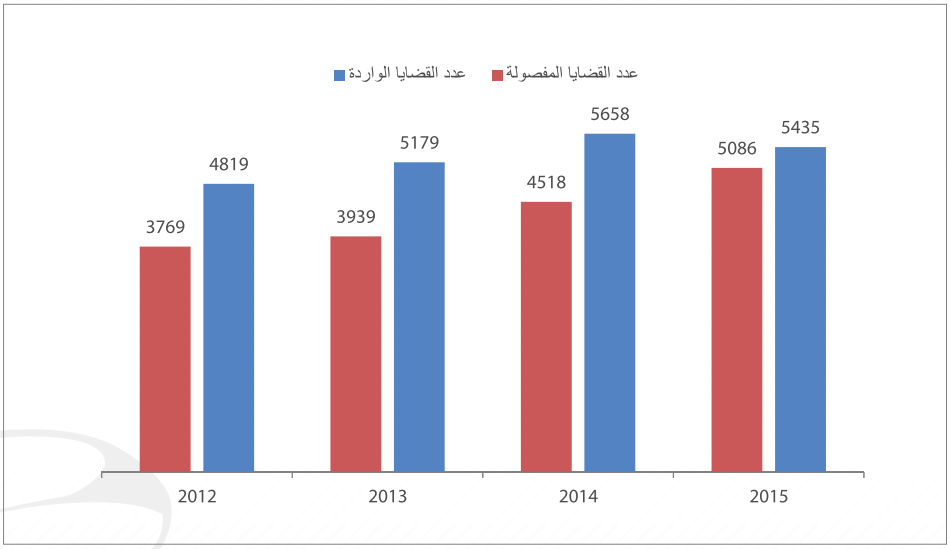

رسم بياني رقم (6): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا المدنية حسب كل محكمة للعام 2015

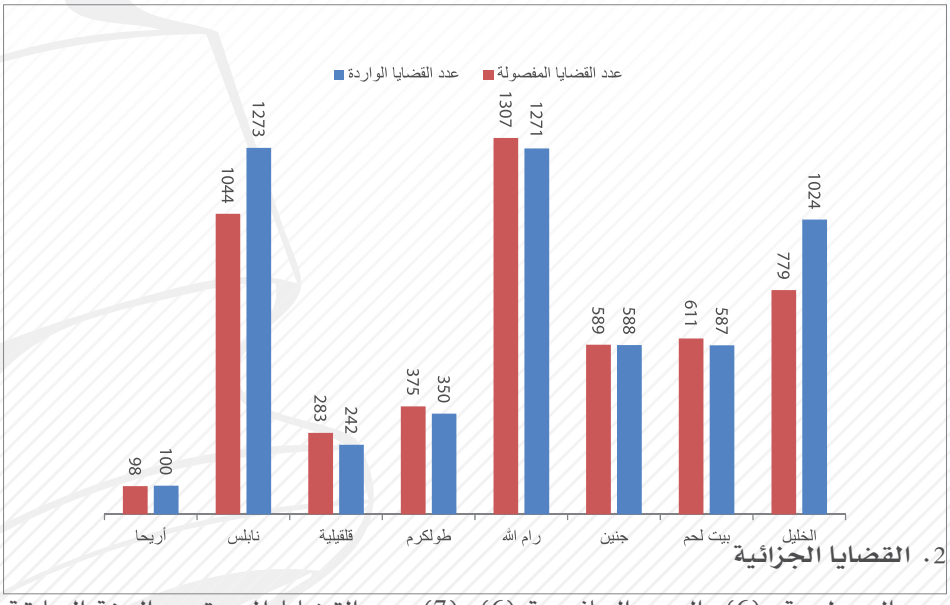

2. القضايا الجزائية

يبين الجدول رقم (6) والرسم البياني رقم(6) و(7) عدد القضايا المدورة من السنة السابقة،

والواردة والمدورة والواردة، والمفصولة، والمدورة للسنة القادمة، ونسبة القضايا المفصولة إلى الواردة، ونسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» في محاكم البداية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2012-2015، وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:-

1. عدد القضايا الواردة: تظهر البيانات أن مجموع أعداد القضايا الجزائية الواردة إلى محاكم البداية في كل محكمة على حدة شهدت ارتفاعاً في كافة المحاكم ففي عام 2012 بلغ(972) وفي عام 2013 ارتفع ليصل إلى(1251)، و(1402) عام 2014، وارتفع عام 2015 إلى(1607)، وكانت محكمة بداية نابلس أكثر المحاكم من حيث عدد الوارد عام 2015 حيث بلغ(386) تلتها محكمة بداية رام الله (289)، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية رام الله(408) تلتها محكمة بداية نابلس(292).
2. عدد القضايا المفصولة: تظهر البيانات أن مجموع أعداد القضايا الجزائية المفصولة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة شهدت ارتفاعاً في كافة المحاكم، ففي عام 2012 بلغت(1203) و(813) عام 2013، وارتفعت عام 2014 إلى(1142) وفي عام 2015 وصلت(1819)، وكانت محكمة بداية نابلس أكثر محكمة من حيث عدد القضايا المفصولة وبلغت(386) عام 2015 تلتها محكمة بداية رام الله (295)، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية نابلس(280) تلتها محكمة بداية رام الله (214).
3. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في القضايا الجزائية عام 2015، 113 % وهو ما يظهر ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالعام 2014 حيث بلغت 81 % ، وكانت محكمة بداية قلقيلية الأكثر نسبة من حيث المفصول إلى الوارد وبلغت 211 % تلتها محكمة بداية جنين 210 % عام 2015، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية جنين 125 % تلتها محكمة بداية قلقيلية 124 % .
4. عدد القضايا المدورة والواردة: تظهر مجموع أعداد القضايا الجزائية المدورة والواردة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في هذه القضايا الكلية، ففي عام 2012 بلغ (3922) و(3971) عام 2013، وارتفع عام 2014 إلى(4085) وفي عام 2015 وصل إلى(5124)، وكانت محكمة بداية رام الله الأكثر من حيث المدور والوارد بلغ(1161) عام 2015 تلتها محكمة بداية نابلس(1037)، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية رام الله (1084) تلتها محكمة بداية نابلس(931).

5. عدد القضايا المدورة من السنة السابقة: بلغ مجموع أعداد القضايا الجزائية المدورة من السنة السابقة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة عام 2012 (2950) وعام 2013، (2720) وفي عام 2014 بلغ (2683)، و(3517) عام 2015، وكانت محكمة بداية رام الله أكثر المحاكم من حيث مدور السنة السابقة بلغ(872) عام 2015 تلتها محكمة بداية الخليل(734)، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية رام الله(676) تلتها محكمة بداية نابلس(639).

6. عدد القضايا المدورة للسنة القادمة: بلغ مجموع أعداد القضايا الجزائية المدورة للسنة القادمة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة عام 2012، (2719) وفي عام 2013، (2683) وفي عام 2014، (2942) وبلغ عام 2015 (3400)، وكانت محكمة بداية رام الله أكثر المحاكم من حيث المدور للسنة القادمة حيث بلغ(864) عام 2015 تلتها محكمة بداية نابلس بلغ(808)، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية رام الله(870) تلتها محكمة بداية نابلس(651).

7. نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز»: سجلت نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» في محاكم البداية للقضايا الجزائية ارتفاعاً عام 2015، 35 % وفي عام 2014 بلغ 28 % ، وكانت محكمة بداية قلقيلية الأكثر نسبة من حيث المفصول إلى المدور الكلي «الإنجاز» بلغ 68 % عام 2015 تلتها محكمة بداية جنين 63 % ، وفي عام 2014 كانت محكمة بداية طولكرم 46 % تلتها محكمة بداية قلقيلية 34 % .

8. محكمة جرائم الفساد: ارتفعت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة عام 2015 حيث وصلت إلى 162 % ، مقارنة مع عام 2014 حيث بلغت 77 % .

9. محكمة الجمارك البدائية: ارتفعت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة عام 2015 حيث وصلت 116 % ، مقارنة مع عام 2014 حيث بلغت 53 % .

جدول رقم (6): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا الجزائية

حسب المحاكم للأعوام (2012-2015)

المحكمة	2015							2014							2013							2012						
	مدور السنة السابقة	الوارد	المفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي - الإنجاز		مدور السنة السابقة	الوارد	المفصول	المدور والوارد	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي - الإنجاز		مدور السنة السابقة	الوارد	المفصول	المدور والوارد	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي - الإنجاز		مدور السنة السابقة	الوارد	مفصول	المدور والوارد	مدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة
الخليل	734	209	149	794	71%	16%		104	109	56	213	157	51%	26%		70	82	60	152	104	73%	39%		440	117	163	557	394	139%
بيت لحم	307	128	128	246	100%	29%		303	74	67	377	310	91%	18%		275	66	38	341	303	58%	11%		260	106	92	366	274	87%
جنين	236	101	212	125	210%	63%		258	87	109	345	236	125%	32%		274	89	105	363	258	118%	29%		287	120	133	407	274	111%
رام الله	872	289	295	864	102%	25%		676	408	214	1084	870	52%	20%		585	219	128	804	676	58%	16%		604	161	180	765	585	112%
طولكرم	228	266	277	218	104%	56%		264	163	198	427	229	121%	46%		224	135	95	359	264	70%	26%		310	99	185	409	224	187%
قلقيلية	242	115	243	114	211%	68%		266	100	124	366	242	124%	34%		234	84	52	318	266	62%	16%		300	92	158	392	234	172%
نابلس	651	386	386	808	100%	37%		639	292	280	931	651	96%	30%		602	288	251	890	639	87%	28%		628	196	222	824	602	113%
جرائم الفساد	52	21	34	39	162%	47%		46	26	20	72	52	77%	28%		35	19	8	54	46	42%	15%		22	28	15	50	35	54%
أريحا	157	67	66	158	99%	29%		104	109	56	213	157	51%	26%		70	71	37	141	104	52%	26%		97	16	43	113	70	269%
الجمارك البدائية	38	25	29	34	116%	46%		23	34	18	57	38	53%	32%		27	13	17	40	23	131%	43%		2	37	12	39	27	32%
المجموع	3517	1607	1819	3400	113%	35%		2683	1402	1142	4085	2942	81%	28%		2720	1251	813	3971	2683	65%	20%		2950	972	1203	3922	2719	124%

رسم بياني رقم (6): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا الجزائية

للأعوام 2012- 2015

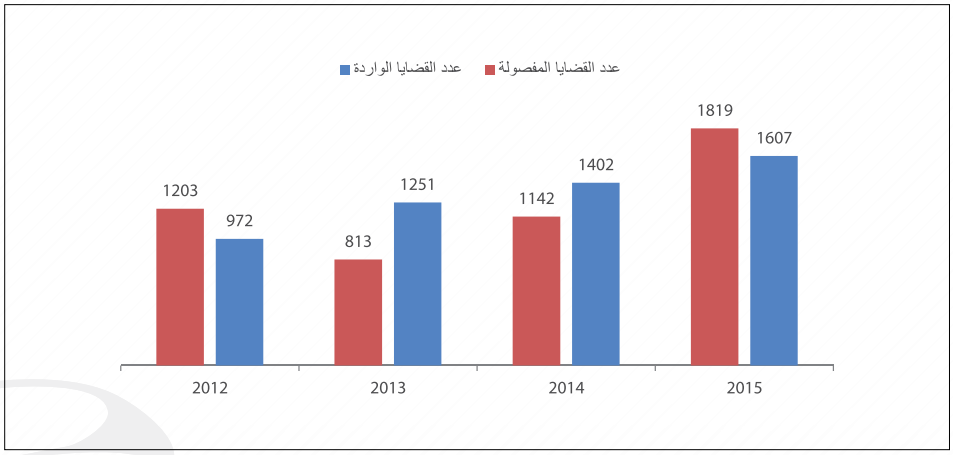

رسم بياني رقم (7): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا الجزائية

حسب كل محكمة للعام 2015

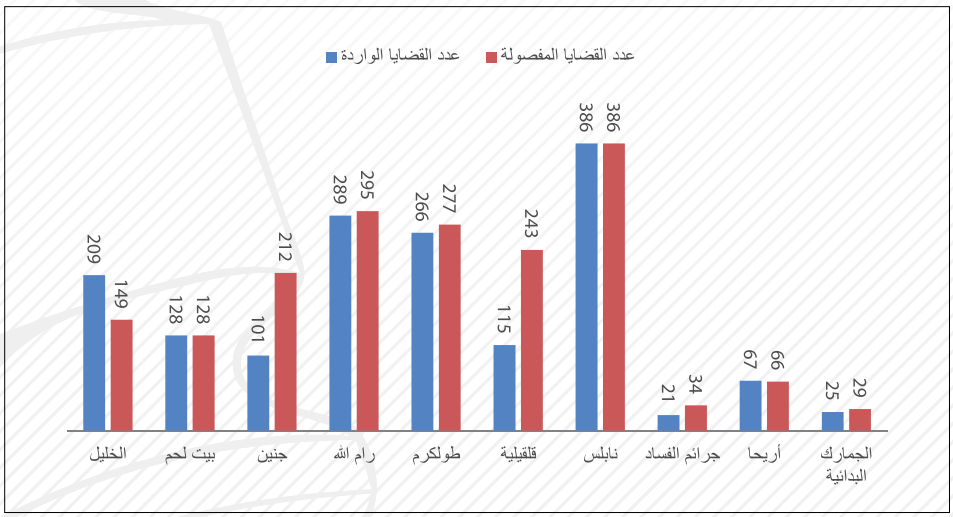

الفصل الثالث

مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الاستئنافية

مقدمة

تتولى محاكم البداية التي تنشأ في مراكز المحافظات صلاحية استئناف قرارات محاكم الصلح أمامها بصفتها الاستئنافية وتختص بالنظر فيها، وتنعقد محكمة البداية بصفتها الاستئنافية من ثلاثة قضاة في الاستئنافات الجزائية والحقوقية، وفي هذا الصدد تكون محكمة موضوع ويتم الطعن في الأحكام الصادرة عنها أمام محكمة النقض وفقاً للأصول والاجراءات، ويمكن ندب أحد قضاة الصلح للمشاركة في هيئة محكمة البداية بصفتها الاستئنافية حسب الحاجة ووفقاً لأحكام القانون.

أولاً: مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الاستئنافية

يبن الجدول رقم (7) عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة، ونسبة القضايا المفصولة إلى الواردة، ومدور السنة السابقة والمدور للسنة اللاحقة ونسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز»

في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية والجزائية، وذلك للسنوات 2012 – 2015. وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:

1. يلاحظ من الجدول رقم (7) أن نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة المدنية والجزائية قد بلغت في عام 2012 (89 %)، وفي عام 2013 (89 %)، وبلغت عام 2014 (85 %)، وعام 2015 (99 %).
2. أما بالنسبة لإجمالي عدد القضايا الواردة لمحاكم البداية بصفتها الاستئنافية، فقد ورد عام 2012 (4439) قضية، وفي عام 2013 ورد (4460) قضية، وفي عام 2014 ورد (3643) قضية، وفي عام 2015 ورد (6117).

3. القضايا المدورة والواردة: يلاحظ أن إجمالي عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية قد بلغت عام 2012 (6168) قضية، لتصل إلى) 6705(عام 2013، ولتنخفض إلى (5984) قضية عام 2014، وفي عام 2015 بلغت (9320) قضية.
4. عدد القضايا المفصولة عام 2012 (3943)، وعام 2013 (3981)، وعام 2014 (3120)، وعام 2015 (6070).
5. المدور من السنة السابقة: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في عدد القضايا الإجمالي المدورة من سنة إلى سنة أخرى في القضايا الجزائية والمدنية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، وجاءت على النحو التالي؛ عام 2012 بلغت (1729)، وفي عام 2013 بلغت (2245) وفي عام 2014 بلغت (2341) وفي عام 2015 بلغت (3203) قضية.
6. المدور إلى السنة اللاحقة: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في عدد القضايا الإجمالي المدورة للسنة اللاحقة في القضايا الجزائية والحقوقية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، وجاءت على النحو التالي؛ في عام 2012 (2225) عام 2013 (2724) عام 2014 (2882) عام 2015 (3560).
7. معدل عدد القضايا الواردة شهرياً: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في عدد القضايا الإجمالي الواردة شهرياً الجزائية والمدنية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، وجاءت على النحو التالي عام 2012 (370)، عام 2013 (372)، عام 2014 (304)، وعام 2015 (510).
8. معدل عدد القضايا المفصولة شهرياً: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في عدد القضايا الإجمالي الواردة شهرياً الجزائية والمدنية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، وجاءت على النحو التالي؛ عام 2012 (329)، عام 2013 (332)، عام 2014 (259)، عام 2015 (506).
9. أما بالنسبة للقضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة : يلاحظ أن نسبة إجمالي القضايا المفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية لمجموع القضايا المدورة والواردة بلغت نسبتها عام 2012 (64 %) وبلغت عام 2013،(59 %)، وفي عام 2014 كانت نسبتها (52 %) وفي عام 2015 بلغت (65 %).

1. القضايا المدنية

1. يلاحظ من الجدول رقم (7) أن نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة المدنية قد بلغت في عام 2012 (87 %) وعام 2013 (78 %)، وعام 2014 (92 %) وعام 2015 (94 %).
2. أما بالنسبة لعدد القضايا الواردة المدنية لمحاكم البداية بصفتها الاستئنافية، فقد بلغت في العام 2012 (1573)، وعام 2013 (1708)، وعام 2014 (1935)، وعام 2015 (2398).
3. القضايا المدورة والواردة: يلاحظ أن عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية قد بلغت عام 2012 (2352)، وعام 2013 (2687)، وعام 2014 (3297)، وعام 2015 (3918).
4. عدد القضايا المفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا المدنية عام 2012 (1373)، وعام 2013 (1325)، وعام 2014 (1777)، وعام 2015 (2261).
5. المدور من السنة السابقة: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في عدد القضايا المدورة من السنة السابقة المدنية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، وجاءت على النحو التالي؛ عام 2012 (779)، وعام 2013 (979)، وعام 2014 (1362)، وعام 2015 (1520).
6. المدور إلى السنة اللاحقة: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في عدد القضايا المدورة من السنة اللاحقة المدنية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، وجاءت على النحو التالي؛ عام 2012 (979)، وعام 2013 (1362)، وعام 2014 (1520)، وعام 2015 (1657).
7. معدل عدد القضايا الواردة شهرياً: يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في عدد القضايا الواردة شهرياً المدنية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، وجاءت على النحو التالي؛ عام 2012 (131)، وعام 2013 (142)، وعام 2014 (161)، وعام 2015 (200).
8. معدل عدد القضايا المفصولة شهرياً: عدد القضايا الواردة شهرياً المدنية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، عام 2012 (114)، وعام 2013 (110)، وعام 2014 (148)، وعام 2015 (188).
9. نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة «الإنجاز»: يلاحظ أن نسبة القضايا المدنية المفصولة لمجموع المدورة والواردة أو ما أطلقنا عليه المسمى إنجاز عام 2012 (87 %)، وعام 2013 (78 %)، وعام 2014 (92 %)، وعام 2015 (94 %).

2. القضايا الجزائية

يلاحظ من الجدول رقم (7) المؤشرات التالية:

1. يلاحظ من الجدول رقم (7) أن نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة الجزائية قد بلغت في عام 2012 (90 %) وعام 2013 (97 %)، وعام 2014 (78 %) وعام 2015 (102 %).
2. أما بالنسبة لعدد القضايا الواردة الجزائية لمحاكم البداية بصفتها الاستئنافية، فقد بلغت في العام 2012 (2866)، وعام 2013 (2752)، وعام 2014 (1708)، وعام 2015 (3719).
3. القضايا المدورة والواردة: يلاحظ أن عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية قد بلغت عام 2012 (3816)، وعام 2013 (4018)، وعام 2014 (2687)، وعام 2015 (5402).
4. عدد القضايا المفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا الجزائية عام 2012 (2570)، وعام 2013 (2656)، وعام 2014 (1325)، وعام 2015 (3809).
5. المدور من السنة السابقة: عدد القضايا المدورة من السنة السابقة الجزائية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، جاءت على النحو التالي؛ عام 2012 (950)، وعام 2013 (1266)، وعام 2014 (979)، وعام 2015 (1683).
6. المدور إلى السنة اللاحقة: عدد القضايا المدورة إلى السنة اللاحقة في القضايا الجزائية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، جاءت على النحو التالي؛ عام 2012 (1246)، وعام 2013 (1362)، وعام 2014 (1362)، وعام 2015 (1903).
7. معدل عدد القضايا الواردة شهرياً: عدد القضايا الواردة شهرياً في القضايا الجزائية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، جاءت على النحو التالي؛ عام 2012 (239)، وعام 2013 (229)، وعام 2014 (142)، وعام 2015 (310).
8. معدل عدد القضايا المفصولة شهرياً: عدد القضايا الواردة شهرياً الجزائية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية، عام 2012 (214)، وعام 2013 (221)، وعام 2014 (110)، وعام 2015 (317).
9. نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة «الإنجاز»: يلاحظ أن نسبة القضايا المدنية المفصولة لمجموع المدورة والواردة أو ما أطلقنا عليه المسمى إنجاز عام 2012 (67 %)، وعام 2013 (66 %)، وعام 2014 (49 %)، وعام 2015 (71 %).

جدول رقم (7) عدد القضايا المدورة و الواردة و المفصولة و معدل الوارد و المفصول شهرياً في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية و الحقوقية للاعوام 2012 – 2015

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة	معدل عدد القضايا الواردة شهرياً	معدل عدد القضايا المفصولة شهرياً
قضايا حقوقية	2015	1520	2398	3918	2261	1657	% 94	% 58	200	188
	2014	1362	1935	3297	1777	1520	% 92	% 54	161	148
	2013	979	1708	2687	1325	1362	% 78	% 49	142	110
	2012	779	1573	2352	1373	979	% 87	% 58	131	114
قضايا جزائية	2015	1683	3719	5402	3809	1903	% 102	% 71	310	317
	2014	979	1708	2687	1325	1362	% 78	% 49	142	110
	2013	1266	2752	4018	2656	1362	% 97	% 66	229	221
	2012	950	2866	3816	2570	1246	% 90	% 67	239	214
الإجمالي	2015	3203	6117	9320	6070	3560	% 99	% 65	510	506
	2014	2341	3643	5984	3102	2882	% 85	% 52	304	259
	2013	2245	4460	6705	3981	2724	% 89	% 59	372	332
	2012	1729	4439	6168	3943	2225	% 89	% 64	370	329

ثانياً: مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا المدنية كافة حسب كل محكمة على حدة

يوضح الجدول رقم (8) والرسم البياني رقم (8) و (9) عدد ونسبة القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا المدنية والجزائية وفقاً لكل محكمة على حدة:

1. القضايا المدنية

يبين الجدول رقم (8) والرسم البياني رقم (8) و (9) عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة، ونسبة القضايا المفصولة إلى الواردة، في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية حسب كل

محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2012 – 2015. وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:

1. عدد القضايا الواردة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا المدنية الواردة إلى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت ارتفاعاً في كافة المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرد مما يشير إلى ازدياد ثقة المواطن بالقضاء، حيث كانت محكمة نابلس في العام 2013 الأكثر من حيث ورود القضايا المدنية بواقع (472) قضية، تلتها محكمة رام الله بواقع (368) قضية، تليها محكمة الخليل بواقع (330) عام 2013، فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عدداً بواقع (41) قضية.

2. وكانت محكمة نابلس في العام 2014 الأكثر من حيث ورود القضايا المدنية بواقع (495) قضية، تلتها محكمة رام الله بواقع (381) قضية، تليها محكمة الخليل بواقع (325) عام 2013 ، فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عدداً بواقع (67) قضية. وفي العام 2015 كان وارد محكمة نابلس (513) ومحكمة رام الله (429) ومحكمة الخليل (489) ومحكمة أريحا (138).

عدد القضايا المفصولة: تظهر البيانات أن عدد القضايا المدنية المفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في كل محكمة على حدة كانت محكمة نابلس الأكثر في العام 2013 من حيث القضايا المفصولة بواقع (359) قضية، تليها محكمة رام الله بواقع (357) قضية، ولتأتي الأقل من حيث القضايا المفصولة محكمة قلقيلية بواقع (37) قضية. وكانت محكمة نابلس الأكثر في العام 2014 من حيث القضايا المفصولة بواقع (423) قضية، تليها محكمة خليل بواقع (327) قضية، ولتأتي الأقل من حيث القضايا المفصولة محكمة أريحا بواقع (50) قضية. وفي العام 2015 محكمة نابلس (535) ومحكمة رام الله (332) ومحكمة الخليل (406) ومحكمة أريحا (106).

3. نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة: تظهر البيانات أن نسبة عدد القضايا المدنية المفصولة إلى الواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في كل محكمة على حدة كانت في محكمتي أريحا وطولكرم في العام 2013 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصولة وبلغت 115 %، 109 % على التوالي، وجاءت محكمة رام الله بعدهما بنسبة 97 % ، فيما جاءت محكمة جنين الأقل نسبة بواقع 47 % . وكانت في محكمة جنين في العام 2014 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصولة وبلغت 127 % ، تلتها محكمة بيت لحم بنسبة 126 % ، وجاءت محكمة قلقيلية بعدهما بنسبة 102 % ، فيما جاءت محكمة رام الله الأقل نسبة بواقع 72 %. وفي العام 2015 محكمة نابلس (104 %) ومحكمة رام الله (77 %) ومحكمة الخليل (82 %) ومحكمة أريحا (77 %).

4. عدد القضايا المدورة والواردة: كانت محكمة نابلس الأعلى عام 2013، حيث بلغت القضايا الواردة والمدورة (741)، تلتها محكمة رام الله بواقع (541) قضية عام 2013، تليها محكمة الخليل بواقع (531) قضية، فيما كانت محكمة أريحا الأقل بواقع (63) قضية عام 2013. أما في العام 2014 فقد كانت محكمة نابلس الأعلى حيث بلغت القضايا الواردة والمدورة (877)، تلتها محكمة الخليل بواقع (634) قضية عام 2014، تليها محكمة رام الله بواقع (565) قضية، فيما كانت محكمة أريحا الأقل بواقع (83) قضية عام 2014. وفي العام 2015 محكمة نابلس (968) ومحكمة رام الله (719) ومحكمة الخليل (805) ومحكمة اريحا (171).

5. القضايا المدورة السابقة والقادمة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا المدنية المدورة من السنة السابقة وللسنة القادمة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت تذبذباً عام 2013 فقد جاءت محكمة نابلس الأعلى بواقع (269) و (382) قضية على التوالي، تلتها محكمة الخليل بواقع (201) و (309) قضية على التوالي، تلتها محكمة رام الله بواقع (173) و (184) قضية على التوالي، وجاءت محكمة أريحا الأقل بواقع (22) و (16) قضية على التوالي. كما تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا المدنية المدورة من السنة السابقة وللسنة القادمة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت تذبذباً عام 2014 فقد جاءت محكمة نابلس الأعلى بواقع (382) و (454) قضية على التوالي، تلتها محكمة الخليل بواقع (309) و (307) قضية على التوالي، تلتها محكمة رام الله بواقع (184) و (292) قضية على التوالي، وجاءت محكمة أريحا الأقل بواقع (16) و (33) قضية على التوالي. وفي العام 2015 محكمة نابلس (455) (434) ومحكمة رام الله (290) (386) ومحكمة الخليل (307) (399) ومحكمة اريحا (33) (65).

6. نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي « الإنجاز «: كانت في العام 2014 محكمة بيت لحم الأكثر نسبة من حيث القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» بنسبة (68 %)، تلتها محكمة جنين بنسبة (67 %)، فيما جاءت محكمتا رام الله ونابلس الأقل نسبة بواقع 48 % لكل منهما. وقد كانت في العام 2013 محكمة أريحا الأكثر بنسبة (75 %)، تلتها محكمة رام الله بنسبة (66 %). فيما جاءت محكمة جنين الأقل نسبة بواقع 32 %. وفي العام 2015 محكمة بيت لحم (81 %) ومحكمة قلقيلية (75 %) ومحكمة جنين (74 %) ومحكمة اريحا (62 %).

جدول رقم (8): يبين عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية ونسبة المفصول إلى الوارد

حسب المحكمة للأعوام 2012 – 2015

المحكمة	2015							2014							2013							2012						
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي « الإنجاز »	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي « الإنجاز »	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي « الإنجاز »	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي « الإنجاز »
الخليل	307	498	805	406	399	82%	50%	309	325	634	327	307	101%	52%	201	330	531	222	309	67%	42%	140	383	523	322	201	67%	84%
بيت لحم	92	161	253	206	47	128%	81%	133	158	291	199	92	126%	68%	82	134	216	83	133	62%	38%	53	146	199	117	82	62%	80%
جنين	126	255	381	283	98	111%	74%	180	200	380	254	126	127%	67%	86	179	265	85	180	47%	32%	66	161	227	141	86	47%	88%
رام الله	290	429	719	332	386	77%	46%	184	381	565	273	292	72%	48%	173	368	541	357	184	97%	66%	140	247	387	214	173	97%	87%
طولكرم	156	245	401	229	172	93%	57%	96	222	318	162	156	73%	51%	107	124	231	135	96	109%	58%	108	129	237	130	107	101%	101%
قلقيلية	61	159	220	164	56	103%	75%	62	87	149	89	60	102%	60%	39	60	99	37	62	62%	37%	24	57	81	42	39	74%	74%
نابلس	455	513	968	535	434	104%	55%	382	495	877	423	454	85%	48%	269	472	741	359	382	76%	48%	225	409	634	365	269	89%	89%
أريحا	33	138	171	106	65	77%	62%	16	67	83	50	33	75%	60%	22	41	63	47	16	115%	75%	23	41	64	42	22	102%	102%
المجموع	1520	2398	3918	2261	1657	94%	58%	1362	1935	3297	1777	1520	92%	54%	979	1708	2687	1325	1362	78%	49%	779	1573	2352	1373	979	87%	87%

رسم بياني رقم (8) : يبين عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية للأعوام 2012 – 2015

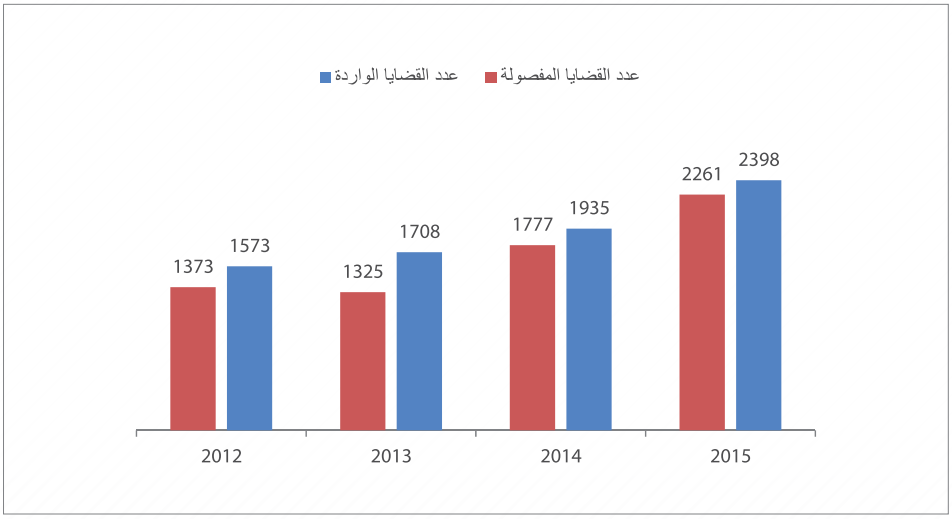

رسم بياني رقم (9) : يبين عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية حسب كل محكمة على حدة للعام 2015

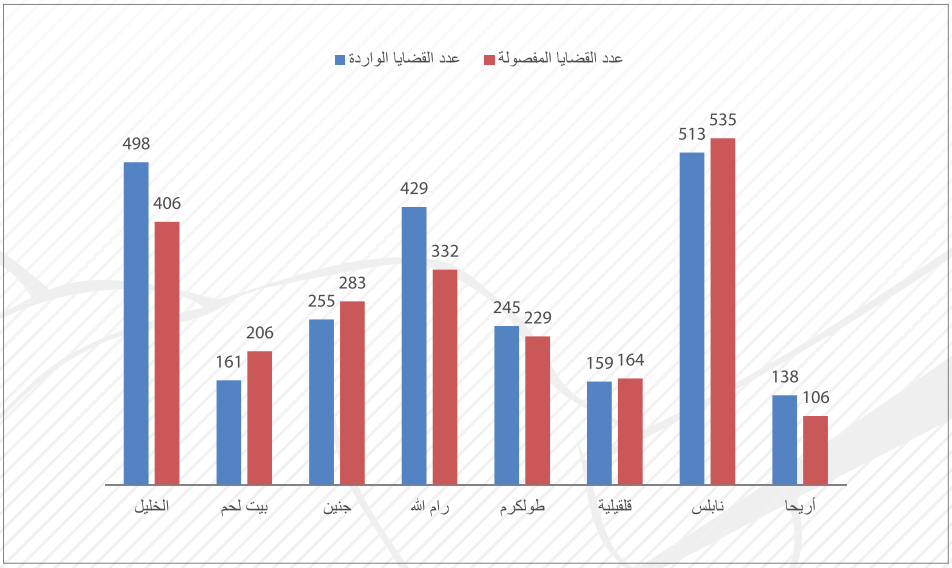

2. القضايا الجزائية

يبين الجدول رقم (9) والرسم البياني رقم (10) و (11) عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة، ونسبة القضايا المفصولة إلى الواردة، في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2012 – 2015. وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:

1. عدد القضايا الواردة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الجزائية الواردة إلى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت ارتفاعاً في كافة المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرد مما يشير إلى ازدياد ثقة المواطن بالقضاء، حيث كانت محكمة نابلس في العام 2013 الأكثر من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (841) قضية، تلتها محكمة الخليل بواقع (664) قضية، تليها محكمة رام الله بواقع (411) عام 2013 ، فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عدداً بواقع (56) قضية.

   وكانت محكمة نابلس في العام 2014 الأكثر من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (965) قضية، تلتها محكمة رام الله بواقع (778) قضية، تليها محكمة الخليل بواقع (722) عام 2013 ، فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عدداً بواقع (68) قضية. وفي العام 2015 كان وارد محكمة رام الله (830) ومحكمة نابلس (760) ومحكمة الخليل (731) ومحكمة اريحا (135).

2. عدد القضايا المفصولة: تظهر البيانات أن عدد القضايا الجزائية المفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في كل محكمة على حدة كانت محكمة نابلس الأكثر في العام 2013 من حيث القضايا المفصولة بواقع (807) قضية، تليها محكمة الخليل بواقع (555) قضية، تليها محكمة رام الله بواقع (459) قضية، ولتأتي الأقل من حيث القضايا المفصولة محكمة أريحا بواقع (56) قضية. وكانت محكمة نابلس الأكثر في العام 2014 من حيث القضايا الجزائية المفصولة بواقع (936) قضية، تليها محكمة خليل بواقع (694) قضية، تليها محكمة رام الله بواقع (577) قضية، ولتأتي الأقل من حيث القضايا المفصولة محكمة أريحا بواقع (69) قضية. وفي العام 2015 محكمة رام الله (866) ومحكمة نابلس (747) ومحكمة الخليل (726) ومحكمة اريحا (109).

3. نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة: تظهر البيانات أن نسبة عدد القضايا الجزائية المفصولة إلى الواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في كل محكمة على حدة كانت في محكمة بيت لحم في العام 2013 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصولة وبلغت 127 % ، وجاءت محكمة رام الله بعدها بنسبة 112 % ، وتلتها محكمة جنين بنسبة 101 % ؛ فيما جاءت محكمة قلقيلية الأقل نسبة بواقع 75 % . وكانت محكمة طولكرم في العام 2014 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصولة وبلغت 106 % ، تلتها محكمة قلقيلية بنسبة 111 % ، وجاءت محكمة أريحا بعدها بنسبة 101 % ، فيما جاءت محكمة رام الله الأقل نسبة بواقع 74 % . وفي العام 2015 محكمة جنين (119 %) ومحكمة بيت لحم (113 %) ومحكمة طولكرم (101 %) ومحكمة اريحا (81 %).

4. عدد القضايا المدورة والواردة: كانت محكمة نابلس الأعلى عام 2013، حيث بلغت القضايا الواردة والمدورة الجزائية (1253)، تلتها محكمة الخليل بواقع (939) قضية عام 2013، تليها محكمة رام الله بواقع (745) قضية، فيما كانت محكمة أريحا الأقل بواقع (75) قضية عام 2013. أما في العام 2014 فقد كانت محكمة نابلس الأعلى حيث بلغت القضايا الواردة والمدورة (1411)، تلتها محكمة الخليل بواقع (1106) قضية عام 2014، تليها محكمة رام الله بواقع (1064) قضية، فيما كانت محكمة أريحا الأقل بواقع (87) قضية عام 2014. وفي العام 2015 محكمة رام الله (1317) محكمة نابلس (1235) ومحكمة الخليل (1142) ومحكمة اريحا (152).

5. لقضايا المدورة السابقة والقادمة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الجزائية المدورة من السنة السابقة وللسنة القادمة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت تذبذبا عام 2013 فقد جاءت محكمة نابلس الأعلى بواقع (412) و (446) قضية على التوالي، تلتها محكمة الخليل بواقع (275) و (384) قضية على التوالي، تلتها محكمة رام الله بواقع (334) و (286) قضية على التوالي، وجاءت محكمة أريحا الأقل بواقع (19) و (19) قضية على التوالي. كما تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الجزائية المدورة من السنة السابقة وللسنة القادمة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت تذبذبا عام 2014 فقد جاءت محكمة نابلس الأعلى بواقع (446) و (475) قضية

على التوالي، تلتها محكمة الخليل بواقع (384) و (412) قضية على التوالي، تلتها محكمة رام الله بواقع (286) و (487) قضية على التوالي، وجاءت محكمة أريحا الأقل بواقع (19) و (18) قضية على التوالي. وفي العام 2015 محكمة نابلس (475) (488) ومحكمة رام الله (487) (451) ومحكمة الخليل (411) (726) ومحكمة اريحا (17) (43).

6. نسبة القضايا الجزائية المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز»: كانت في العام 2014 محكمة طولكرم الأكثر نسبة من حيث القضايا الجزائية المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» بنسبة (85 %) ، تلتها محكمة قلقيلية بنسبة (83 %)، تلتها محكمة أريحا بنسبة 79 % ؛ فيما جاءت محكمة الخليل الأقل نسبة بواقع 63 % . وقد كانت في العام 2013 محكمتي بيت لحم وطولكرم الأكثر بنسبة (82 %)، تلتهما محكمة جنين بنسبة (81 %)، تلتها محكمة أريحا بنسبة 75 % ؛ فيما جاءت محكمة الخليل الأقل نسبة بواقع 59 % . نلاحظ من نسبة الإنجاز أن هناك تقدما طرأ في ارتفاع نسبة ما تم فصله على نحو حقيقي، وأن استمرار هذا الارتفاع في نسبة المنجز فعليا سوف يحد من الاختناق القضائي. وفي العام 2015 محكمة جنين (89 %) ومحكمة بيت لحم (87 %) ومحكمة طولكرم (87 %) ومحكمة قلقيلية (87 %) ومحكمة اريحا (72 %) ومحكمة نابلس (72 %).

جدول رقم (9): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة ونسبة المفصول للوارد في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

حسب كل محكمة على حدة ، 2012 – 2015

المحكمة	2015							2014							2013							2012						
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي « الإنجاز »	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي « الإنجاز »	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي « الإنجاز »	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة الى المدور الكلي « الإنجاز »
الخليل	411	731	1142	726	726	99%	64%	384	722	1106	694	412	96%	63%	275	664	939	555	384	84%	59%	187	688	855	600	275	127%	90%
بيت لحم	119	413	532	465	67	113%	87%	50	404	454	334	119	83%	74%	97	176	273	223	50	127%	82%	83	293	376	279	97	95%	95%
جنين	82	243	325	289	36	119%	89%	45	260	305	223	82	86%	73%	46	191	237	192	45	101%	81%	75	227	302	256	46	113%	113%
رام الله	487	830	1317	866	451	104%	66%	286	778	1064	577	487	74%	54%	334	411	745	459	286	112%	62%	206	472	678	344	334	73%	73%
طولكرم	40	259	299	261	38	101%	87%	53	212	265	225	40	106%	85%	45	250	295	242	53	97%	82%	61	219	280	235	45	107%	107%
قلقيلية	52	348	400	346	54	99%	87%	79	230	309	256	53	111%	83%	38	163	201	122	79	75%	61%	20	133	153	115	38	86%	86%
نابلس	475	760	1235	747	488	98%	60%	446	965	1411	936	475	97%	66%	412	841	1253	807	446	96%	64%	301	756	1057	645	412	85%	85%
أريحا	17	135	152	109	43	81%	72%	19	68	87	69	18	101%	79%	19	56	75	56	19	100%	75%	17	98	115	96	19	98%	98%
المجموع	1683	3719	5402	3809	1903	102%	71%	1362	3639	5001	3314	1686	91%	66%	1266	2752	4018	2656	1362	97%	66%	950	2866	3816	2570	1266	90%	90%

رسم بياني رقم (10): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية للأعوام 2012-2015

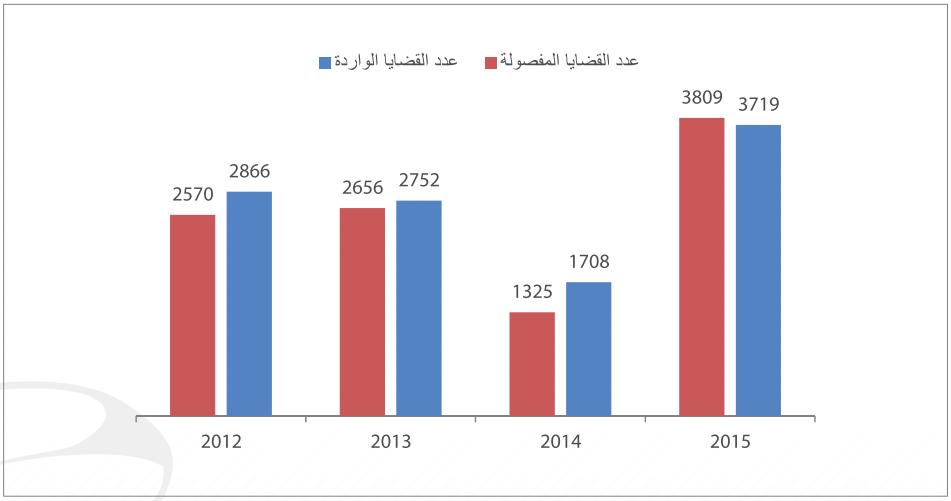

رسم بياني رقم (11): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة للعام 2015

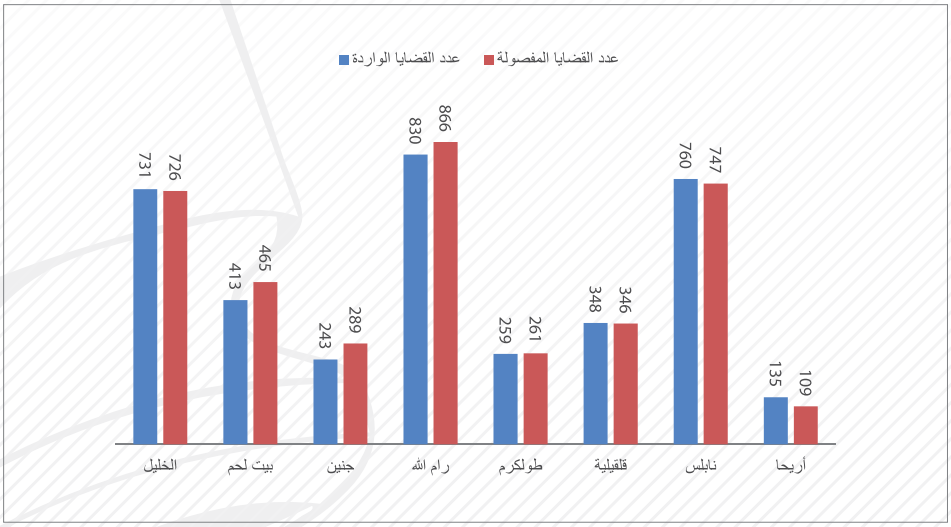

الفصل الرابع

مؤشرات أعمال محكمة الاستئناف

مقدمة

تنشأ محاكم الاستئناف حسب نص المادة (11) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، في القدس وغزة ورام الله وتؤلف من رئيس وعدد كاف من القضاة.

أولاً: مؤشرات أعمال محكمة استئناف رام الله

يبين الجدول رقم (10) والرسم البياني رقم (12) أن عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف رام الله شهدت ارتفاعاً مضطرداً مابين 2012 – 2015. فقد ارتفعت من (3374) قضية عام 2012، إلى(4129) عام 2013، ولتصل إلى (5483) قضية عام 2014 وبلغت عدد القضايا الوارده في العام 2015 (6250) بنسبة زيادة 14 % مقارنة بسنة 2014 وبنسبة زيادة تقدر بـ33 % مقارنة في العام 2013 وبنسبة 22 % عن العام 2012. فيما بلغ عدد القضايا المفصولة (3280) قضية عام 2012، ليصل في عام 2013 إلى (3918) قضية، وليبلغ في العام 2014 (5310) قضية، وقد بلغ عدد القضايا المفصولة في العام 2015 (5783) بنسبة زيادة 9 % مقارنة بسنة 2014 وبنسبة زيادة 36 % مقارنة في العام 2013 ونسبة زيادة 19 % عن العام 2012 نستنتج أيضاً من الجدول ما يلي:

1. أن عدد القضايا الواردة أعلى قليلاً من القضايا المفصولة خلال عام 2014،2015، مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة وإن كان على نحو طفيف. فقد بلغ عدد القضايا المفصولة (5310) والواردة (5483) عام 2014، أي أن نسبة ما هو مفصول إلى الوارد تبلغ 97 % ، في حين بلغ عدد القضايا الواردة في عام 2015 (6250) قضية، والمفصولة (5783) قضية، أي أن نسبة ما هو مفصول إلى الوارد 93 % .
2. أعلى نسبة في عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف رام الله كانت القضايا المتعلقة باستئناف التنفيذ، فقد ارتفع العدد من (2043) قضية عام 2012 ، إلى (2690) قضية

عام 2013، وإلى (3818) قضية عام 2014 حتى وصلت (4297) في العام 2015، بنسبة زيادة بلغت 110 % بالمقارنة مع 2012. رافق هذا الارتفاع في القضايا الواردة لاستئناف التنفيذ ارتفاع في عدد القضايا المفصولة من (2125) قضية عام 2012 إلى (2682) في عام 2013 ، وإلى (3729) قضية عام 2014، وبلغت في العام 2015(4209) قضية بنسبة زيادة 98 % مقارنة بسنة 2012. تلي قضايا التنفيذ من حيث ارتفاع عدد القضايا الواردة القضايا المتعلقة باستئناف الحقوق، حيث ارتفعت من (817) قضية عام 2012 لتصل إلى (1111) قضية عام 2013، ولتبلغ (1115) قضية عام 2014، ولتصل في العام 2015 إلى (1357) بنسبة زيادة مقدارها 66 % مقارنة بسنة 2012. واكب هذا الارتفاع ارتفاعاً (غالبا) في عدد القضايا المفصولة من (624) قضية عام 2012 إلى(695) قضية عام 2013، وإلى (1033) قضية عام 2014، وانخفضت إلى 1022 في العام 2015 عن سنة 2014 لكن بشكل عام كانت الزياده بنسبة 63 % مقارنة بالسنة 2012. في المرتبة الثالثة تأتي قضايا استئناف الجزاء، حيث أن القضايا الواردة انخفضت من (514) قضية عام 2012 إلى (328) قضية عام 2013، وارتفعت إلى (550) قضية عام 2014، ولترتفع إلى (596) قضية عام 2015، بنسبة زيادة 16 % مقارنة في العام 2012. واكب ذلك ارتفاع في عدد القضايا المفصولة من (531) قضية إلى (541) إلى (548) إلى(552) قضية في الأعوام 2012، 2013، 2014 ،2015 على التوالي.

3. نسبة المفصول إلى الوارد والمدور «الإنجاز»: تظهر البيانات أن نسبة مجموع ما هو مفصول إلى الوارد والمدور في محكمة استئناف رام الله في حالة تراوح ما بين 75 % عام 2012 و2013 وليبلغ 78 % عام 2014، ليعاود إلى 75 % في العام 2015 ويلاحظ أن قضايا استئناف التنفيذ الأعلى نسبة بواقع 101 % ، 100 % ، و97 % ،96 % في الأعوام 2012، 2013، 2014، 2015على التوالي؛ فيما جاءت محكمة استئناف الحقوق على النحو التالي بنسبة 48 % ، 39 % ، و47 % ،40 % في الأعوام 2012، 2013، 2014، 2015على التوالي؛ وفيما جاءت نسب محكمة استئناف الجزاء على النحو التالي 55 % ، 70 % ، 70 % ،67 % في الأعوام 2012، 2013، 2014،2015 على التوالي؛ مما يؤشر هذا الواقع إلى استمرار حالة الاختناق القضائي في هذه المحكمة رغم التحسن النسبي الحاصل.

4. مدور سابق وقادم: تظهر البيانات أن مجموع القضايا المدورة السابقة أخذة بالارتفاع المضطرد

في السنوات 2012، 2013، 2014، 2015 حيث وصلت (988)، (1121)، (1335)، (1509) قضية على التوالي. أما مجموع قضايا المدور القادم فتظهر البيانات أنه أيضاً أخذ بالارتفاع المضطرد في السنوات 2012، 2013، 2014، 2015 حيث وصلت (1096)، (1332)، (1509)، (1976) قضية على التوالي. يشير هذا التصاعد في عدد القضايا المدورة للسنة القادمة إلى تراكم في الأعداد وإضافة جديدة إلى الوارد وإلى الأعباء والاختناق القضائي.

جدول رقم (10): عدد القضايا المدورة والواردة ونسبة المفصول ونسبة المفصول/الوارد والمدور في محكمة استئناف رام الله حسب نوع القضية ونسبة الفصل إلى الوارد خلال الأعوام 2012 – 2015

السنة	نوع القضايا	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/ الوارد والمدور
2015	استئناف جزاء	231	596	827	552	275	% 93	% 67
	استئناف حقوق	1181	1357	2538	1022	1516	% 75	% 40
	استئناف تنفيذ	97	4297	4394	4209	185	% 98	% 96
	المجموع	1509	6250	7759	5783	1976	% 93	% 75
2014	استئناف جزاء	229	550	779	548	231	% 100	% 70
	استئناف حقوق	1098	1115	2213	1033	1181	% 93	% 47
	استئناف تنفيذ	8	3818	3826	3729	97	% 98	% 97
	المجموع	1335	5483	6818	5310	1509	% 97	% 78
2013	استئناف جزاء	442	328	770	541	229	% 165	% 70
	استئناف حقوق	679	1111	1790	695	1095	% 63	% 39
	استئناف تنفيذ	0	2690	2690	2682	8	% 100	% 100
	المجموع	1121	4129	5250	3918	1332	% 95	% 75
2012	استئناف جزاء	443	514	957	531	426	% 103	% 55
	استئناف حقوق	477	817	1294	624	670	% 76	% 48
	استئناف تنفيذ	68	2043	2111	2125	0	% 104	% 101
	المجموع	988	3374	4362	3280	1096	% 97	% 75

رسم بياني رقم (12): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محكمة استئناف رام الله للأعوام 2012 – 2015

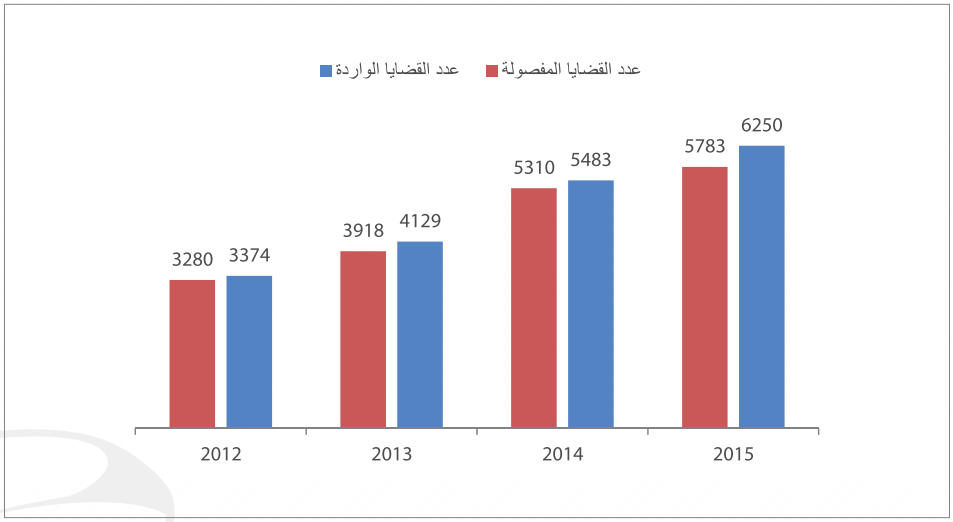

ثانياً: مؤشرات أعمال محكمة استئناف القدس

يبين الجدول رقم (11) والرسم البياني رقم (13) أدناه أن عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف القدس شهدت ارتفاعاً مضطرداً مابين 2012 – 2015. فقد ارتفعت من (1577) قضية عام 2012 إلى (1864) قضية في عام 2013، ولتصل إلى (2033) قضية عام 2014، و(2563) قضية عام 2015 بنسبة زيادة 26 % مقارنة بسنة 2014 و9 % مقارنة في العام 2013 و18 % مقارنة بالعام 2012. فيما بلغ عدد القضايا المفصولة (1618) قضية عام 2012 ، وليصل في عام 2013 إلى (1764) قضية، وليبلغ في العام 2014، (1921) و(2321) قضية في العام 2015 بنسبة زيادة 21 % مقارنة بسنة 2014 و9 % مقارنة في العام 2013 وبنسبة 18 % عن العام 2012 نستنتج أيضاً من الجدول ما يلي:

1. أن عدد القضايا الواردة أعلى قليلاً من القضايا المفصولة خلال عام 2014، 2015 مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة وإن كان على نحو طفيف. فقد بلغ عدد القضايا المفصولة (1921) والواردة (2033) عام 2014، أي أن نسبة ما هو مفصول إلى الوارد تبلغ 94 % ، في حين بلغ عدد القضايا الواردة في عام 2015 (2563) قضية، والمفصولة (2321) قضية، أي أن نسبة ما هو مفصول إلى الوارد 91 % .

2. أعلى نسبة في عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف القدس كانت القضايا المتعلقة باستئناف التنفيذ، فقد ارتفع العدد من (839) قضية عام 2012، إلى (1008) قضية عام 2013، وإلى (1131) قضية عام 2014، وبلغت(1420) قضيه عام 2015 بنسبة زيادة بلغت 69 % بالمقارنة مع 2012. رافق هذا الارتفاع في القضايا الواردة استئناف التنفيذ ارتفاع في عدد القضايا المفصولة من(838) قضية عام 2012 إلى(990) قضية في العام 2013 ، وإلى (1083) قضية عام 2014،وارتفع إلى (1398) عام 2015 ، بنسبة زيادة 40 % مقارنة بسنة 2012. تلي قضايا التنفيذ من حيث ارتفاع عدد القضايا الواردة القضايا المتعلقة باستئناف الحقوق، حيث ارتفعت من(553) قضية في عام 2012 إلى، (640) قضية عام 2013، ولتبلغ (741) قضية عام 2014، لتصل إلى (933) قضية في العام 2015 بنسبة زيادة مقدارها 41 % مقارنة بسنة 2012. واكب هذا انخفاضاً في عدد القضايا المفصولة من (586) قضية عام 2012 إلى (576) قضية عام 2013، وارتفع إلى (679) قضية عام 2014، وبلغ عددها في العام 2015 (752) بنسبة ارتفاع 22 % مقارنة بالسنة 2012. في المرتبة الثالثة تأتي قضايا استئناف الجزاء، حيث أن القضايا الواردة ارتفعت من (185) قضية عام 2012 إلى (216) قضية عام 2013، ولتنخفض إلى (161) قضية عام 2014، لتعاود ارتفاعها إلى(210) وبنسبة ارتفاع وصلت إلى14 % مقارنة في العام 2012. واكب ذلك ارتفاع في عدد القضايا المفصولة من (194) قضية عام 2012،إلى (198) قضية عام 2013، ولتنخفض إلى (159) قضية عام 2014، لتعاود ارتفاعها إلى (171) عام 2015 لتبقى النسبة في انخفاض بقيمة 12 % مقارنة في العام 2012.

3. نسبة المفصول إلى الوارد والمدور»الإنجاز»: تظهر البيانات أن نسبة مجموع ما هو مفصول إلى الوارد والمدور في محكمة استئناف القدس في حالة تراجع من 92 % عام 2012 إلى 88 % عام 2013، وليبلغ 85 % عام 2014، ويواصل انخفاضه إلى 80 % عام 2015 ويلاحظ أن استئناف التنفيذ الأعلى نسبة بواقع 99 % ، 97 %، 93 % و93 % في الأعوام 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي، فيما جاءت محكمة استئناف الحقوق على النحو التالي بواقع 83 % ، 76 % ، و74 % ،64 % في الأعوام 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي، وفيما جاءت محكمة استئناف الجزاء على النحو التالي بواقع 94 % ، 86 % ،83 % 71، % في الأعوام 2012، 2013، 2014، 2015على التوالي، وتدل هذه المؤشرات على وجود حالة من الاختناق القضائي في هذه المحكمة رغم التحسن والإنجاز النسبي الحاصل.

4. مدور سابق وقادم: تظهر البيانات أن مجموع القضايا المدورة السابقة آخذة بالتراجع المضطرد في السنوات 2012، 2013، حيث تراجعت من (182) إلى (140) على التوالي، في حين شهد العام 2014 والعام 2015 ارتفاعاً في مجموع القضايا المدورة السابقة وبلغت (240)، (352) قضية. أما مجموع قضايا المدور القادم فتظهر البيانات أنه أيضاً أخذ بالارتفاع المضطرد في السنوات 2012، 2013، 2014، 2015 حيث وصلت إلى (126)، (141)، (240)، (351)،594 قضية على التوالي. يشير هذا التصاعد في عدد القضايا المدورة للسنة القادمة إلى تراكم في الأعداد وإضافة جديدة إلى الوارد وإلى الأعباء والاختناق القضائي.

جدول رقم (11): يبين عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة استئناف القدس

حسب نوع القضايا، 2012 – 2015

السنة	نوع القضايا	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/ مجموع المدور والوارد
2015	استئناف جزاء	32	210	242	171	71	% 81	% 71
	استئناف حقوق	242	933	1175	752	423	% 81	% 64
	استئناف تنفيذ	78	1420	1498	1398	100	% 98	% 93
	المجموع	352	2563	2915	2321	594	% 91	% 80
2014	استئناف جزاء	30	161	191	159	32	% 99	% 83
	استئناف حقوق	180	741	921	679	241	% 92	% 74
	استئناف تنفيذ	30	1131	1161	1083	78	% 96	% 93
	المجموع	240	2033	2273	1921	351	% 94	% 85
2013	استئناف جزاء	13	216	229	198	30	% 92	% 86
	استئناف حقوق	115	640	755	576	180	% 90	% 76
	استئناف تنفيذ	12	1008	1020	990	30	% 98	% 97
	المجموع	140	1864	2004	1764	240	% 95	% 88
2012	استئناف جزاء	22	185	207	194	13	% 105	% 94
	استئناف حقوق	149	553	702	586	116	% 106	% 83
	استئناف تنفيذ	11	839	850	838	12	% 100	% 99
	المجموع	182	1577	1759	1618	141	% 103	% 92

رسم بياني رقم (13): يبين عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة استئناف القدس للأعوام 2012 – 2015

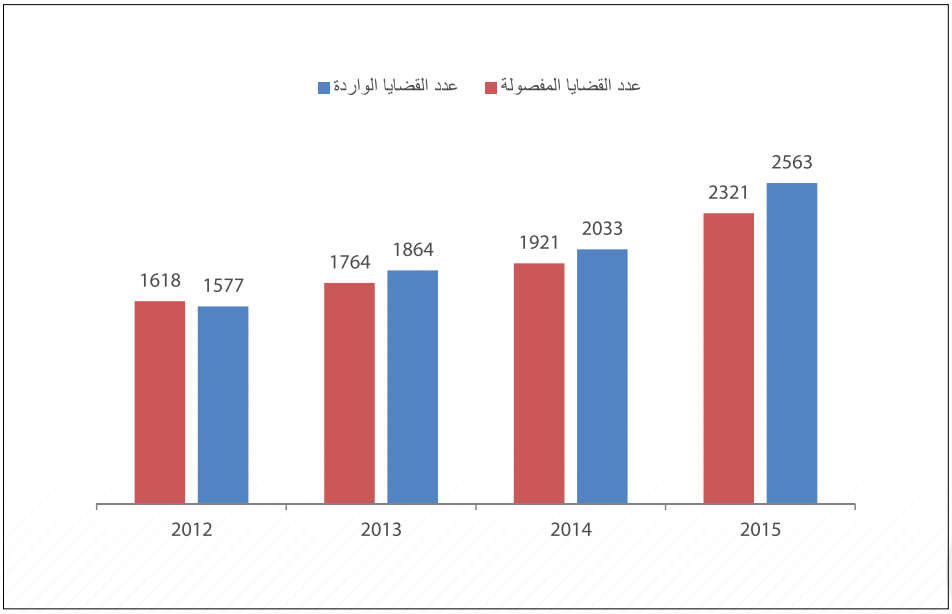

الفصل الخامس

مؤشرات أعمال محكمة النقض

مقدمة

استناداً إلى المادة (6) من البند الثالث/1/أ من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، أنشئت محكمة النقض.

مؤشرات أعمال محكمة النقض كافة

تظهر البيانات في الجدول رقم (12) و الرسم البياني رقم (14) أدناه القضايا الواردة والمدورة والمفصولة ونسبة المفصول إلى الوارد وكذلك نسبة المفصول إلى مجموع المدور والوارد في محكمة النقض حسب نوع القضايا للأعوام 2013 – 2015.

1. عدد القضايا الواردة: شهد عدد القضايا الواردة الكلية لمحكمة النقض ارتفاعاً كبيراً وبشكل ملحوظ خلال فترة إعداد التقرير،حيث بلغت عدد القضايا الواردة في العام 2013(1269) وارتفعت عدد القضايا الواردة في العام 2014 إلى (1509) قضية حيث استمرت الزيادة في عدد القضايا في العام 2015 إلى (1922) حيث بلغت نسبة الزيادة 34 % مقارنة بالسنة 2103. فيما بلغت عدد القضاياالمفصولة (1358) قضية عام 2013، وارتفع عدد القضايا المفصولة في عام 2015 (1148) قضية مقارنة في عام 2014.
2. نسبة القضايا المفصولة إلى الوارد: بلغت نسبة مجموع القضايا المفصولة إلى الوارد 107 % عام 2013 و 73 % عام 2014 60 % في عام 2015.
3. بلغ عدد قضايا طعون الحقوق والجزاء الواردة لمحكمة النقض (969)، (300) قضية لعام 2013، وواصل الارتفاع في عدد قضايا الحقوق وقضايا الجزاء في عام 2014 بواقع (1184) و (325) قضية ليصل الارتفاع في عام 2015 إلى (1460) و (462) قضية .

4. نسبة المفصول/الوارد: نلاحظ أن هناك ارتفاعاً في نسبة المفصول إلى الوارد في قضايا طعون الحقوق والجزاء الواردة لمحكمة النقض في العامين 2013، 2014 لتصل إلى 104 % لطعون قضايا الحقوق، وفي قضايا طعون الجزاء لتصل إلى 118 % . وحصل تراجع ملحوظ عام 2014 بنسبة قضايا طعون الحقوق لتصل إلى 65 % ، وكذلك في نسبة قضايا طعون الجزاء ووصلت إلى 100 % وذلك مقارنة في السنة السابقة حيث استمر الانخفاض في نسبة المفصول للوارد لقضايا طعون الحقوق والجزاء في عام 2015 وذلك بنسبة 54 % ، 79 % .

5. مدور سابق وقادم: تظهر البيانات أن مجموع القضايا المدورة السابقة في السنوات، 2013،2014 ، 2015. حيث وصلت (1231) بنيما انخفضت في عام 2014 لتصل (1142) في حين شهد العام 2015 ارتفاعاً مضطرداً في مجموع القضايا المدورة السابقة وبلغت (1553) قضية مقارنة بالسنة السابقة. أما مجموع قضايا المدور القادم فتظهر البيانات أنها آخذة بالارتفاع المضطرد في السنوات 2013، 2014 ،2015 حيث وصلت من (1142) إلى (1551) إلى (2327) قضية على التوالي. يشير هذا التصاعد في عدد القضايا المدورة للسنة القادمة إلى تراكم في الإعداد وإضافة جديدة إلى الوارد وإلى الأعباء والاختناق القضائي.

6. نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد «الإنجاز»: بلغت نسبة الإنجاز الكلي لقضايا محكمة النقض بشقيها الحقوق والجزاء عام 2013، 54 % ، وتراجع ليصل إلى 41 % في عام 2014. واستمر التراجع عام 2015 ليصل إلى 33 % مع ملاحظة أن نسبة طعون الحقوق بلغت 48 % ، 34 % ،27 % . في الأعوام 2013، 2014 ، 2015على التوالي؛ ونسبة طعون الجزاء بلغت 83 % ، 82 % ، 68 % في الأعوام، 2013، 2014، 2015 .حيث تمثل حالة التراجع في أعداد القضايا المدورة للسنة اللاحقة أن العبء والاختناق القضائي يتفاقم في محكمة النقض، وتحديداً في دائرة طعون الحقوق.

جدول رقم (12) يبين: عدد القضايا المدورة والواردة والمفصول ونسبة المفصول إلى الوارد ونسبة الإنجاز ومدور السنة السابقة والقادمة في محكمة النقض حسب نوع القضايا 2012 – 2015

السنة	نوع القضايا	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/ مجموع المدور والوارد
2015	طعون حقوق	1481	1460	2941	783	2158	% 54	% 27
	طعون جزاء	72	462	534	365	169	% 79	% 68
	المجموع	1553	1922	3475	1148	2327	% 60	% 33
2014	طعون حقوق	1069	1184	2253	774	1479	% 65	% 34
	طعون جزاء	73	325	398	326	72	% 100	% 82
	المجموع	1142	1509	2651	1100	1551	% 73	% 41
2013	طعون حقوق	1105	969	2074	1005	1069	% 104	% 48
	طعون جزاء	126	300	426	353	73	% 118	% 83
	المجموع	1231	1269	2500	1358	1142	% 107	% 54

رسم بياني رقم (14): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محكمة النقض للأعوام 2012 – 2015

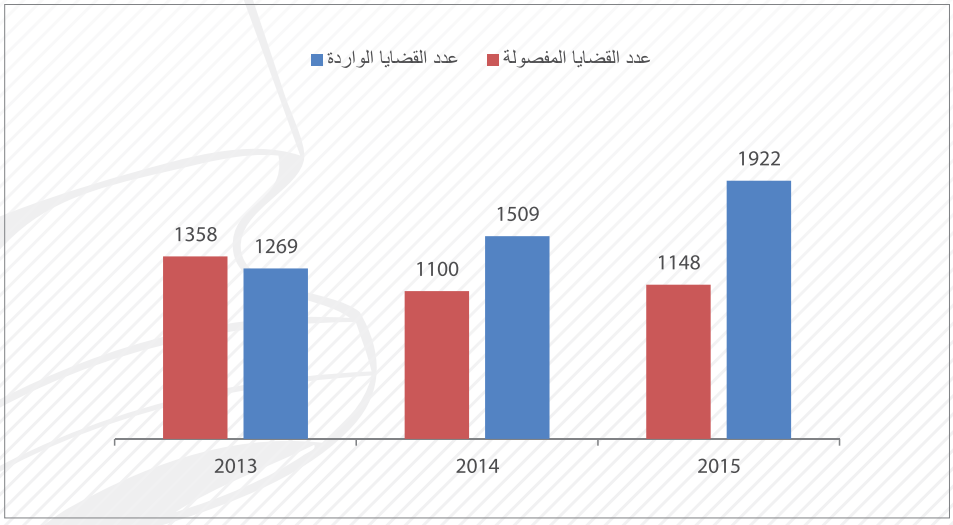

الفصل السادس

مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا

مقدمة

استناداً إلى المادة (6) من البند الثالث/1/ب من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، نشأت محكمة العدل العليا.

مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا

تظهر البيانات في الجدول رقم (13) أدناه القضايا الواردة والمدورة والمفصولة ونسبة المفصول إلى الوارد وكذلك نسبة المفصول إلى مجموع المدور والوارد والمدور السابق والقادم في محكمة العدل العليا للأعوام 2012 – 2015.

1. عدد القضايا الواردة: بلغ عدد القضايا الواردة الكلية لمحكمة العدل العليا،(255)، (327) ،(244) قضية في الأعوام 2013، 2014 ،2015على التوالي.
2. عدد القضايا المفصولة: بلغت القضايا المفصولة ، (350)، (336)، (299) قضية في الأعوام ، 2013، 2014،2015 على التوالي.
3. نسبة القضايا المفصولة إلى الوارد: بلغت نسبة مجموع القضايا المفصولة إلى الوارد 137 % عام 2013، وانخفضت عام 2014 لتبلغ ما نسبته 103 % . وارتفعت في عام 2015 لتصل إلى 123 %.
4. مدور سابق وقادم: تظهر البيانات أن مجموع القضايا المدورة السابقة انخفضت على نحو مضطرد في السنوات 2013، 2014، 2015 حيث وصلت ، (384)، (289) ، (280). قضية على التوالي. أما مجموع قضايا المدور القادم فتظهر البيانات أنها أخذة أيضا بالانخفاض المضطرد في السنوات ،2013، 2014، 2015 حيث وصلت إلى (289)، (280) ،(225)قضية على التوالي. يشير هذا التراجع في عدد القضايا المدورة للسنة القادمة في محكمة العدل العليا إلى تحسن في أداء المحكمة.

5. نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد «الإنجاز»: بلغت نسبة الإنجاز الكلي لقضايا محكمة العدل العليا 55 % في العامين 2013، 2014 في حين بلغت 57 % عام 2015.

6. مجموع الوارد والمدور: يلاحظ من البيانات أن هناك تراجع في عدد القضايا المدورة والواردة في السنوات ، 2013، 2014، 2015 بواقع (639)، (616)،(524) قضية على التوالي.

جدول رقم (13): يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصول في محكمة العدل العليا حسب نوع القضايا للأعوام (2012 – 2015)

السنة	مدور السنة السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي - الإنجاز
2015	280	244	524	299	225	% 123	% 57
2014	289	327	616	336	280	% 103	% 55
2013	384	255	639	350	289	% 137	% 55
2012	504	245	749	364	385	% 149	% 49

رسم بياني رقم (15): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محكمة العدل العليا للأعوام 2012 – 2015

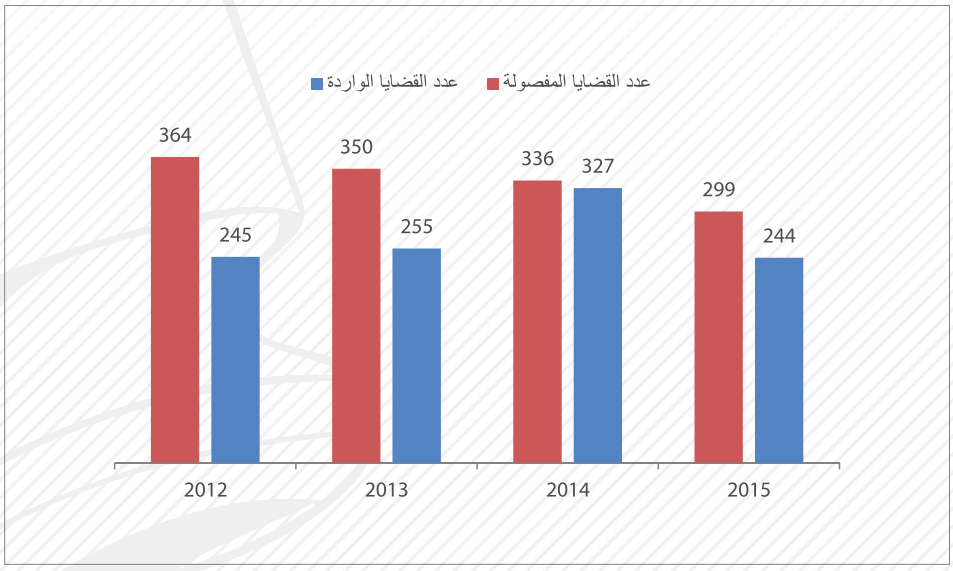

الفصل السابع

مؤشرات أعمال المحكمة العليا

مقدمة

استناداً إلى المادة (8) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، تنشأ محكمة عليا، ويكون مقرها الدائم في القدس، وتنعقد مؤقتاً في مدينتي غزة و رام الله، وتؤلف المحكمة من رئيس ونائب أو أكثر وعدد كاف من القضاة.

مؤشرات أعمال المحكمة العليا

تعتبر القضايا التي تنظر فيها المحكمة العليا قليلة نسبياً. والجدول رقم (14) يبين مؤشرات أعمال المحكمة العليا وذلك على النحو التالي:

1. **مجموع القضايا الواردة:** شهد عام 2013 ارتفاعاً في عدد القضايا الواردة، حيث بلغت (13) قضية، وذلك مقارنة في العام 2014، حيث كان عدد القضايا (5) فقط، ولترتفع إلى (14) قضية في العام 2015.
2. **مجموع القضايا المفصولة :** بلغت عدد القضايا المفصولة في عام 2013 (12) قضية بينما ارتفعت عدد القضايا المفصولة في عام 2014 لتصل إلى (16) قضية،حيث شهد عام 2015 انخفاضاً ملحوظاً في عدد القضايا المفصولة لتصل (2) قضية فقط.
3. **القضايا الواردة والمدورة:** بلغ عدد القضايا الواردة والمدورة إلى المحكمة العليا (38) قضية في عام 2015 و (40) قضية عام 2014، بينما كانت في العام 2013 (47) قضية.
4. **نسبة المفصول إلى الوارد:** بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة 14 % في عام 2015 فيما كانت 320 % في العام 2014، بينما كانت 92 % في العام 2013.
5. **المدور السابق واللاحق:** ارتفع المدور السابق في عام 2014 إلى (35) قضية مقارنة في عام 2013 حيث بلغ عدد القضايا (34) قضية.بينما انخفض انخفاضاً ملحوظاً في عام 2015 ليصل إلى 24 قضية.

بلغت عدد القضايا المدورة للسنة القادمة2013 (35) قضية وانخفضت عدد القضايا في عام 2014 لتصل إلى (24) قضية، ولترتفع في عام 2015 لتصل 36 قضية مدور 2016.

6. **نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز»:** شهدت نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» ارتفاعاً ملحوظاً من 26 % عام 2013 وليصل إلى 40 % عام 2014لينخفض في عام 2015 ليصل إلى 5 % .

نلاحظ من تتبع نسب المفصول إلى المدور والإنجاز الكلي وعدد القضايا المدورة إلى السنة القادمة أنه يوجد ازدياد في معدلات الاختناق القضائي في المحكمة العليا.

جدول رقم (14): يبين عدد القضايا المدورة السابقة والواردة والمفصولة ونسبة المفصول / الوارد ونسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي - الإنجاز في المحكمة العليا، 2012 - 2015

السنة	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي - الإنجاز
2015	24	14	38	2	36	% 14	% 5
2014	35	5	40	16	24	% 320	% 40
2013	34	13	47	12	35	% 92	% 26
2012	28	6	34	0	34	% 0	% 0

رسم بياني رقم (16): عدد القضايا الواردة والمفصولة في المحكمة العليا للأعوام 2012 - 2015

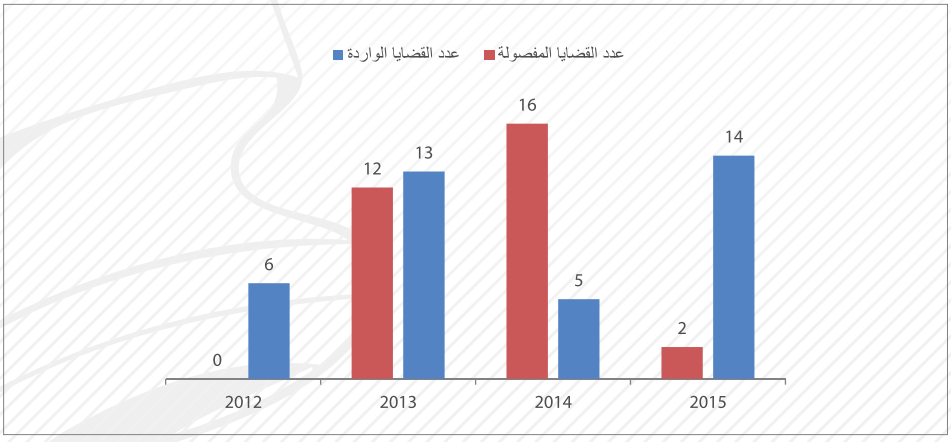

الفصل الثامن

مؤشرات أعمال المحكمة العليا بالصفة الدستورية

مقدمة

استناداً إلى المادة (6) البند ثانياً من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، تنشأ المحكمة الدستورية العليا وينظمها القانون، وبحسب قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (3) لسنة 2006، واستناداً إلى المادة (2/1/1) تنشأ بمقتضى أحكام قانون محكمة دستورية عليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في فلسطين، ويكون مقر المحكمة في مدينة القدس، وللمحكمة أن تتخذ لها مقراً مؤقتاً في مدينة رام الله وفي مدينة غزة حسب مقتضى الحال، وبحسب المادة (2) تؤلف المحكمة من رئيس ونائب له وسبعة قضاة، وتنعقد هيئة المحكمة من رئيس وستة قضاة على الأقل، وتصدر قراراتها بالأغلبية. ونصت المادة (3) على أن يرأس جلسات المحكمة رئيسها أو نائبه في حال خلو منصبه أو غيابه أو وجود مانع لديه في جميع اختصاصاته ثم الأقدم من الأعضاء.

مؤشرات أعمال المحكمة العليا بالصفة الدستورية

تعتبر القضايا التي تنظر فيها المحكمة الدستورية قليلة نسبياً. الجدول رقم (15) يبين مؤشرات أعمال المحكمة الدستورية وذلك على النحو التالي:

1. **مجموع القضايا الواردة:** شهد عام 2015 ارتفاعاً في عدد القضايا الواردة، حيث بلغت (8) قضايا، وذلك مقارنة في العام 2013، حيث بلغ عدد القضايا (5) قضايا فقط.
2. **مجموع القضايا المفصولة :** حققت المحكمة الدستورية العليا في العام 2015 ارتفاعاً في عدد القضايا المفصولة مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ عدد القضايا المفصولة (6) قضايا مقارنة بـ (2) قضية عام 2013.
3. **القضايا الواردة والمدورة:** بلغ عدد القضايا الواردة والمدورة إلى المحكمة الدستورية (17) قضية عام 2015،بينماكانت في العام 2013 (8) قضايا.

4. نسبة المفصول إلى الوارد: بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة 75 % في العام 2015، فيما كانت 40 % في العام 2013. النتيجة تؤشر إلى حدوث تقدم مقارنة بالعام 2013.

5. المدور السابق واللاحق: شهد المدور السابق ارتفاعاً مضطرداً، من (3) قضايا عام 2013 إلى (6) قضايا في العام 2014، حيث بلغ (9) قضايا في عام 2015 . ورافق ذلك ارتفاعاً في القضايا المدورة للسنة القادمة، حيث بلغت (6) قضايا للعام 2013، وشهدت القضايا المدورة للسنة القادمة 2015 ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى (10) قضايا في العام 2014، فيما بلغ عدد القضايا 11 قضية في عام 2015 .

6. نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي – الإنجاز: شهدت نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي – الإنجاز ارتفاعاً حيث بلغت نسبة 25 % عام 2013 و 29 % عام 2014 و 35 % عام 2015 .

نلاحظ من تتبع نسب المفصول إلى المدور والإنجاز الكلي وعدد القضايا المدورة إلى السنة القادمة أنه يوجد تقدم في أداء المحكمة الدستورية.

جدول رقم (15): يبين عدد القضايا المدورة السابقة والواردة والمفصولة ونسبة المفصول / الوارد ونسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي – الإنجاز في المحكمة الدستورية العليا، 2012 – 2015

السنة	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي – الإنجاز
2015	9	8	17	6	11	% 75	% 35
2014	6	8	14	4	10	% 50	% 29
2013	3	5	8	2	6	% 40	% 25
2012	1	6	7	4	3	% 67	% 57

رسم بياني رقم (17): عدد القضايا الواردة والمفصولة في المحكمة العليا بصفتها الدستورية للأعوام 2012 – 2015

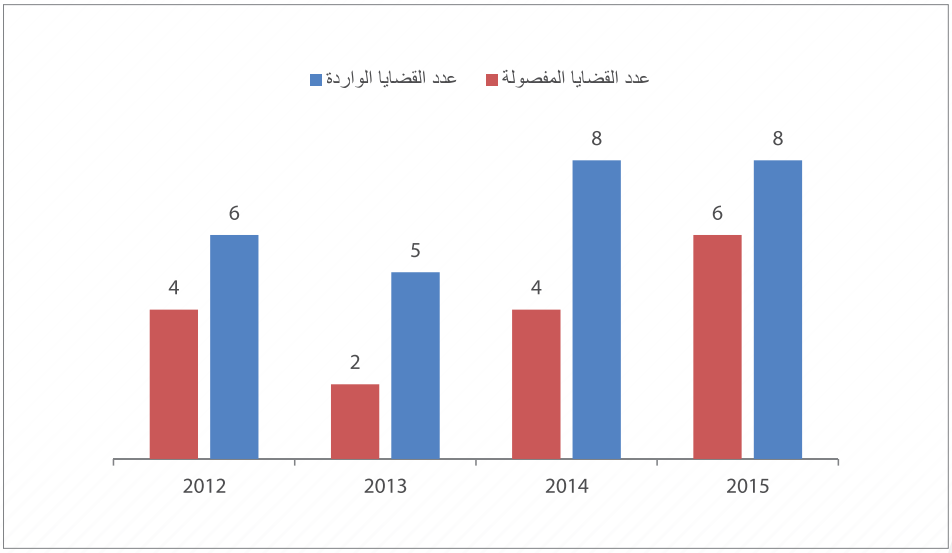

الفصل التاسع

مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ

مقدمة

استناداً إلى قانون التنفيذ رقم (23) لسنة 2005، مادة (1) تنشأ وترتبط بمحكمة الدرجة الأولى في المنطقة التابعة لها دائرة للتنفيذ يرأسها قاضٍ يُندَب لذلك، ويعاونه مأمور للتنفيذ وعدداً كافياً من الموظفين، وعند تعدد القضاة يرأسها من توكل إليه هذه المهمة. يختص قاضي التنفيذ بحسب المادة (3) بالفصل في جميع منازعات وإشكالات التنفيذ وبإصدار القرارات والأوامر المتعلقة به.

مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ

تظهر البيانات في الجدول رقم (16) والرسم البياني (15) و (16) عدد القضايا الواردة والمفصولة ونسبة المفصول إلى الوارد في دوائر التنفيذ وفقاً لكل دائرة على حدة للأعوام 2012 – 2015. وتوضح البيانات أن الارتفاع في عدد القضايا الواردة لم يوازه ارتفاع في عدد القضايا المفصولة بنفس النسبة، حيث بلغ الوارد في دائرة تنفيذ رام الله (5806) قضية عام 2012 وتم فصل (1996) قضية بنسبة فصل للوارد 34 % , في حين في العام 2013 ازداد الوارد ليصبح (6955) قضية وتم فصل (1946) قضية بنسبة 28 % ، وفي العام 2014 ازداد الوارد ليصبح (7854) قضية، تم فصل (2144) قضية بنسبة 27 % ، وفي العام 2015 ايضاً ازداد الوارد ليصبح (8871) قضية، تم فصل (2661) قضية بنسبة 30 % .

وفي دائرة تنفيذ نابلس بلغ الوارد (5823) قضية عام 2012 وتم فصل (1895) قضية بنسبة 33 % ، في حين ازداد الوارد في العام 2013 ليصبح (6835) قضية وتم فصل (3574) قضية بنسبة 52 % ، وفي العام 2014 ازداد الوارد ليصبح (7519) قضية، تم فصل (4788) قضية بنسبة 64 % ، وفي العام ورد (7394) قضية، تم فصل (4110) قضية بنسبة 56 % .

وفي دائرة تنفيذ طولكرم بلغ الوارد (5373) قضية عام 2012 وتم فصل (2302) قضية بنسبة 43 % , في حين في العام 2013 ازداد الوارد ليصبح (6036) قضية وتم فصل (3496) قضية بنسبة 58 % ، وفي العام 2014 أيضاً ازداد الوارد ليصبح (6612) قضية، تم فصل (3638) قضية بنسبة 55 % ، وفي العام 2015 ورد (6015) قضية، تم فصل (4034) قضية بنسبة 67 % .

ويلاحظ من مجموع البيانات الواردة أنه يوجد ارتفاع مضطرد في مجموع عدد القضايا الواردة في دوائر التنفيذ في الأعوام 2012، 2013، 2014، 2015 بواقع (40777)، (47731)، (50388)، (52282) قضية على التوالي، يقابل ذلك ازدياد في عدد القصايا المفصولة في معظم المحاكم، مع العلم بأن نسبة الزيادة في القضايا المفصولة لم توازي نسبة الزيادة في الوارد السنوي مع ملاحظة أن الإمكانيات و الموارد البشرية وغيرها هي شبه ثابتة على مدار السنوات الأربع السابقة، أي أن عبء العمل القضائي و الإداري في دوائر التنفيذ يزداد أو يتضاعف مع ثبات كافة المصادر و عدم زيادتها لتوازي حجم العمل المتزايد سنوياً، حيث كانت نسبة الفصل من مجموع القضايا الواردة إلى دوائر التنفيذ كالآتي: 2012، 2013، بنسبة 45 % ، 44 % على التوالي؛ غير أن هذا الوضع طرأ عليه تحسن في الأعوام 2014، 2015 حيث ارتفعت نسبة المفصول إلى الوارد بواقع 58 % ، 58 % على التوالي؛ إلا أن التحسن النسبي في السنة الماضية لا يلغي حقيقة الأزمة والاختناق القضائي في دوائر التنفيذ ما لم يتم الاحتذاء بدائرة تنفيذ جنين والتي بلغ نسبة المفصول فيها إلى الوارد 103 % عام 2015، وهو النموذج الذي من خلاله يمكن القضاء على كم القضايا المدورة و التي تشكل عبئاً ثقيلاً على معظم دوائر التنفيذ في المحاكم.

جدول رقم (16): عدد ونسب القضايا الواردة والمفصولة في دوائر التنفيذ حسب الدوائر، 2012 – 2015

المحكمة	2015			2014			2013			2012		
	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصولة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصولة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصولة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المفصولة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة
أريحا	2251	1313	% 58	1957	1436	% 73	2159	999	% 46	1616	1222	% 76
طوباس	1351	920	% 68	1322	662	% 50	1245	519	% 42	1075	740	% 69
الخليل	4408	2166	% 49	4466	1621	% 36	4231	1996	% 47	4064	2430	% 60
جنين	6067	6277	% 103	6316	2254	% 36	6069	1961	% 32	4619	1638	% 35
قلقيلية	4577	3479	% 76	3479	2108	% 61	3176	2827	% 89	2067	1102	% 53
طولكرم	6015	4034	% 67	6612	3638	% 55	6036	3496	% 58	5373	2302	% 43
دورا	3234	1727	% 53	3902	7215	% 185	4254	1652	% 39	3700	1858	% 50
نابلس	7394	4110	% 56	7519	4788	% 64	6835	3574	% 52	5823	1895	% 33
حلحول	2243	1389	% 62	2095	1037	% 49	2323	620	% 27	2049	1023	% 50
بيت لحم	3561	1170	% 33	3170	1284	% 41	2957	865	% 29	2766	1104	% 40
سلفيت	2310	893	% 39	1696	995	% 59	1491	532	% 36	1819	914	% 50
رام الله	8871	2661	% 30	7854	2144	% 27	6955	1946	% 28	5806	1996	% 34
المجموع	52282	30139	% 58	50388	29182	% 58	47731	20987	% 44	40777	18224	% 45

رسم بياني رقم (16): عدد القضايا الواردة والمفصولة في دوائر التنفيذ للأعوام 2012 – 2015

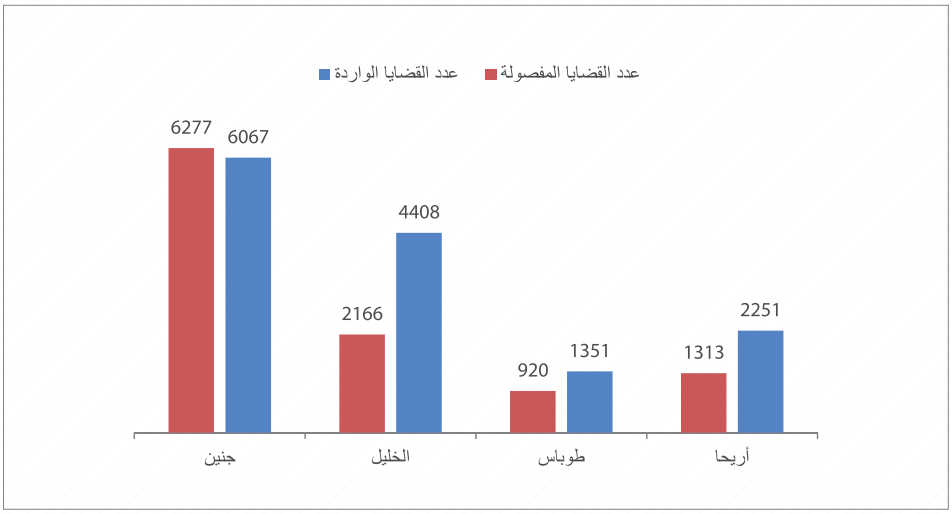

رسم بياني رقم (17): عدد القضايا الواردة والمفصولة في دوائر التنفيذ حسب كل دائرة على حدة للعام 2015

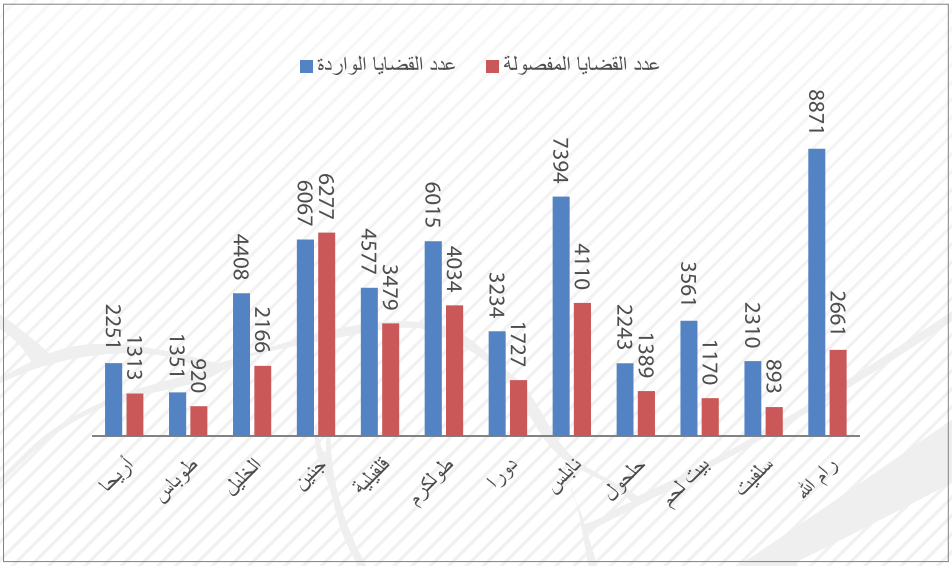

أما بالنسبة للإعلامات (الحقوقية، الشرعية، الخزينة، وسندات العدل)

يبين الجدول رقم (17) عدد القضايا المدورة من السنة السابقة، والواردة والمدورة والواردة، والمفصولة، والمدورة للسنة القادمة، ونسبة القضايا المفصولة إلى الواردة، ونسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» في المحاكم ، إضافة إلى إجمالي نسبة القضايا المفصولة إلى المدور الكلي «الإنجاز» في المحاكم وذلك للسنوات 2012 – 2015، وفيما يلي أبرز المؤشرات والاستنتاجات:-

حيث سجل إجمالي عدد القضايا الإعلامات الواردة إلى المحاكم ارتفاعاً مضطرداً من (41222) عام 2012 إلى (47762) عام 2013، ليصل إلى(49710) عام 2014، ويرتفع بشكل ملحوظ إلى (54993) قضية عام 2015، وبلغ إجمالي عدد القضايا المفصولة (18316) عام 2012، و(19294) عام 2013، ليصل إلى(23701) عام 2014، ويرتفع إجمالي عدد القضايا المفصولة بشكل ملحوظ عام 2015 ليصل إلى (31129) قضية.

وبمقارنة نسب الزيادة في الدعاوى الواردة مع نسب الزيادة في الفصل السنوي، نرى أن هناك زيادة ملحوظة في نسب الفصل السنوي لإجمالي المحاكم و التي في معظم الأحيان تحاول مواكبة الازدياد المضطرد في حجم القضايا الواردة وتحديداً في (الاعلامات الحقوقية)، حيث كانت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة للسنوات 2012، 2013، 2014، 2015 كالآتي 45.35 % ، 41.3 %، 49.12 % ، 57.59 % على التوالي.

جدول رقم (17)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة
إعلامات حقوقية	2015	124060	50114	174174	28859	145315	% 57.59
	2014	102285	45133	147418	22170	125248	% 49.12
	2013	76392	44092	120484	18212	102272	% 41.30
	2012	55440	38017	93457	17241	76216	% 45.35
إعلامات شرعية	2015	13030	3238	16268	1575	14693	% 48.64
	2014	10684	2975	13659	881	12778	% 29.61
	2013	9385	3031	12416	814	11602	% 26.86
	2012	7723	2835	10558	830	9728	% 29.28
سندات عدل	2015	46	0	46	0	46	% 0.00
	2014	46	0	46	0	46	% 0.00
	2013	46	0	46	0	46	% 0.00
	2012	46	0	46	0	46	% 0.00
اعلامات خزينة	2015	3240	1641	4881	695	4186	% 42.35
	2014	2258	1602	3860	650	3210	% 40.57
	2013	1759	639	2398	268	2130	% 41.94
	2012	1635	370	2005	245	1760	% 66.22
الإجمالي	2015	140376	54993	195369	31129	164240	% 56.61
	2014	115273	49710	164983	23701	141282	% 47.68
	2013	87582	47762	135344	19294	116050	% 40.40
	2012	64844	41222	106066	18316	87750	% 44.43

الفصل العاشر

إيرادات المحاكم

الجدول رقم 18 يوضح إيرادات السلطة القضائية للأربعة أعوام الأخيرة

يبين الجدول رقم 18 والرسم البياني المرفق التغير في الإيرادات للسلطة القضائية خلال الأعوام الأربعة الأخيرة وكانت الإيرادات كالتالي :

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع الإيرادات للعام 2015 بلغ (51.131.329) شيقل أي بزيادة بلغت (20 %)عن إيرادات العام 2014 والذي بلغ مجموع إيراداته (42.782.471.5) شيقل بنسبة زياده تصل إلى (29 %) عن العام 2013، وفي العام 2013 بلغ مجموع الإيرادات (33.067.933) شيقل حيث انخفض مجموع الإيرادات ما يقارب (12 %) عن إيرادات عام 2012 والتي بلغت (37.551.133) شيقل.

بلغت نسبة الزياده الكلية من العام 2012-2015 ما يقارب 36 % .

نسب التغيير تعبر عن المقارنة لكل عام مع العام السابق.

العام	مجموع الإيرادات	الفارق بالمبالغ/بالمليون		نسبة التغير	
		بالزياده	بالنقص	بالزيادة	بالنقص
2015	51.131.329	8.348.857.5		% 20	
2014	42.782.471.5	9.714.538.5		% 29	
2013	33.067.933		4.483.200		% 12
2012	37.551.133	8.267.729		% 28	

الرسم البياني رقم 18 يوضح إيرادات السلطة القضائية للأربعة أعوام الأخيرة

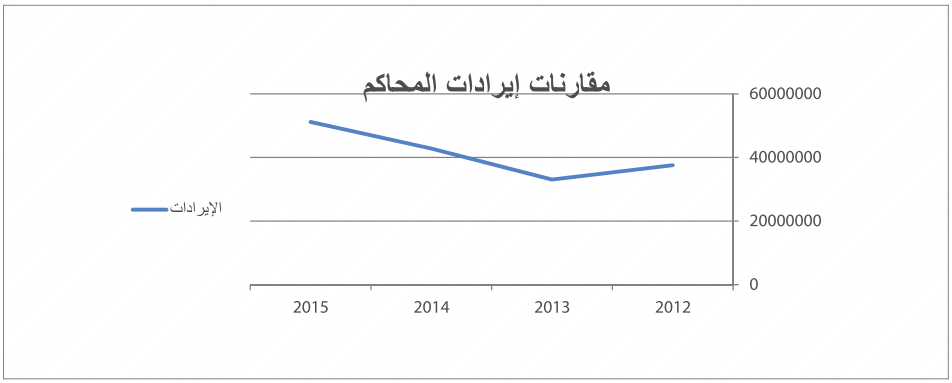

الفصل الحادي عشر

مؤشرات أعمال دوائر كاتب العدل

بموجب قانون كاتب العدل رقم (51) لسنة 1952 ينشأ في كل محكمة دائرة لكاتب العدل يمارس فيها كاتب العدل المهام المنوطة به في تصديق المستندات وتوثيقها و يكون كاتب العدل مسؤولاً بشكل مباشر أمام رئيس المحكمة.

مؤشرات أعمال دوائر كتاب العدل

تظهر البيانات في الجدول المرفق (19) و الرسم البياني عدد السندات العدلية المصدقة و المنظمة لدى دوائر كتاب العدل في المحافظات الشمالية و ذلك للأعوام 2012, 2013, 2014, 2015 .

و يظهر من خلال الأرقام المدرجة بالجدول أن هناك نسبة زيادة مضطردة في عدد السندات العدلية المصدقة في جميع دوائر كاتب العدل ، حيث بلغت نسبة الزيادة 17 % في المعاملات المنجزة لسنة 2015 بالمقارنة مع ما أنجز في العام 2012 ، ولوحظ أن كاتب العدل في محكمة بداية رام الله قد أنجز ما نسبته 24.5 % من مجموع المعاملات المنجزة في جميع المحاكم وكان كاتب العدل في محكمة يطا الأقل إنجازاً بما نسبته 1.3 % من المعاملات وذلك لصغر حجم الاختصاص المكاني لمحكمة يطا وكذلك لحداثة المحكمة حيث أُنشئت في الربع الأخير من العام 2014 ، وكذلك نلاحظ حصول تناقص في عدد المعاملات المنجزة في دائرة كاتب العدل في محكمة صلح دورا وذلك بسبب اقتطاع جزء من اختصاص محكمة دورا المكاني لصالح اختصاص محكمة يطا المكاني وكانت نسبة التناقص ما يقارب 20 % وذلك بسبب اقتسام العبء بين محكمتي دورا ويطا، كذلك نلاحظ أن نسبة المعاملات المنجزة لدى كاتب عدل بداية جنين كانت الأعلى حيث بلغت 32 % في العام 2015 بالمقارنة مع انجازاته بالعام 2012 وكان معدل الزيادة الأقل لدى كاتب عدل محكمة صلح حلحول حيث بلغت الزيادة 1 % فقط في المعاملات المنجزة في عام 2015 بالمقارنة مع المعاملات المنجزة في العام 2012 .

الجدول المرفق (19) يظهر البيانات الخاصة بمؤشرات أعمال الكاتب العدل

الكاتب العدل \ المحكمة	2015		2014	2013	2012
	عدد السندات المنجزة	نسبة الازدياد مقارنة بالعام 2012	عدد السندات المنجزة	عدد السندات المنجزة	عدد السندات المنجزة
رام الله	25664	% 24	26021	22003	20709
نابلس	20603	% 13	20995	18484	18284
جنين	12884	% 32	12837	10466	9788
طولكرم	9550	% 7	9594	8863	8884
الخليل	8300	% 35	7547	6387	6171
بيت لحم	6516	% 23	7027	6059	5318
قلقيلية	5311	% 27	5320	4876	4178
دورا	3619	% 20(تناقصت)	4695	4525	4502
حلحول	3154	% 1	3466	3087	3131
طوباس	3103	% 19	3048	2658	2613
سلفيت	2475	% 45	2177	1961	1707
أريحا	1945	% 16	1789	1632	1670
يطا	1378	% 350(مقارنة ب 2014)	306	0	0
المجموع	104502	% 17	104822	91001	88967

الرسم البياني رقم (19) يظهر السندات المنجزة في الكاتب العدل لجميع المحاكم لعام 2015

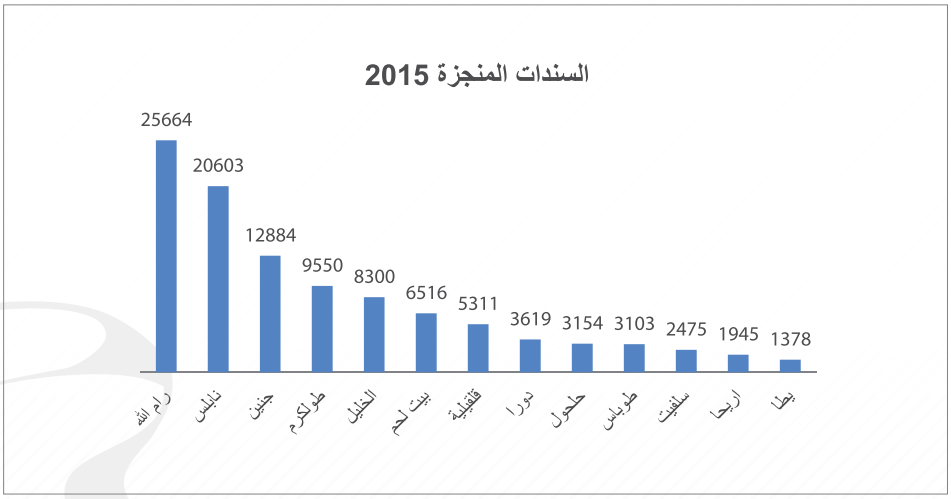

الاجهزة الذكية لايداع الطلبات الإلكترونية

انتهى

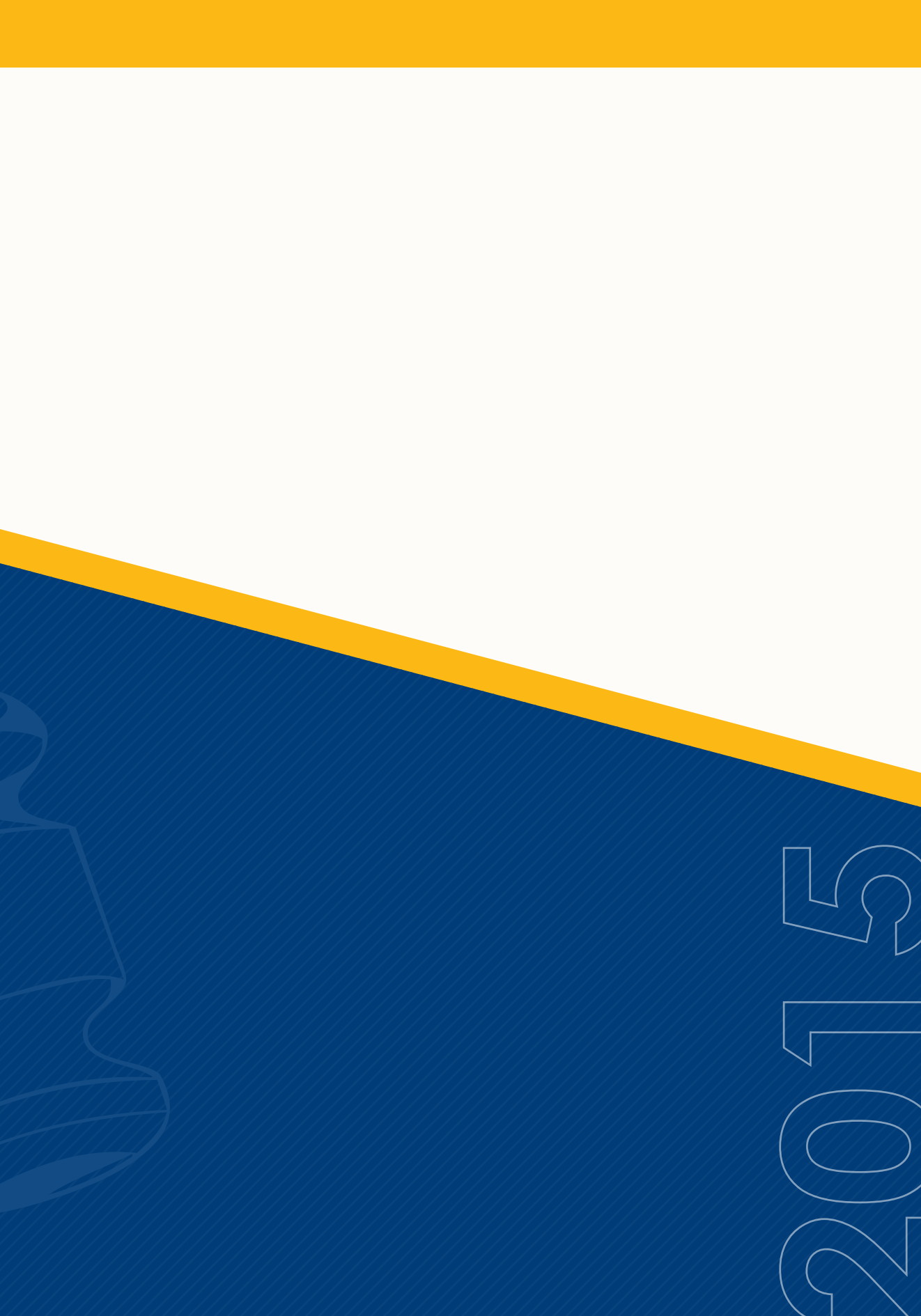
2015